سِلْسِلَةُ الانْتِصَارِ عَلَى المُبْتَدِعَةِ (٣٤)

رَمْيُ المَجَانِيقِ

لإِصَابَةِ فَالِحٍ الحَرْبِيِّ والقَضَاءِ عَلَيْهِ؛

لأَنَّهُ زِنْدِيق

دراسةٌ أثريةٌ منهجيةٌ علميةٌ لكشف إلحاد وزندقة: ((فالح الحربي))، وذلك بسبب ما وقع في الضلالات، وهذه الضلالات هي:

١) اغتيابُه للشيخ ابن باز رحمه الله!.

٢) اغتيابُه للشيخ ابن عثيمين رحمه الله!.

٣) اغتيابُه لهيئة كبار العلماء!.

٤) تبديعُه وتضليلُه للشيخ الألباني رحمه الله!.

٥) ثناؤه على: ((ابن لادن وأتباعه)) الإرهابيين في أفغانستان، وأنهم من المجاهدين في الدين!.

٦) ثناؤه على: ((حركة طالبان)) الإرهابية في أفغانستان!، وأنهم من المجاهدين في الدين!.

٧) قوله بالتجهم والاعتزال. ٨) قوله بالإرجاء. ٩) قوله بالتفويض الخبيث.

١٠) نشرُه لأفكار: ((جهيمان وأتباعه))؛ لأنه كان منهم وعلى أفكارهم.

١١) وقوعُه في تفسيرات المبتدعة للقرآن؛ منهم: ((المغامسي)).

١٢) طعنه في العلماء عمومًا؛ كأبي حنيفة، وابن حجر وغيرهما.

تأليف
فضيلة الشيخ العلامة
فوزي بن عبد الله بن محمد الحميدي الأثري
حفظه الله ورعاه

مكتبة أهل الحديث

الجزء الأول

رَمْيُ المَجَانِيق

لإِصَابَةِ فَالِجٍ الحَرْبِيِّ والقَضَاءِ عَلَيْهِ؛

لأَنَّهُ زِنْدِيق

حُقوقُ الطبع مَحفُوظة

الطبعة الأولى

١٤٣٩ هـ-٢٠١٧

مكتبة
أهل الحديث

مملكة البحرين - قلالي

هاتف: ١٧٣٤٤٦١٦
فاكس: ١٧٣٤١٦٧٦

سِلْسِلَةُ الانْتِصَارِ عَلَى المُبْتَدِعَةِ (٣٤)

رَمْيُ المَجَانِيق

لإِصَابَةِ فَالِحٍ الحَرْبِيِّ والقَضَاءِ عَلَيْهِ؛

لأَنَّهُ زِنْدِيق

دِرَاسَةٌ أَثَرِيَّةٌ مَنْهَجِيَّةٌ عِلْمِيَّةٌ لِكَشْفِ إِلْحَادِ وَزَنْدَقَةِ: ((فَالِحِ الحَرْبِيِّ))، وَذَلِكَ بِسَبَبِ مَا وَقَعَ فِي الضَّلَالَاتِ، وَهَذِهِ الضَّلَالَاتُ هِيَ:

١) اغْتِيَابُهُ لِلشَّيْخِ ابنِ بَازٍ رَحِمَهُ اللهُ!.

٢) اغْتِيَابُهُ لِلشَّيْخِ ابنِ عُثَيْمِينَ رَحِمَهُ اللهُ!.

٣) اغْتِيَابُهُ لِهَيْئَةِ كِبَارِ العُلَمَاءِ!.

٤) تَبْدِيعُهُ وَتَضْلِيلُهُ لِلشَّيْخِ الأَلْبَانِيِّ رَحِمَهُ اللهُ!.

٥) ثَنَاؤُهُ عَلَى: ((ابنِ لادِنَ وأَتْبَاعِه)) الإِرْهَابِيِّينَ فِي أَفْغَانِسْتَانَ، وَأَنَّهُمْ مِنَ المُجَاهِدِينَ فِي الدِّينِ!.

٦) ثَنَاؤُهُ عَلَى: ((حَرَكَةِ طَالِبَانَ)) الإِرْهَابِيَّةِ فِي أَفْغَانِسْتَانَ!، وَأَنَّهُمْ مِنَ المُجَاهِدِينَ فِي الدِّينِ!.

٧) قَوْلُهُ بِالتَّجَهُّمِ وَالاعْتِزَالِ. ٨) قَوْلُهُ بِالإِرْجَاءِ. ٩) قَوْلُهُ بِالتَّفْوِيضِ الخَبِيثِ.

١٠) نَشْرُهُ لأَفْكَارِ: ((جُهَيْمَانَ وأَتْبَاعِه))؛ لأَنَّهُ كَانَ مِنْهُمْ وَعَلَى أَفْكَارِهِمْ.

١١) وُقُوعُهُ فِي تَفْسِيرَاتٍ مُبْتَدِعَةٍ لِلقُرْآنِ؛ مِنْهُمْ: ((المَغَامسِيُّ)).

١٢) طَعْنُهُ فِي العُلَمَاءِ عُمُومًا؛ كَأَبِي حَنِيفَةَ، وابنِ حَجَرٍ وَغَيْرِهِمَا.

تَأْلِيفُ
فَضِيلَةِ الشَّيْخِ العَلَّامَةِ
فَوْزِيِّ بنِ عَبْدِ اللهِ بنِ مُحَمَّدٍ الحُمَيْدِيِّ العَنَزِيِّ الأَثَرِيِّ
حَفِظَهُ اللهُ وَرَعَاهُ

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

رَبِّ يَسِّرْ

تَوْضِيحُ كَلِمَةِ «زِنْدِيقٍ» فِي الدِّينِ

قالَ الدُّكتورُ مُحمَّدُ بنُ عَبْدِالرَّحمنِ الخُمَيِّس: (**زِنْدِيقٌ**: كَلمةٌ يُونانيَّةٌ، أو فَارِسيَّةٌ أَصْلُهَا: «زِنْ دِين»، فَزِنْ: الْمَرأةُ، ودِين: الدِّينُ، أَيْ: دينُ الْمَرْأَةِ، أيْ: **دينُ الحَمَاقَةِ**.

والفِعْلُ: تَزَنْدَقَ.

فالزَّنْدَقَةُ: لها مَعْنَيَانِ:

الأَوَّلُ: هو اسْتِبْطَانُ الكُفْرِ[1]، وإِظْهارُ الإسلاَم للدَّسِيسةِ، **فالزِّنْدِيقُ** عَلَىٰ هَذَا مَنْ دَخَلَ الإسْلاَمَ للشَّرِّ، والإفْسادِ، فَهو أَخَصُّ مِنَ الْمُنافِقِ[2]، وكلاهما كُفْرٌ؛ لأنَّ الْمُنافقَ قد يُظهرُ الإسلامَ خَوْفًا فقط، ولا يُريدُ الإفْسادَ، والدَّسِيسةَ للمُسلمينَ، **فكلُّ زِنْدِيقٌ مُنافِقٌ**، ولا عَكس فَقَدْ يكونُ مُنافِقًا، ولا يكونُ **زِنْدِيقًا**، وذلك إذا أَظْهَرَ الإسلامَ خَوْفًا فقط بُدونِ إرادةِ الدَّسِيسةِ.

الثَّانِي: ارْتِكَابُ البِدْعَةَ: سواءٌ كانتْ البِدْعَةُ مُكفِّرةٌ أَم لاَ، **فالزِّنْدِيقُ عَلَىٰ هَذَا**

---

(١) قلتُ: فالكافرُ زِنْدِيقٌ.

(٢) قلتُ: والْمُنافقُ زِنْدِيقٌ.

مُرادفٌ للمُبْتَدِعِ[١]**؛ والْمُبْتَدِعِ**[٢]**: قدْ يكونُ كَافِراً، وقدْ يكونُ مُسْلِمـًا فَاسِقـًا**[٣]**، وقدْ يكون مُسْلِمـًا ضَالاًّ، فكذَلِكَ الزِّنْدِيقُ عَلَىٰ هَذَا الْمَعْنَىٰ**، وكثيرٌ مِنَ الجَهْمِيَّةِ[٤] **زَنَادِقَةٌ**، لهذَا الْمَعْنَىٰ؛ أَيْ: مُبْتَدِعَةٌ، وذَلِكَ أَنْ يكونَ **الزِّنْدِيقُ** قد ارْتَكَبَ البدعةَ مع حُسْنِ نيَّتِهِ، ولكنه يكونُ مُسْلمـًا ضالاًّ، وعَلَىٰ هَذَا يُقالُ مَنْ تَعَلَّمَ الكَلاَمَ **تَزَنْدَقَ**، ومَنْ تَمَنْطَقَ **تَزَنْدَقَ**).[٥]اهـ

قلتُ: فَلَفْظُ: «**زِنْدِيقٍ**»: قدِ اتَّسَعَ مَعناهُ إلىٰ حَدٍّ لا يُسْمَحُ بتَحْدِيدِهِ عَلَىٰ الكَافِرِ فقط، بل يُطْلَقُ عَلَىٰ ما دُونَ الكافرِ؛ يَعْني: يطلقُ علىٰ الْمُسلمِ إذا تَشَبَّهَ بِهِ في صِفَاتِهِ السَّيئَةِ!، لأنَّهُ لَفْظٌ مُشْتَرِكٌ يُطلقُ علىٰ أَصْنَافٍ مُخْتلفةٍ مِنَ النَّاسِ مِنْ أَهْلِ الكُفْرِ، وأهلِ البِدَعِ، وأهلِ الفِسْقِ سَواءٌ بسَواءٍ، لاشْتراكِ بَعْضِهم مَعَ بَعْضٍ فِي الإفْسَادِ فِي الأَرْضِ: واللهُ ﴿لَا يُحِبُّ الْفَسَادَ﴾ [البقرة:٢٠٥]، ﴿وَاللهُ لَا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ﴾ [المائدة:٦٤].

❁ ❁ ❁

(١) **قلتُ: فالْمُبتدعُ زِنْدِيقٌ!**.

(٢) **قلتُ: فالبدعةُ زَنْدَقةٌ!**.

(٣) **قلتُ: فالْمُسلمُ الفاسقُ زِنْدِيقٌ!**، وإن كانَ مُسلمـًا، لأنه ضالٌّ، ولأنه يشتركُ **مع الزِّنْدِيقِ الأصلي** في الإفساد، وأيُّ مُفسدٍ، فهو **زِنْدِيقٌ، وفيه زَندقَةٌ**، سواء كانَ كَافِراً، أو مُسلمـًا!، والله الْمُستعان.

(٤) **قلتُ: بل الجَهميَّةُ كُلُّهم كُفارٌ زنادِقةٌ!**.

(٥) انظر: «تَوْضيحَ بعضِ الْمُصطلحاتِ العلمِيَّةِ في شرح العَقيدةِ الطَّحَاوِيَّةِ» له (ص١١ و١٢).

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

مَنِ اعْتَصَمَ باللهِ نَجَا مِنَ الزَّنَادِقَةِ

ذِكْرُ الدَّليلِ على التَّحْقِيقِ الصَّحيحِ في مَعْرفةِ أَقْسَامِ الزَّنَادِقَةِ والزَّنْدَقَةِ

التَّعْرِيفُ بالزَّنَادِقَةِ:

الزِّنْدِيقُ: فَارِسِيٌّ مُعَرَّبٌ، وَجَمْعُهُ **زَنادِقَة**.

والزَّنَادِقَةُ، من **الزَّنْدَقَةِ**: وهي كَلِمَةٌ مُعَرَّبَةٌ عَنِ الفارِسِيَّةِ.

والزِّنْدِيقُ: هوَ الَّذي لا يتمَسَّكُ بشَريعَةٍ.

والزِّنْدِيقُ: هوَ الَّذي يقولُ بدَوامِ الدَّهْرِ.

والعَرَبُ تُعَبِّرُ عَنْ هذا بقَوْلِهِم: مُلْحِدٌ؛ أي: طاعنٌ في الأدْيانِ.

والزِّنْدِيقُ: هو النَّظَّارُ في الأمُورِ، والْمَشهورُ علىٰ ألسِنَةِ النَّاسِ.

ويُقالُ: هذا رَجُلٌ «**زَنْدَقِيٌّ**»، و«**زِنْدِيقٌ**»؛ إذا كانَ شَدِيدُ البُخْلِ.

ويُقالُ: هذَا «**زِنْدِيقٌ**»، وهؤلاَءِ «**زَنَادِقَةٌ**»، و«**زَنَادِيقٌ**»، و«**زَنْدَقَةُ الزِّنْدِيقِ**»؛ أنَّهُ لا يُؤمِنُ بالآخِرَةِ، ولا بَوحْدَانِيَّةِ الخالِقِ.(١)

---

(١) وانظر: «الْمِصْباح الْمُنِير» للفَيُّومِيِّ (ص١٣٤)، و«تاج العَرُوسِ مِنْ جَواهِرِ القامُوس» للزَّبِيدِيِّ (ج٦ ص٣٧٣)، و«لسان العرب» لابنِ مَنْظُور (ج١٠ ص١٧٥)، و«القاموس الْمُحيط» للفَيْرُوزآبادِيِّ (ج٣ ص٢٥٠)، و«تهذيب اللُّغة» للأَزْهَرِيِّ (ج٩ ص٤٠٠)، و«الفتاوىٰ» لابنِ تَيْمِيَّةَ (ج٧ ص٤٧١)، و«الْمُغني» لابنِ قُدامةَ (ج٩ ص١٥٩)، و«الردِّ علىٰ الجهمِيَّةِ» للدَّارِمِيِّ (ص٢٠٩).

والزَّنْدَقَةُ: الضِّيقُ، وَقِيلَ: «**الزِّنْدِيقُ**» منه؛ لأَنَّهُ ضَيَّقَ علىٰ نَفْسِهِ بالضَّلالةِ، وغَيْرِهَا.

والزِّنْدِيقُ: مِنَ الثَّنَوِيَّةِ، وهو فارِسِيٌّ مُعَرَّبٌ، والجمعُ **الزَّنَادِقَةُ**، وقد **تَزَنْدَقَ**، والاسْمُ: **الزَّنْدَقَةُ**.

والزَّنْدَقَةُ: هي النِّفاقُ؛ وهو إظهَارُ الإيمان، وإبْطالُ الكُفْرِ.(١)

فالزَّنَادِقَةُ: هُمُ الَّذِينَ كَانُوا يُسَمَّوْنَ بـ«الْمُنافِقِينَ» في صَدْرِ الإسلامِ، ويَعِيشُونَ بينَ النَّاسِ، وإذا سَنَحَتْ لهمْ فُرْصَةٌ ظَهَرَ شَرُّهُمْ، وَكَشَّرُوا عَنْ أَنْيَابِهِمْ ضِدَّ الحَقِّ وأَهْلِهِ في بُلدان الْمُسلمينَ؛ كَمَا هُوَ مَوْجُودٌ في زَمانِنَا الآنَ تماماً.(٢)

إذاً فالزِّنْدِيقُ: هو الَّذي يُظْهِرُ الإسلامَ، ويُخْفِي الكفرَ، أو يُظْهِرُ السُّنَّة، ويُخْفِي البِدْعَةَ، أو يُظْهِرُ السَّلَفِيَّةِ، ويُخْفِي الحِزْبِيَّةَ السِّرِّيَّة، أو يُظْهِرُ الجِهَادَ، ويُخْفِي الثَّوْرَةَ الخَارجيَّة، أو يُظْهِرُ الإيمانَ، ويُخْفِي الإرْجاءَ، أو يُظْهِرُ الأعمالَ الخَيْرِيَّةِ، ويُخْفِي

---

(١) من نِفَاقِ الجماعاتِ الحزبيَّةِ، كـ«الإخوانيَّةِ، والتُّراثيَّةِ، والقُطْبيَّةِ، والسُّروريَّةِ، والصُّوفيَّةِ، والأَشْعريَّةِ، والأَدِنيَّةِ، والْمُرجِئَةِ، وغَيْرِهم) مِنْ أهلِ النِّفاقِ في هذا العَصْرِ، والله الْمُستعان.

(٢) وانظر: «الْمُغني» لابنِ قُدَامَةَ (ج٩ ص١٥٩)، و«مُناظرةَ في القُرآن الكريم» له (ص٥٠)، و«الإنصاف» للَمْرداوِيِّ (ج١٠ ص٣٢٦)، و«حاشيةَ ابنِ عابدين» (ج٤ ص٢٤١)، و«الفتاوىٰ» لابن تَيْمِيَّةَ (ج٧ ص٤٧١)، و«بُغْية المرتاد» له (ص٣٣٨)، و«فتح الباري» لابنِ حَجَرٍ (ج١٢ ص٢٨٢)، و«الرَّد علىٰ الجَهْمِيَّةِ» للدَّارِمِيِّ (ص٢٠٩)، و«شرح السُّنَّةِ» للبَرْبَهارِيِّ (ص١٢٢)، و«شرح العقيدة الطَّحاوية» لابن أَبِي العَزِّ (ج١ ص١٩)، و«الكواكب الدُّرية» لابنِ مَانعٍ (ص١٩١)، و«الْمُصطلحات العلميَّة في شرح العقيدة الطَّحاوية» للخُمَيِّس (ص١١)، و«الغُرر البهيَّةِ» للأنصاريِّ (ج٣ ص٤٤٤)، و«شرح العقيدة السَّفَّارينيّة» لشيخنا ابنِ عُثيمين (ص٣٨٠).

الأَعْمَالَ الشَّرّيّةِ، أو يُظْهِرُ حفظَ القرآنِ وتجويدِهِ، ويُخْفِي حُصُولَ مآربِهِ الدُّنيويةِ بالقُرآنِ، ويُظْهِرُ الْمُسابقاتِ بالقُرآنِ، ويُخْفِي الْمُخَطَّاطاتِ بِذَلِكَ فِي الْمسَاجِدِ.

قلت: فهؤُلاءِ كلُّهم يَعِيشُونَ -للأَسَفِ- في بُلدانِ الْمُسلمينَ، وهُمْ مُنافقون، يُظْهِرُونَ الخيرَ للمُسلمينَ من الحُكَّامِ والْمَحْكُومِينَ، ويُبْطِنُونَ الشَّرَّ لهم، فإذا سَنَحَتْ لهم فُرْصَةٌ أَظْهَرُوا شَرَّهُمْ لهم، وكَشَّرُوا عَنْ أَنْيَابِهِم ضَدَّهُم، فلا تَسْأَلَ عن سَفْكِ الدِّماءِ، وهَتْكِ الأعْراضِ، وقتلِ النِّساءِ، والأطفالِ، وتدميرِ البِنَاءِ، وسَرِقَةِ الأَمْوالِ، وكثرةِ الأمراض، وإحْرَاقِ الْمُدن، وإحْداثِ الفَوْضَىٰ، وتَشْرِيدِ النَّاسِ، وإهلاكِهِم بالجُوعِ والعَطَشِ، والفَقْرِ، والحَزَنِ والهَمِّ، والبُكاءِ، وضَررِهِم في الشِّتَاءِ بالبُرد، والصَّيفِ بالحَرِّ، وفَقْدِهِم للآباءِ، والأُمَّهَاتِ، والزَّوجاتِ، والأبْنَاءِ، والبَنَاتِ، وغيرِ ذلك مِنَ الدَّمَارِ الشَّاملِ للنَّاسِ وبُلْدانِهم، **هؤلاء هُم الْمُبتدعةُ**[1] **الزَّنَادِقَةُ**، اللَّهُمَّ غُفْراً.

---

(١) وانظر: «الرِّسالة الوافية» للدَّانيِّ (ص٢٨٨)، و«مِفْتاح دار السَّعادة» لابن القَيِّم (ج١ ص٢٧١)، و«جَلاء الأَفْهام» له (ص٤١٥)، و«فتح القَدِيرِ» لابن الهُمَامِ (ج٦ ص٩٨)، و«طرح التَّثريب» للعِرَاقِيِّ (ج٧ ص١٨١)، و«القواعد الكُبرىٰ» للعزِّ بنِ عبدالسَّلامِ (ج١ ص١٥٣)، و«دَرْء تعارض العَقْل والنَّقل» لابن تَيْمِيَّةَ (ج٢ ص٣٠٨)، و«الفتاوىٰ» له (ج٧ ص٤٧١)، و«بُغْية المرتاد» له أيضاً (ص٣٣٨)، و«لوامع الأنوار» للسَّفَّارينيِّ (ج١ ص٣٩٢)، و«الرَّد علىٰ الزَّنادقةِ والجَهْميَّةِ» للإمامِ أحمدَ (ص١٦٩)، و«مُناظرة في القُرآن الكريم» لابنِ قُدَامَةَ (ص٥٠ و٥١)، و«الْمُنْتقىٰ شرح الموطأ» للبَاجِيِّ (ج٥ ص٢٨١)، و«الفتاوىٰ الشَّرْعيةِ في القَضايا العَصْريَّةِ» جمع الحُصَيِّن (ص١٧ و٤٣ و٦١ و١١١)، و«فتاوىٰ الأئمَّةِ في النَّوازل الْمُدلهمَّة» جمع القَحْطَانِيِّ (ص١٦ و٤٣ و١٢١ و١٨٩)، و«الاجتماع ونَبْذ الفُرْقة» للشَّيْخ الفَوزان (ص٥٧ و٦٣ و٦٥)، و«الجهاد» له (ص٩٠ و٩٣).

قالَ العَلَّامَةُ الشَّيْخ صالح بنُ فَوْزان الفَوْزان حفظه الله في «شرح السُّنَّة» (ص٢٩٢): (**الزَّنْدَقَةُ**: هي النِّفاقُ؛ وهو إظهَارُ الإيمانِ، وإبْطالُ الكُفْرِ. **فالزَّنَادِقَةُ**: هُمُ الذين كانوا يُسَمَّوْنَ بـ«**الْمُنافِقِينَ**» في صَدْرِ الإسلامِ، ويَعِشُونَ بينَ النَّاسِ، وإذا سَنَحَتْ لهمْ فُرْصَةٌ ظَهَرَ شَرُّهُمْ، وَكَشَّرَتْ عن أَنْيَابِهِمْ ضِدَّ الحَقِّ وأهْلِهِ؛ كما هو مَوْجُودٌ في زَمانِنَا الآنَ). اهـ

وقالَ شَيْخُ الإسْلامِ ابنُ تَيْمِيَّةَ رحمه الله في «**الفتاوىٰ**» (**ج١٢ ص٤٩٧**): (هَذَا مَعَ الْعِلْمِ بِأَنَّ كَثِيرًا مِنَ **الْمُبْتَدِعَةِ مُنَافِقُونَ النِّفَاقَ الْأَكْبَرَ، وَأُولَئِكَ كُفَّارٌ فِي الدَّرْكِ الْأَسْفَلِ مِنْ النَّارِ**، فَمَا أَكْثَرُ مَا يُوجَدُ فِي الرَّافِضَةِ، والجَهْمِيَّةِ، وَنَحْوِهِمْ، **زَنَادِقَةٌ مُنَافِقُونَ**، بَلْ أَصْلُ هَذِهِ الْبِدَعِ هُوَ مِنَ **الْمُنَافِقِينَ الزَّنَادِقَةِ**). اهـ

قلتُ: ولا شكَّ أنَّ النَّاظرَ في كثيرٍ مِنْ رُؤوسِ أهلِ البِدَعِ يَجِدُ أنَّ النِّفاقَ قد كَثُرَ فيهم، وهذا مُشاهدٌ مَعلُومٌ!، بل وحتَّىٰ في أفرادِ بعضِ الْمُبتدعةِ، فإنَّ النِّفاقَ فيهم كَثِيرٌ، وقد يكونُ بعضُهم قد قامَتْ به بعضُ شُعَبِ النِّفاقِ، لأنَّ البِدَعِ تحمِلُ أصحابَها علىٰ الشكِّ، والحِيرَةِ مِمَّا قد لا يَستطيعُ كثيرٌ من أهلِ البِدَعِ إظهاره أمامَ النَّاسِ؛ إمَّا خَوفًا، أَوْ لأَمرٍ آخر، **وهذا هوَ النِّفاقُ، وَهُوَ الزَّنْدَقَةُ**.(١)

---

(١) وانظر: «شَرْح العَقيدة السَّفارينيّة» لشيخِنا ابنِ عُثيمين (ص٣٨٠)، و«مُناظرة في القُرآن العَظيم» لابنِ قُدَامَةَ (ص٥٠)، و«الردّ علىٰ البَكْريِّ» لابنِ تَيْمِيّةَ (ص٣٥٦)، و«الإيمان» له (ص٢٠٣)، و«مِنْهاج السُّنة» له أيضًا (ج٢ ص٨١) و(ج٥ ص١٥٧) و(ج٦ ص٣٧٠)، و«الصَّواعق الْمُرسلة» لابنِ القَيِّم (ج٣ ص١٠٧٠ و١٠٧١)، و«الفوائد» له (ص٢٠٧)، و«البداية والنِّهاية» لابنِ كَثِيرٍ (ج١٣ ص١٤٧)، و«الدُّرر السَّنِيّة» (ج٣ ص٢٩٤)، و«الردّ علىٰ الزَّنادقة والجَهمِيَّةِ» للإمامَ أحمدَ (ص١٧٠).

قالَ شيخُنا العلَّامةُ مُحمّد بنُ صالحٍ العُثيمين رحمه الله **في «شرح العَقيدة السَّفَارينيّة» (ص٣٨٠): (والزِّنْدِيقُ**: هو المارقُ عَنِ الدِّينِ، وقيل **الزِّنْدِيقُ هو الْمُنَافقُ،** ولعل **الزِّنْديق** أشدُّ مِنَ الْمُنافِقِ؛ لأنّ الْمُنافِقَ ربمّا يتصنعُ للمُسلمين، ويُظْهِرُ أنَّه مُسلمٌ، كما هو الشَّأْنُ فِي الْمُنافِقِينَ فِي عَهْدِ الرَّسولِ ﷺ). اهـ

وقالَ الإمامُ ابنُ قُدَامَةَ رحمه الله **في «الْمُناظرة في القُرآن» (ص٥٠) عندما ذَكَرَ اعتقادات الْمُبتدعةِ، وما أَبْطَنُوا مِنَ البِدَعِ**: (وَهَذَا هُوَ النِّفَاقُ فِي عهْدِ رَسُولِ اللهِ ﷺ **وَهُوَ الزَّندقةُ الْيَوْم،** وَهُوَ: أَن يُظْهرَ مُوَافقَةَ الْمُسلمِينَ فِي اعْتِقَادِهم، ويُضْمِرَ خِلاَفَ ذَلِك، وَهَذَا حَالُ هَؤُلَاءِ الْقَوْمِ لَا مَحَالة، **فهم زَنادِقَةٌ بِغَيْر شكٍّ،** فَإِنَّهُ لَا شَكَّ فِي أَنهم يُظهرون تَعْظِيمَ الْمَصَاحِفَ إيهامًا أَنَّ فِيهَا الْقُرْآن، ويَعتقدونَ فِي الْبَاطِنِ أَنَّه لَيْسَ فِيهَا إِلَّا الْوَرقُ والْمِدَادُ، ويُظهرونَ تَعْظِيمَ الْقُرْآن، ويجتمعونَ لقرَاءَتِهِ فِي الْمَحَافل، والأعْرِية -يعني الْمَوضع الخالي- ... وَلَيْسَ فِي أهلِ الْبِدَعِ كُلِّهم من يتظاهرَ بِخِلَافِ مَا يَعْتَقِدهُ غَيْرهُمُ، وَغيرِ مَنْ أشبهَهُم مِنَ **الزَّنَادِقَة**). اهـ

وقالَ شَيْخُ الإسْلامِ ابنُ تَيمِيَّةَ رحمه الله **في «التِّسْعِينِيَّة» (ج١ ص٢٥٩)**: (فإن التَّجَّهُمَ، والرَّفْضَ هما أعظمُ والبِدَعِ، أو مِنْ أعظَمِ البِدَعِ التي حَدَثَتْ فِي الإسْلامِ، ولهذا كان **الزَّنَادقَةُ** الْمَحضةُ؛ مثلُ الملاحدَةِ مِنَ القَرامِطَةِ، ونَحْوِهِم، إنَّما يتسترُونَ بهذَيْنِ: بالتَّجهُّمِ، والتَّشيُّعِ). اهـ

قلتُ: كُلُّ ذلك باسْمِ الإسْلامِ، وباسْمِ الأعْمالِ الخَيريَّةِ، وباسْمِ الجِهادِ، وباسْمِ الدَّعوةِ، وباسْمِ الإصلاحِ، وهذه الأمُورُ لا يُدْركها إلاَّ أهلُ العلمِ، واتخاذُهم

الْمَساجدَ مقرّاً لهم، والتآمر فِيمَا بينهم في جَمْعِ التَّبرعاتِ فيها، والاستفادة من الْمُصلين، ومِنْ أموالِهم.

ولا يزالُ هؤلاءِ سببُ ريبة، وشكّ في الدِّين لكثيرٍ مِنَ النَّاسِ؛ لأنَّهم يُظهرونَ شيئـًا، ويُبطنونَ شيئـًا آخر، اللَّهُمَّ سلِّم سلِّم.

قالَ الشَّيْخُ العلاَّمةُ صالح بنُ فوزان الفوزان حفظه الله -عضو هيئة كبار العلماء- في «إعانة الْمُستفيد» (ج١ ص٢٤٢): (التَّنبيهِ علىٰ خِدَاعِ الْمُخادِعِينَ، وأنْ يكونَ الْمُؤمنونَ علىٰ **حَذَرٍ دائِمـًا مِنَ الْمَشبُوهِينَ، ومِنْ تَضْليلِهِم، وأنهم قَدْ يتظاهَرُونَ بالصَّلاَحِ، ويُتظاهَرُون بالْمَشَارِيعِ الخَيَّريةَ** -كبناءِ الْمَساجدِ-، ولكِنْ مَا دامتْ سوابِقُهُم، وَمَا دامْت تَصرُّفاتُهم **تَشهدُ بكذبهِم؛ فإنَّه لا يُقبلُ منهم**، ولا نَنخدِعُ بالْمَظاهرِ دُونَ النَّظرِ إلىٰ الْمَقاصدِ، وإلىٰ مَا يَترَتَّبُ -ولو عَلَىٰ الْمَدَىٰ البعيد- علىٰ هذه الْمَظاهرَ ... فَتَنبَه الْمُسلمين إلَىٰ الحَذرِ في كلِّ زمانٍ، **ومَكانٍ مِنْ تَضليلِ الْمشبُوهين، وأنَّ كلَّ مَنْ تَظاهرَ بالخَيْرِ، والصَّلاحِ، والْمَشاريعِ الخيريَّةِ لا يكونُ صالحـًا**... فإننا نأخذُ الحَذر منه، ولا نَنخدِعَ). اهـ

وسُئلَ سَماحةُ العلاَّمةُ الشَّيخ عبدالعزيز بنُ باز رحمه الله. **ما واجبُ عُلماء الْمُسلمين حيال كِثْرَةِ الجَمعياتِ، والجَماعاتِ في كثيرٍ مِنَ الدُّولِ الإسلاميّةِ، وغَيْرِهَا، واختلافها فِيمَا بينها حَتَّىٰ إن كلَّ جماعةٍ تُضلل الأُخرىٰ. ألا تَرَوْنَ مِنَ الْمُناسبِ التَّدخل في مِثْلِ هذه الْمَسألة؛ بإيضاحِ وجهِ الحَقِّ في هذهِ الخِلاَفَاتِ، خَشية تفاقمِها، وعَواقِبها الوَخيمة علىٰ الْمُسلمين هناك؟**.

فأجابَ سماحتُهُ: (إنَّ نَبيُّنَا مُحمَّداً ﷺ بَيَّنَ لنا دَربـًا واحِداً يَجبُ علىٰ الْمُسلمِينَ أنَ يَسلكونَهُ وهو صِراطُ اللهِ الْمُستقيمِ، ومَنهجِ دينهِ القَوِيمِ، يقولُ اللهُ تَعَالَىٰ: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ ذَلِكُمْ وَصَّاكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾(١).

كما نَهَىٰ رَبُّ العِزَّةِ، والجلالِ أُمَّةَ مُحمدٍ ﷺ **عَنِ التُّفرقِ، واخْتلافِ الكلمةِ؛ لأنَّ ذَلِكَ مِنْ أَعظمِ أَسبابِ الفَشَلِ**، وتَسلطِ العَدُوِّ، كَمَا فِي قَوْلِه جَلَّ وَعَلَا: ﴿وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا﴾(٢) وقَوْلِهِ تَعَالىٰ: ﴿شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَىٰ أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ كَبُرَ عَلَىٰ الْمُشْرِكِينَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ﴾(٣).

فهذهِ دَعوةٌ إلهيةٌ إلىٰ اتِّحادِ الكلمةِ، وتآلفِ القُلُوبِ، والجمعيات إذا كَثُرَتْ في؛ أي: بلدٍ إسلاميٍّ مِنْ أجلِ الخَيْرِ، والْمُساعدةِ، والتَّعاونِ علىٰ البَرِّ والتَّقوىٰ بَيْنَ الْمُسلمينَ دُونَ أَنْ تَخْتَلِفَ أهواءُ أصحابِها(٤)؛ فَهِيَ خَيْرٌ، وَبَرَكةٌ، وفوائدها عَظيمة.

---

(١) سورة الأنعام؛ آية:١٥٣.

(٢) سورة آل عمران؛ آية:١٠٣.

(٣) سورة الشورىٰ؛ آية: ١٣.

(٤) ولقد اخْتلفتْ أهواءُ أصحابها بالانتصار -بالحَميَّةِ الحزبيَّةِ- للجمعيةِ، أو الحِزْبِ، أو الجَماعةِ، أو الإنسانِ الذي يَنْتَسِبُ لهم؛ لأنَّه من جَمعيتِهِ، أو حزبِهِ، أو جماعته حَتَّىٰ وإنْ كانَ علىٰ خطأٍ أو خَطِيئَةٍ!!!. والويلُ أشدّ الويل لِمَن لَمْ يكُن من جَمعيتِهِ، أو حِزبِهِ، أو جَماعتِهِ، فإنَّه لا يَجِدُ منه النُّصرةَ حَتَّىٰ في سَاعةِ العُسْرةِ !!!.

=

أَمَّا إنْ كانتْ كُلُّ واحدةٍ تُضللُ الأُخرىٰ، وتَنقد أعمالَها[1] فإنَّ الضَّررَ بها حِينئذٍ عظيمٍ، والعواقبَ وخيمة. **فالواجبُ علىٰ الْمُسلمين تَوْضِيحُ الحقيقةِ، ومُناقشةُ كُلّ جماعةٍ، أو جمَعيةٍ، ونُصْحُ الجَميع**؛ بأنْ يَسِيرُوا فِي الخَطِّ الذي بَيَّنَهُ الله تعالىٰ لعبادِهِ، ودَعَا إليه نَبيُّنا مُحمَّد ﷺ، ومَنْ تجاوز[2] هذا، واسْتَمر في عِنادِهِ لِمصالحِ شَخصيةٍ، أو لمقاصدٍ لاَ يعلمُها إلاَّ اللهُ، **فإنَّ الواجبَ التَّشهير به، والتَّحذيرَ منه مِمَّن عَرَفَ الحَقيقةَ**[3]، **حَتَّىٰ يتجنَّب النَّاسُ طريقَهُم، وحَتَّىٰ لاَ يَدْخلُ معهم مَنْ لا يَعرفُ حقيقةَ أمرِهِم فيضلُّوهُ، ويُصرفُوهُ عن الطَّريقِ الْمُستقيمِ** الذي أَمرنا اللهُ تعالىٰ باتِّباعه في قولهِ جَلَّ وعَلاَ: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ ذَلِكُمْ وَصَّاكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾.[4]

=

قلتُ: وكلُّ جمعيةٍ تختط لنفسِها خُطَّةً تأبىٰ علىٰ غَيْرِهَا... أنْ تنازَعَها إياها، فَهِيَ مُتمسِكةٌ بفهمِ من أنشأها، وقد تَدَّعي لنفسِها أنَّها بذلك تتمسك بالكِتَابِ والسُّنَّةِ! ولذلك تَجِدَ الجمعيات الحزبيَّة الْمَزعومة لا تتعاون مع بعضِها إلا لمصلَحةٍ ﴿تَحْسَبُهُمْ جَمِيعًا وَقُلُوبُهُمْ شَتَّىٰ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَعْقِلُونَ﴾ [الحشر:١٤]؛ لأنَّ كلَّ جمعيةٍ من حِزْبٍ آخر!...بل الجَمعية الفُلانية تطعنُ في الجمعية الأُخرىٰ؛ كأنَّها غَيرُ إسلاَميَّةٍ !.

(١) هذا الحاصلُ من الجَمعياتِ -الْمَزعومة بأنَّها خَيرية- والجماعات، والأحزاب !.

(٢) تَأَمَّلْ جيداً هذا الكلامُ ... فلقد تجاوزتْ هذه الجَمعيات الْمَزعومة، واسْتمرتْ في عنادِها لمصالحِ حِزبيَّةٍ، فالواجبُ التَّشْهير بها، والتَّحذير منها ممن عَرَفَ حقيقتها، حَتَّىٰ يتجنَبُ النَّاسُ طريقهم، وحَتَّىٰ لا يدخل معهم مَنْ لاَ يعرف حقيقة أمرِهِم فيُضلوهُ، ويُصرفوهُ عَنِ الطَّرِيقِ الْمُستقيمِ الذي أَمَرَنَا اللهُ باتِّباعهِ، والله وليّ التَّوفيق.

(٣) ولله الحمد نحن نعرف حقيقتهم الحزبية، ولذلك تحذر منهم؛ كما ذكر سماحة الشيخ ابن باز رحمه الله.

(٤) سورة الأنعام؛ آية:١٥٣.

ومِمَّا لا شَكَّ فيه أَنَّ كِثرةَ الفِرَقِ والجَماعات في الْمُجتمع الإسلامي مِمَّا يحرصُ عليه الشَّيطانُ أولاً وأعداءُ الإسلامِ مِنْ الإنسِ ثانيـًا؛ لأنَّ اتِّفاقَ كلمةِ الْمُسلمينَ، وَوِحْدَتِهِم، وإدراكِهم الخَطرَ الذي يُهددهم، ويُستهدف عقيدتهم يجعلهم يَنْشطون لمكافحةِ ذلك، والعملِ في صفٍ واحدٍ من أَجْلِ مَصلحةِ الْمُسلمينَ، ودرءِ الخَطرِ عن دِينهِم، وبلادِهِم، وإخوانهم، وهذا مسلكٌ لا يرضاه الأعداءُ مِنَ الإنسِ والجِنِّ، فلذا هُمْ يحرصونَ علىٰ تَفْرِيقِ كلمةِ الْمُسلمينَ، وتَشتيتِ شَملهِم، وبذرِ أسبابِ العَداوةِ بينهِم، نسألُ الله أن يَجمعَ كلمة الْمُسلمينَ علىٰ الحقِّ، وأن يزيلَ من مُجتمعهِم كُلَّ فِتنةٍ وضَلالٍ، إنَّه ولي ذَلِكَ والقادِرُ عليه).[1] اهـ

وسُئلَ سَماحةُ العلاَّمةُ الشَّيخ عبدالعزيز بنُ باز رحمه الله:

ما هو مَوْقِفُ الْمُسلمِ مِنَ الخِلَافاتِ الْمَذهبيَّة الْمُنتشرة بين الأحزابِ، والجماعاتِ؟ .

فأجاب سماحتُهُ: (الواجبُ عليه **أَنْ يلزمَ الحقّ الذي يَدُلُّ عليهِ كِتَابُ اللهِ تعالىٰ، وسنةُ رَسُولهِ ﷺ**، وأنْ يُوالي علىٰ ذَلِكَ، ويُعادِي علىٰ ذَلِكَ، وكلُّ **حِزْبٍ، أو مَذْهبٍ يُخالف الحَقّ يَجِبُ عليهِ البراءة منه، وعدم الْمُوافقةِ عليه.**

فدينُ الله تعالىٰ واحدٌ، وَهُوَ الصَّراطُ الْمُستقيمُ، وهو عِبادةُ اللهِ تعالىٰ وَحْدَهُ، واتِّباع رسُولهِ مُحمَّدٍ عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ.

---

(١) «مَجموعُ فتاوىٰ ومَقالاتٍ مُتنوعةٍ» للشَّيْخ بنِ بازٍ (ج٥ ص٢٠٢ و٢٠٤).

فالواجبُ علىٰ كُلِّ مُسلمٍ أنْ يلزمَ هذا الحقِّ، وأَنْ يَستقِيمَ عليه، وهو طاعةُ اللهِ تعالىٰ، واتباعُ شريعتهِ التي جاء بها نَبِيُّهُ مُحمَّد عليه الصَّلاةُ، والسَّلامُ مع الإخلاصِ للهِ في ذَلِكَ، وعدمِ صَرْفِ شيءٍ مِنَ العبادةِ لغيرهِ سبحانه وتعالىٰ، فكلُّ مَذهبٍ يُخالفُ ذَلِكَ، وكلُّ حزبٍ لا يَدينُ بهذه العقيدة يَجِبُ أنْ يَبتعدَ عنه، وأنْ يَتبرأَ منه، وأنْ يَدْعُو أَهلَهُ إلىٰ الحَقِّ بالأدلةِ الشَّرعيةِ مَعَ الرّفقِ، وتَحري الأُسلوب الْمُفيد، ويبصرهم بالحقِّ).[1] اهـ

وقالَ الحافِظُ ابنُ حَزْمٍ رحمه الله **في «الفِصَلِ» (ج٤ ص٢٢٧)**: (وَاعْلَمُوا رَحِمَكُمُ اللهُ أَنَّ جَمِيعَ فِرَقِ الضَّلَالَةِ لم يُجْرِ اللهُ علىٰ أَيْدِيهِم خَيْراً، وَلَا فَتَحَ بهم من بِلَادِ الْكُفْرِ قَرْيَةً، وَلَا رَفَعَ لِلْإِسْلَامِ رايةً، وَمَا زَالُوا يَسْعَوْنَ فِي قلبِ نظامِ الْمُسلمينَ، ويُفَرِّقُونَ كلمةَ الْمُؤمنِينَ، ويَسلُّونَ السَّيْفَ علىٰ أهلِ الدِّينِ، ويَسْعَوْنَ فِي الأَرْضِ مُفْسدِينَ). اهـ

وقالَ شَيْخُ الإسْلامِ ابنُ تَيمِيَّة رحمه الله **في «الحِسْبةِ في الإسْلامِ» (ص٢٦)**: (فأما الغِشُّ في الدِّياناتِ؛ فمثل البِدَعِ الْمُخالفةِ للكتابِ والسُّنَّةِ، وإجماعِ السَّلفِ الأُمَّةِ من الأقوالِ والأفعالِ). اهـ

وقالَ الحافظُ الذَّهَبِيُّ رحمه الله **في «الْمُوقِظَةِ» (ص٦٠) عَنِ الْمُبْتدعَةِ الزَّنادِقَةِ:** (فمِنهم مَنْ يَفْتَضِحُ في حياتِهِ، ومنهم مَنْ يَفْتَضِحُ بعدَ وفاتِهِ، فنسألُ اللهَ السِّتْرَ والعَفْوَ). اهـ

---

(١) «مَجموعُ فتاوىٰ ومَقالاتٍ مُتنوعةٍ» للشَّيْخ بنِ بازٍ (ج٥ ص١٥٧).

وقالَ العلاَّمةُ الشَّيْخُ صَالِحُ بنُ فَوزَانَ الْفَوزَانُ حفظهُ اللهُ في «الأجوبةِ الْمُفيدة» (ص٦٠): (كُلُّ مَنْ خَالَفَ جَمَاعَةَ أَهْلِ السُّنَّةِ فَهُوَ ضَالٌّ، مَا عِنْدَنَا إِلاَّ جَمَاعَةٌ وَاحِدَةٌ هُمْ أَهْلُ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ، وَمَا خَالَفَ هَذِهِ الْجَمَاعَةَ فَهُوَ مُخَالِفٌ لِمَنْهَجِ الرَّسُولِ ﷺ.

وَنَقُولُ أَيْضاً: كُلُّ مَنْ خَالَفَ أَهْلَ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ فَهُوَ مِنْ أَهْلِ الأَهْوَاءِ، **وَالْمُخَالَفَاتُ تَخْتَلِفُ فِي الْحُكْم بِالتَّضْلِيلِ، أَوْ بِالتَّكْفِيرِ حَسَبَ كِبَرِهَا وَصِغَرِهَا،** وَبُعْدِهَا وقُرْبِهَا مِنَ الحَقِّ[1]. اهـ

وقالَ شَيْخُ الإسْلامِ ابنُ تَيمِيَّة رحمه الله في «مِنْهاج السُّنَّة» (ج٢ ص٤٨٢): (وَمَذْهَبُ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ قَدِيمٌ مَعْرُوفٌ ... فَإِنَّهُ مَذْهَبُ الصَّحَابَةِ الَّذِينَ تَلَقَّوْهُ عَنْ نَبِيِّهِمْ ﷺ، **وَمَنْ خَالَفَ ذَلِكَ كَانَ مُبْتَدِعًا** عِنْدَ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ). اهـ

وقالَ شَيْخُ الإسْلامِ ابنُ تَيمِيَّة رحمه الله في «الاسْتِقامةِ» (ج٢ ص١٧٨): (الطَّرَائِقُ الْمُبتدعةُ؛ كلُّهَا يَجْتَمِعُ فِيهَا الْحَقُّ وَالْبَاطِلُ). اهـ

وقالَ شَيْخُ الإسْلامِ ابنُ تَيمِيَّة رحمه الله في «الفتاوىٰ» (ج٣٥ ص٤١٤): (الْبِدْعَةُ الَّتِي يُعَدُّ بِهَا الرَّجُلُ مِنْ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ: مَا اشْتَهَرَ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالسُّنَّةِ مُخَالَفَتُهَا لِلْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ؛ كَبِدْعَةِ الْخَوَارِجِ، وَالرَّوَافِضِ، وَالْقَدَرِيَّةِ، وَالْمُرْجِئَةِ). اهـ

---

(١) لأَنَّ هَذِهِ الجَمَاعَاتِ القَائِمَةِ في عَصرِنَا مَرفوضةٌ شَرْعاً، وَأَنَّها امْتِدَادٌ للفِرَقِ الَّتِي انْشَقَّتْ عَنْ جَمَاعَةِ الْمُسْلِمِينَ بَعْدَ عَصْرِ الخِلاَفَةِ الرَّاشِدَةِ.

وَلِذَلِكَ وَإِنْ قُلْنَا بِأَنَّ هَذِهِ الجَمَاعَاتِ انْشَقَّتْ عَنْ جَمَاعَةِ الْمُسْلِمِينَ، وخَرَجَتْ عَنْها؛ إلاَّ أَنَّهُ لاَ يَلْزَمُ تَكْفِيرُهَا، وخُرُوجُهَا عَنْ مِلَّةِ الإسْلاَمِ، لأَنَّ مُخَالفَاتِ هَذِهِ الجَمَاعَاتِ تَخْتَلِفُ فِي الحُكْمِ بالتَّكْفِيرِ، أَوْ تَضْلِيلٍ فَقَطْ دُونَ تَكْفِيرٍ، وذَلِكَ بِحَسَبِ بُعْدِهَا وَقُرْبِهَا عَنِ الإسْلاَمِ.

وقالَ شَيْخُ الإسْلامِ ابنُ تَيمِيَّة رحمه الله في «مِنْهاج السُّنَّة» (ج٤ ص٣٦٣): (أَنَّ الَّذِي ابْتَدَعَ مَذْهَبَ الرَّافِضَةِ كَانَ **زِنْدِيقًا**[1] **مُلْحِدًا عَدُوًّا لِدِينِ الْإِسْلَامِ وَأَهْلِهِ**، وَلَمْ يَكُنْ مِنْ أَهْلِ الْبِدَعِ الْمُتَأَوِّلِينَ؛ كَالْخَوَارِجِ وَالْقَدَرِيَّةِ، وَإِنْ كَانَ قَوْلُ الرَّافِضَةِ رَاجَ بَعْدَ ذَلِكَ عَلَىٰ قَوْمٍ فِيهِمْ إِيمَانٌ لِفَرْطِ جَهْلِهِمْ). اهـ

وقالَ شَيْخُ الإسْلامِ ابنُ تَيمِيَّة رحمه الله في «مِنْهاج السُّنَّة» (ج٥ ص١٧٠)؛ **عَنِ الْمُبْتَدِعَةِ الَّذين عِلمُهُم مُخلط فيه الحَقُّ والباطلُ**: (فَمُبْتَدِعَةُ أَهْلِ الْعِلْمِ وَالْكَلَامِ طَلَبُوا الْعِلْمَ بِمَا ابْتَدَعُوهُ، وَلَمْ يَتَّبِعُوا الْعِلْمَ الْمَشْرُوعَ وَيَعْمَلُوا بِهِ). اهـ

وقالَ شَيْخُ الإسْلامِ ابنُ تَيمِيَّة رحمه الله في «الفتاوىٰ» (ج١٣ ص٣٥٦)؛ **عَنِ الْمُبتدعَةِ الزَّنادِقةِ**: (وَعَمَدُوا إِلَىٰ الْقُرْآنِ فَتَأَوَّلُوهُ عَلَىٰ آرَائِهِمْ، تَارَةً يَسْتَدِلُّونَ بِآيَاتٍ عَلَىٰ مَذْهَبِهِمْ، وَلَا دَلَالَةَ فِيهَا، وَتَارَةً يَتَأَوَّلُونَ مَا يُخَالِفُ مَذْهَبَهُمْ بِمَا يُحَرِّفُونَ بِهِ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ، وَمِنْ هَؤُلَاءِ فِرَقُ الْخَوَارِجِ، وَالرَّوَافِضِ، والجَهْمِيَّةِ، وَالْمُعْتَزِلَةِ، وَالْقَدَرِيَّةِ، وَالْمُرْجِئَةِ، وَغَيْرِهِمْ). اهـ

قلتُ: فلفظُ: «**زِنْدِيقٍ**»؛ لفظٌ مُشْتركٌ قَدْ أُطْلِقَ علىٰ مَعانٍ عِدَّةٍ، مُختلفةٍ فِيمَا بيّنَّا عَلَىٰ الرَّغْمِ ممَّا قَدْ يَجمع بينها مِنْ تشابُهٍ، فكانَ يُطلقُ عليه مِنْ يُؤْمِنُ بـ«الْمَانَوِيَّةِ»[2]،

---

(١) **قلت**: وهو عبدُ الله بنُ سَبَأ اليُّهُودِيُّ!.

(٢) وهم اتّباع ماني بنِ فَتق بابك الْمَجروسيِّ الثَّنويِّ الزِّنديق؛ صاحبُ القولِ بالنُّورِ، والظُّلمةِ؛ ظهر أيام سابُورِ بنِ أرد شير مَلِكُ الفُرس، ولم يتبعه إلَّا القليلُ ثم رجع إلىٰ المجوسيَّةِ دين آبائِهِ.

أَحْدَثَ دينًا بين الْمَجوسيَّةِ والنَّصرانيةِ، وقتله بهرام بنُ هُرمز بنِ سَابُور، وذَلِكَ بَعْدَ عِيسىٰ ابنِ مَريم عليه السَّلامُ.

=

ويُثبتُ أَصْلَيْنِ أَزليَيْنِ للعَالَمِ: **هُمَا النُّورُ والظُّلمةُ**، ثُمَّ اتَّسَعَ الْمَعْنَىٰ مِنْ بعدِ اتِّسَاعًا كَبِيراً حَتَّىٰ أُطْلِقَ علىٰ كُلِّ صاحبِ بدعةٍ، وكلِّ مُلْحِدٍ، بَلْ انْتَهىٰ بهِ الأمرُ أَخِيراً إلىٰ أنْ يُطْلَقَ علىٰ مَنْ يكونُ مذهبُهُ مُخالفًا لمذهبِ أَهْلِ السُّنَّةِ والجَماعةِ، أَوْ حَتَّىٰ مَنْ كَانَ يَحيا حَياة الْمُجُونِ مِنَ الشُّعراءِ، والْمُمثلِينَ، والْمُغنِّينَ، والفَسَقَةِ، والكُتَّابِ الجهلةِ الَّذين يَتكلمونَ بالباطلِ، ولا يُبالونَ بِذَلِكَ[1]، اللهم سلَّم سلَّم.[2]

قلتُ: واخْتُلِفَ فِي أَصْلِهَا؛ أَيْ: الزَّنْدَقَةُ:

فقِيلَ: «**زَنْ دِين**»؛ أَيْ: دِين الْمَرْأَةِ؛ **أيْ: دِين الحَمَاقَةِ**.

وقِيلَ: «**زَنْدَهْ كُرْد**»؛ وَهِيَ كَلِمَةٌ فَارسيَّةٌ؛ بمَعْنَىٰ حَيّ، و«**زَنْدَهْ**»: الحَيَاةُ، و«**كُرْدِ**»: العَمَلُ.

وقِيلَ: «**زَنْدِ كِرَايْ**»؛ أَيْ: مَنْ يَقُولُ بدَوامِ الدَّهْرِ.

قالَ العلاَّمةُ الزَّبِيديُّ اللُّغويّ رحمه الله في «تاجِ العَرُوسِ» (ج٦ ص٣٧٣): (والصّوابُ أَنَّ **الزِّنْدِيقَ** نِسْبَة إِلىٰ «**الزَّنْدِ**»، وَهُوَ كِتابُ: «مَانِي الْمَجُوسِيّ»). اهـ

=

وانظر: «الْمِلَلَ والنِّحَلَ» للشَّهْرستانيِّ (ص٢٩٠)، و«التاريخ» لابنِ خُلَدون (ج١ ص٢٥٦)، و«فهرست» ابنِ النَّدِيمِ (ص٤٦٥).

(١) **قلتُ**: فلفْظُ: «**زِنْدِيق**» قَدِ اتَّسَعَ مَعناهُ إلىٰ حَدٍّ لا يُسْمَحُ بتَحْدِيدِهِ علىٰ أَهْلِ الإلحادِ فَقَط، بلْ يُطلقُ علىٰ أهلِ البِدَعِ، وبنحوهِم مِنْ أَهلِ الأَهواءِ.

(٢) وانظر: «من تاريخِ الإلحادِ في الإسلامِ» للبَدَويِّ (ص٢٨).

قلتُ: فالزِّنْدِيقُ مَعْرُوفٌ فِي اللُّغةِ، **وَزَنْدَقَتُهُ**؛ أَنَّهُ لاَ يُؤْمِنُ بالآخِرَةِ، وَلاَ يُؤْمِنُ بوَحْدانِيَّةِ الخَالِقِ.

وليسَ فِي كَلاَمِ العَرَبِ زِنْدِيقٌ، وإنَّما تقولُ العَربُ: **رجُلٌ زَنْدَقٌ، وزَنْدَقِيٌّ** إذَا كَانَ شديدَ البُّخْلِ، فإذا أرادَتِ العَرَبُ مَعْنَىٰ ما تَقُولُهُ العامَّةُ؛ قالُوا: مُلْحِدٌ، ودَهْرِيٌّ، وهذا هُوَ المشهورُ عند النَّاسِ!.

قال العلاَّمَةُ الجَوْهَرِيُّ اللُّغويّ رحمه الله **في «الصِّحاح» (ج٤ ص١٤٨٩)**: (الزِّنْدِيقُ مِنَ الثَّنَوِيَّةِ[1]، وهو مُعَرَّبٌ، والجَمْعُ: **الزَّنادِقَةُ وقد تَزَنْدَقَ**، والاسمُ **الزَّنْدَقةُ**).اهـ

وقالَ الإمامُ الخليلُ رحمه الله **في «العَيْنِ» (ج٢ ص٧٦٦)**: (**الزِّنْدِيقُ ... زَنْدَقَةُ الزِّنْدِيقِ**: ألاَّ يُؤمِنُ بالآخِرَةِ، وبالرُّبُوبيَّةِ). اهـ

وقالَ ابنُ مَنْظُور اللُّغويّ رحمه الله **في «لسانِ العَرَبِ» (ج٢ ص١٨٧١)**: (**الزِّنْدِيقُ**: الْقَائِلُ بِبَقَاءِ الدَّهْرِ، فَارِسِيٌّ مُعَرَّبٌ، وَهُوَ بِالْفَارِسِيَّةِ: زَنْدِ كِرَايْ، يَقُولُ بِدَوَامِ بَقَاءِ الدَّهْرِ). اهـ

---

(١) **قلتُ**: والثَّنوية: **هُمُ الزَّنَادِقَةُ**، وهؤلاءِ هُم أصحابُ الأثنين الأزليين: يزعمونَ أنَّ النُّورَ، والظُّلمةَ أزليان قديمان، وهُم الَّذينَ يعبُدونَ النُّورَ، والظُّلمةَ.

- ❖ فيزعمُونَ أنَّ فِعْلَ النُّورِ: الخيرُ، والصَّلاحُ، والنَّفعُ، والسُّرورِ!
- ❖ وفعل الظُّلمة: الشَّرُ، والفَسادُ، والضَّررُ، والحُزنُ!.

وانظر: «الْمِلَلَ والنِّحَلَ» للشَّهْرستانيِّ (ص٢٩٠ و٢٩١).

وقال شَيْخُ الإِسْلامِ ابنُ تَيْمِيَّةِ رحمه الله **في «الفتاوىٰ»** (ج٧ ص٤٧١): (وَالْمَقْصُودُ هُنَا: أَنَّ **الزِّنْدِيقَ** فِي عُرْفِ هَؤُلَاءِ الْفُقَهَاءِ هُوَ **الْمُنَافِقُ** الَّذِي كَانَ عَلَىٰ عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ. وَهُوَ أَنْ يُظْهِرَ الْإِسْلَامَ وَيُبْطِنَ غَيْرَهُ سَوَاءٌ أَبْطَنَ دِينًا مِنَ الْأَدْيَانِ: كَدِينِ الْيَهُودِ، وَالنَّصَارَىٰ، أَوْ غَيْرِهِمْ، أَوْ كَانَ مُعَطِّلًا جَاحِدًا لِلصَّانِعِ، وَالْمَعَادِ، وَالْأَعْمَالِ الصَّالِحَةِ، وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ: «**الزِّنْدِيقُ**» هُوَ الْجَاحِدُ الْمُعَطِّلُ، وَهَذَا يُسَمَّىٰ **الزِّنْدِيقَ** فِي اصْطِلَاحِ كَثِيرٍ مِنْ أَهْلِ الْكَلَامِ، وَالْعَامَّةِ، وَنَقَلَةِ مَقَالَاتِ النَّاسِ.

وَلَكِنَّ **الزِّنْدِيقَ** الَّذِي تَكَلَّمَ الْفُقَهَاءُ فِي حُكْمِهِ: هُوَ الْأَوَّلُ؛ لِأَنَّ مَقْصُودَهُمْ هُوَ التَّمْيِيزُ بَيْنَ الْكَافِرِ وَغَيْرِ الْكَافِرِ، وَالْمُرْتَدِّ وَغَيْرِ الْمُرْتَدِّ، **وَمَنْ أَظْهَرَ ذَلِكَ أَوْ أَسَرَّهُ**. وَهَذَا الْحُكْمُ يَشْتَرِكُ فِيهِ **جَمِيعُ أَنْوَاعِ الْكُفَّارِ وَالْمُرْتَدِّينَ**، وَإِنْ تَفَاوَتَتْ دَرَجَاتُهُمْ فِي الْكُفْرِ وَالرِّدَّةِ). اهـ

وقال شَيْخُ الإِسْلامِ ابنُ تَيْمِيَّةِ رحمه الله **في «بُغْيةِ الْمَرتاد»** (ص٣٣٨): (لَفْظُ **الزَّنْدَقَةِ** لا يُوجدُ في كَلامَ النَّبِيِّ ﷺ، كَمَا لاَ يُوجدُ فِي القُرآنِ، وهو لفظٌ أعجَمِيٌّ مُعَرَّبٌ، أُخِذَ مِنْ كَلامِ الفُرْسِ بعدَ ظُهُورِ الإِسْلَام وعُرِّبَ، وقَدْ تَكَلَّمَ بِهِ السَّلَفُ، والأئمةُ في توبةِ **الزِّنْدِيقِ**، ونحو ذَلِكَ. فأمَّا **الزِّنْدِيقُ** الَّذي تَكَلَّمَ الفُقَهَاءُ في قبولِ تَوْبتِهِ في الظَّاهِرِ، فالْمُرادُ بِهِ عِنْدَهُم الْمُنافقُ، الَّذي يُظْهِرُ الإِسْلامَ، ويُبْطِنُ الكُفْرَ، وإِنْ كانَ معَ ذَلِكَ يُصَلِّي ويَصومَ، ويَحُجَّ، ويُقرأَ القُرآنَ، وسواءٌ، كانَ في باطِنِه يهُوديّـًا أو نصرانيّـًا، أو مُشْركـًا، أو وَثَنِيّـًا، وسواءٌ كان مُعَطِّلاً للصَّانِعِ وللنّبوَّة، أو للنُّبوةِ فقط، أو لنبوَّة نبيِّنا ﷺ فقط، فهذا **زِنْدِيقٌ، وهو مُنافقٌ**، وما في القُرآنِ والسُّنَّةِ مِنْ ذِكْرِ الْمُنافقِينَ يتناولُ مِثل هَذَا

بإجْمَاعِ الْمُسلمِينَ، ولهذا كَانَ هؤلاءِ مَعَ تَظَاهرِهِم بالإسْلاَمِ قد يَكُونُونَ أسوأ حالاً مِنَ الكَافِرِ الْمُظهرُ كفرَهُ مِنَ اليَهودِ والنَّصارَىٰ). اهـ

قلتُ: وعند التَّأْملِ؛ لِمَنْ أُطلِقَ عليهم وَصْفِ: «الزَّنْدَقَةِ» نَجِدَ اخْتِلافًا ظَاهِراً:

- ❖ فمِنْهُم مَنْ يُطْلِقُهُ عَلَىٰ: «مانِي الثَّنويّ الْمَجوسيّ[1]»، ومُعْتَنِقِي مذهبِهِ.
- ❖ ومِنْهُم مَنْ يُطْلِقُهُ علىٰ فِرْقةٍ خَاصَّةٍ؛ قَرِينَةٌ لليهُودِ، والنَّصَارَىٰ، كـ«الفِرْقَةِ الشِّيعِيَّةِ»، و«الفِرْقَةِ الصُّوفِيَّةِ».
- ❖ ومِنْهُم مَنْ يُطْلِقُهُ علىٰ أَهْلِ الْمُجونِ، والخَلاعَةِ؛ مِنَ الشُّعراءِ، والْمُمثِلِينَ، والْمُغنيِّن، والفَسقةِ، وغَيرِهِمْ.
- ❖ ومِنْهُم مَنْ يُطْلِقُهُ علىٰ الْمُبْتَدِعَةِ؛ مِنَ الجَهْمِيَّةِ، والْمُعتزِلَةِ، والأَشْعرِيَّةِ، والْمُرجِئَةِ، والخَارِجِيَّةِ، وغَيْرِهِمْ.
- ❖ ومِنْهُم مَنْ يُطْلِقُهُ عَلَىٰ غَيْرِهِم عَلَىٰ حَسَبِ الضَّلاَلة فِيهِم، بِغَضِ النَّظَرِ هل هُمْ كُفَّارٌ، أَوْ ليسُوا بكُفَّارٍ، فنتبَّهَ.

إذاً فالزَّنْدَقَةُ لم يَكُنْ مَعْنَاهَا واحِداً عِنْدَ النَّاسِ عَلَىٰ السَّواءِ؛ فمَعْنَاهَا فِي أَذْهَانِ العُلماءِ غير مَعْنَاها فِي أَذْهانِ العامَّةِ، فاتنبَّه.

قلتُ: ويُستخلصُ بعدَ بَسْطِ القَوْلِ في تَوضِيحِ ذَلِكَ أَنَّ «**الزَّنْدَقَةَ**» **تُطلقُ علىٰ مَعانٍ، وَهِيَ:**

---

(١) **المجوس**: همُ الَّذين يعبدُونَ النَّور، والظُّلمة، كما سَبَقَ.

وانظر: «الْمِلَلَ والنِّحَلَ» للشَّهْرستانيِّ (ص٢٧٨).

١) التَّهتكُ، والاسْتِهْتارُ، والفُجورُ مَنْ تَبجّجَ في القَوْلِ يَصِلُ أحيانـًا إلىٰ مَا يمسُّ الدِّين.

٢) اتِّباعُ دينِ المجوسِ، وخاصة دِين «ماني المجوسيّ»، وأتباعِهِ «المانَوِيَّة».

٣) مُلحدونَ لا دِينَ لهم كـ«الشُّيوعيَّةِ»؛ بمَعْنَىٰ: اللاَّدينيَّة، **فالزِّنْدِيقُ مَنْ لاَ يتديَّنُ بدِينٍ**، وهذا هو الْمَشْهُورُ عند العامَّةِ أتْباعِ الجماعاتِ الحزبيَّةِ.

٤) الْمُبتدِعةُ الَّذين توسَّعُوا في التَّمسُّكِ بالبِدَعِ الظَّاهرةِ والباطِنَةِ، وحَرَّفُوا، وأوَّلُوا[1] في الاعْتِقادِ، والدِّينِ.[2]

قلتُ: وهذا مِنْ جُمْلةِ ما أطلقُهُ عُلماءُ أهلِ السُّنَّةِ علىٰ الجَهْمِيَّةِ، والْمُعتزِلَةِ، والأَشْعَرِيَّةِ، والْمُرْجِئَةِ، والصُّوفِيَّةِ، وغَيْرِهِم[3] الَّذِينَ يَقُولُونَ بالبِدَعِ، والأَهْواءِ في الدِّينِ، والدَّعْوةِ، والجَهادِ، والاعْتِقَادِ، والعِلْمِ، والعَمَلِ.[4]

---

(١) والزَّنْدِي: بالفارسِيِّ؛ هو الْمُؤولُ، والْمُنحرِفُ عَنِ الظَّاهر، والبيِّنُ، فَلَمَّا أنْ جاءتْ العربُ أخذت هذا الْمَعنىٰ عَنِ الفُرْسِ، وقالوا: **زِنْدِيقٌ**.

(٢) وانظر: «الْمِلَلَ والنِّحَلَ» للشَّهْرستانيِّ (ص٢٧٨ و٢٩٠)، و«إثباتَ الحَدِّ لله» للدَّشْتِيّ (ص١٩٦)، و«الدُّرر السَّنيةِ» (ج٣ ص٢١٥)، و«الرَّد علىٰ الجهمِّيةِ والزَّنادقة» للإمامِ أحمدَ (ص٥٢)، و«الردّ علىٰ الْمُبتدعةِ» لابنِ البَنَّاء (ص٥٧)، و«الفتاوىٰ» لابنِ تَيْمِيَّةِ (ج١٧ ص٣٩١) و(ج١٢ ص٤٩٨)، و«مِنْهاج السُّنة» له (ج٤ ص٣٦٣)، و«الردّ علىٰ الإخْنائي» له أيضـًا (ص٣١١)، و«الْمُناظرة في القُرآن» لابنِ قُدامة (ص٥٠)، و«شرح السُّنة» للشَّيْخ الفوزان (ص٢٩٢)، و«الْمُصطلحات العلميَّة» للخُميِّس (ص١١)، و«لسان العربِ» لابنِ مَنْظُور (ج٢ ص١٨٧١).

(٣) كـ«الإخْوانِيَّةِ، والتُّراثِيَّةِ، والسُّرورِيَّةِ، والقُطْبِيَّةِ، والدَّاعِشِيَّةِ، واللاَّدِنيَّةِ، والرَّبيعيَّةِ» وغَيْرِهِم.

(٤) **قلتُ**: وهذا الْمَعْنىٰ المذكورُ هُنا هو المرادُ بـ«**الزَّنَادِقَةِ**» عندَ أهلِ السُّنةِ والجَمَاعةِ، اللَّهُمَّ غُفْراً.

إذاً فالزَّنْدَقَةُ تُطْلَقُ علىٰ الْمُلحِدينَ، والْمُرتَدِينَ، والْمُبْتدِعينَ، والحِزْبيينَ، والقُصَّاصِينَ، والْمُمثلِينَ، والْمُغنِّينَ، والثَّوْريينَ، والعَقْلانيينَ، والْمُفكرِينَ[١]، والعَاصِينَ، ومَنْ نَهَجَ مَنْهَجَهُمْ، وسَلَكَ مَسْلَكَهُم، اللَّهُمّ سلِّم سلِّم.

قلتُ: فكُلُّ مَنْ خَالَفَ ما ثَبَتَ في الدِّينِ، وأَصَرَّ عليهِ، وعَمَلَ بهِ، ولم يَتُبْ مِنْهُ، **فهو زِنْدِيقٌ!**، سواءٌ كَفَرَ، أم لَمْ يَكْفُرْ[٢]، فافهم لهذا.[٣]

وقَدْ نصَّ جَمْعٌ من أَئِمَّةِ السَّلَفِ علىٰ أنَّ الجَهْمِيَّةِ، وغَيْرِهِم مِنْ أَهْلِ البِدَعِ؛ مِنَ الزَّنَادِقَةِ، ومِنْ هَؤلاءِ الأئمَّةِ: عَبْدِاللهِ بنِ الْمُباركِ[٤]، ويزيدَ بنِ هارُونَ[٥]، وعَبْدِالوَهابِ الورَّاقِ -صاحب الإمامِ أحمدَ-[١] وغَيْرِهِم.[٢]

---

(١) **قلتُ**: فهؤلاءِ هُم الْمُعطلةِ لأحكامِ الدِّينِ جُملةً وتَفصيلاً، والعياذُ باللهِ.

(٢) وانظر: «تَوْضيح بعض الْمُصْطَلحاتِ العلميَّةِ في شرحِ العَقيدةِ الطَّحاويَّةِ» للدكتور محمد الخُميِّس (ص١١ و١٢)، و«دَرء تعارض العَقْلِ والنَّقْل» لابنِ تَيْمِيَّةَ (ج٥ ص٣٠٧ و٣٢٠)، و«بيان تلبيس الجهميَّةِ» له (ج٢ ص٧٩ و٨٢)، و«منهاج السُّنَّة» له أيضاً (ج٧ ص٩)، و«الردّ علىٰ الْمُبتدعة» لابن البَنَّاءِ (ص٥٩)، و«مُناظرة في القُرآن» لابنِ قُدَامَةَ (ص٨٧).

(٣) **قلتُ**: **لأنَّ الزَّنْدَقَةَ تَتفاوت في الْمُخالفِينَ**، وذَلِكَ علىٰ حَسَبِ الْمُخالفةِ الشَّرعيةِ مِنْ مَعْصيَةٍ، أَوْ بِدْعَةٍ، أو كُفْرٍ، أَوْ شِرْكٍ، أَوْ نِفَاقٍ، اللَّهُمَّ سلّم سلّم.

قلتُ: كذلك تَتفاوت الْمَعصيَّة، والبِدْعَةُ في النَّاسِ، ويَتفاوت الكُفْرِ، والشِّركُ، والنِّفاقُ في النَّاسِ، الكُلُّ بحَسَبِ قُرْبِهِ، وبُعْدِهِ مِنَ السُّنَّةِ وأَهْلِها.

(٤) أخرجه ابنُ بَطَّةَ في «الإبانةِ الكُبرىٰ» (ج٢ ص١٠١)، قسم «الردّ علىٰ الجَهْمِيَّةِ».

(٥) أخرجه عبدُاللهِ في «السُّنةِ» (ج١ ص١٢١)، والخَلاَّلُ في «السُّنَّةِ» (ج٥ ص٩٠)، وابنُ بَطَّةَ في «الإبانةِ الكُبرىٰ» (ج٢ ص٦٤).

قالَ الإمامُ عُثمانُ بنُ سَعِيدٍ الدَّارِمِيُّ رحمه الله في «الرَّدِّ علىٰ الجَهْمِيَّةِ» (ص٢٠٩)؛ بعدَ أَنْ ذَكَرَ حديثَ «مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ فَاقْتُلُوهُ»(٣): (الْجَهْمِيَّةُ عِنْدَنَا زَنَادِقَةٌ، مِنْ أَخْبَثِ الزَّنَادِقَةِ، نَرىٰ أَنْ يُسْتَتَابُوا مِنْ كُفْرِهِمْ، فَإِنْ أَظْهَرُوا التَّوْبَةَ تُرِكُوا...، وَإِنْ شَهِدَتْ عَلَيْهِمْ بِذَلِكَ شُهُودٌ فَأَنْكَرُوا، وَلَمْ يَتُوبُوا قُتِلُوا. كَذَلِكَ بَلَغَنَا عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رضي الله عنه أَنَّهُ سَنَّ فِي الزَّنَادِقَةِ). اهـ

وقالَ الإمامُ عُثمانُ بنُ سَعِيدٍ الدَّارِمِيّ رحمه الله في «الرَّدِّ علىٰ الجَهْمِيَّةِ» (ص٢٠٠): (فَرَأَيْنَا هَؤُلَاءِ الْجَهْمِيَّةَ، **أَفْحَشَ زَنْدَقَةً**، وَأَظْهَرَ كُفْرًا، وَأَقْبَحَ تَأْوِيلًا لِكِتَابِ اللهِ، وَرَدِّ صِفَاتِهِ فِيمَا بَلَغَنَا عَنْ **هَؤُلَاءِ الزَّنَادِقَةِ** الَّذِينَ قَتَلَهُمْ عَلِيٌّ رضي الله عنه وَحَرَّقَهُمْ... ثم قال: فَقَالَ لِيَ الْمُنَاظِرُ الَّذِي نَاظَرَنِي: أَرَدْتُ إِرَادَةً مَنْصُوصَةً فِي إِكْفَارِ الْجَهْمِيَّةِ بِاسْمِهِمْ، وَهَذَا الَّذِي رُوِّيتَ عَنْ عَلِيٍّ رضي الله عنه **فِي الزَّنَادِقَةِ!**.

فَقُلْتُ: الزَّنَادِقَةُ وَالْجَهْمِيَّةُ أَمْرُهُمَا وَاحِدٌ، وَيَرْجِعَانِ إِلَىٰ مَعْنًىٰ وَاحِدٍ، وَمُرَادٍ وَاحِدٍ، وَلَيْسَ قَوْمٌ أَشْبَهُ بِقَوْمٍ مِنْهُمْ بَعْضُهُمْ بِبَعْضٍ، وَإِنَّمَا يُشَبَّهُ كُلُّ صِنْفٍ، وَجِنْسٍ بِجِنْسِهِمْ وَصِنْفِهِمْ). اهـ

=

(١) أخرجه ابنُ بَطَّةَ في «الإبانةِ الكُبرىٰ» (ج٢ ص٨٣).

(٢) وكَانُوا يَقُولُونَ فِيمَن قالَ إنَّ القُرْآنَ مَخْلُوقٌ إنَّه زِنْدِيقٌ.

انظر: «الإبانةَ الكُبرىٰ» لابنِ بَطَّةَ رقم (٥٧، ٢٥٦، ٢٦٨، ٢٨٩، ٤٠٠)، و«السُّنَّة» للخَلاَّل رقم (١٩٣٨، ١٩٣٩، ١٩٤٢، ١٩٨٥، ١٩٨٨، ٢٠١٨، ٢٠٢٥، ٢٠٣٠، ٢٠٤٩)، و«الاعتقادِ» للاَّلَكَائي (ج٢ ص٣٠٥).

(٣) أخرجه البُخَارِيُّ في «صحيحه» في كتاب «الجِهاد» (ج٤ ص٦١) عَنِ ابنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما.

وقالَ الإمامُ عُثمانُ بنُ سَعِيدٍ الدَّارِمِيُّ رحمه الله **في «النَّقْضِ»** (ج١ ص٥٨٠): (الْجَهْمِيَّةُ عِنْدَنَا **أَخْبَثُ الزَّنَادِقَةِ**؛ لِأَنَّ مَرْجِعَ قَوْلِهِمْ إِلَىٰ التَّعْطِيلِ كَمَذْهَبِ **الزَّنَادِقَةِ** سَوَاءٌ). اهـ

وقالَ الإمامُ عُثمانُ بنُ سَعِيدٍ الدَّارِمِيُّ رحمه الله **في «النَّقْضِ»»** (ج٢ ص٩٠٤): (وَالتَّجَهُّمُ عِنْدَنَا بَابٌ كَبِيرٌ مِنَ **الزَّنْدَقَة**). اهـ

وقالَ شَيْخُ الإسْلامِ ابنُ تَيْمِّيَةَ رحمه الله **في «الفتاوىٰ»** (ج١٢ ص٣٥٢): (... وَهَكَذَا كَانَ الْجَهْمُ يَقُولُ أَوَّلًا: إنَّ اللهَ لَا كَلَامَ لَهُ. ثُمَّ احْتَاجَ أَنْ يُطْلِقَ أَنَّ لَهُ كَلَامًا لِأَجْلِ الْمُسْلِمِينَ فَيَقُولُ: هُوَ مَجَازٌ؛ وَلِهَذَا كَانَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ، وَغَيْرُهُ مِنْ الْأَئِمَّةِ يَعْلَمُونَ مَقْصُودَهُمْ، وَأَنَّ غَرَضَهُمْ التَّعْطِيلُ، **وَأَنَّهُمْ زَنَادِقَةٌ؛ وَالزِّنْدِيقُ: الْمُنَافِقُ**. وَلِهَذَا تَجِدُ مُصَنِّفَاتِ الْأَئِمَّةِ يَصِفُونَهُمْ فِيهَا **بِالزَّنْدَقَةِ**، كَمَا صَنَّفَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ «**الرَّدُّ عَلَىٰ الزَّنَادِقَةِ والجهمية**»، وَكَمَا تَرْجَمَ الْبُخَارِيُّ آخَرَ كِتَابِ الصَّحِيحِ بِـ«كِتَابُ التَّوْحِيدِ **وَالرَّدِّ عَلَىٰ الزَّنَادِقَةِ والجَهْمِيَّةِ**»).[1] اهـ

---

(١) انظر: «صَحِيح البُخَارِيُّ» (ج١٣ ص٣٥٧) ولفظ «**الزَّنَادِقَةِ**» ليس في شيء مِمَّا اطَّلَعْتُ عليه من شُروحِ «صَحيحِ البُخَارِيُّ» التي تَذْكُر النُّسَخَ، وعَلَيْهِ فهذه فَائدةٌ نَفِيسةٌ من شَيْخِ الإسلامِ ابنِ تَيْمِيَّةَ رحمه الله.

قالَ ابنُ حَجَرٍ رحمه الله **في «فَتْحُ البَارِيَ»** (ج١٣ ص٣٤٤): (قولُه: «بِسْمِ اللهِ الرَّحمن الرحيمِ»؛ كتابُ «التَّوحيدِ»؛ كَذَا لِلنَّسَفِيِّ، وَحَمَّادِ بْنِ شَاكِرٍ، وَعَلَيْهِ اقْتَصَرَ الْأَكْثَرُ عَنِ الْفَرَبْرِيِّ، وَزَادَ الْمُسْتَمْلِي: «الرَّدَّ عَلَىٰ الْجَهْمِيَّةِ وَغَيْرِهِمْ» وَسَقَطَتِ الْبَسْمَلَةُ لِغَيْرِ أَبِي ذَرٍّ). اهـ

وانظر: «إرشاد السَّاري» للقَسْطَلَانِيِّ (ج١٥ ص٣٨١)، و«عُمْدَةَ القَارِي» للعَيْنِيِّ (ج٢٠ ص٢٦٦).

وقالَ شَيْخُ الإسْلامِ ابنِ تَيْمِيَّةَ رحمه الله في «دَرءِ تَعارض العَقْلِ والنَّقْلِ» (ج٥ ص٣٠٢): (وَمَنْ تَدَبَّر كَلامَ السَّلَفِ والأئمَّةِ في هذا البَابِ، عَلِمَ أَنَّ الجَهْمِيَّةِ النُّفاة للصِّفاتِ كانُوا عِنْدَ السَّلَفِ والأئمَّةِ مِنْ **جُملةِ الزَّنَادِقَةِ**). اهـ

قلتُ: وكذلِكَ أهلُ البِدَعِ لا يَخْلُوَ شُيوخُهم وكُبراؤُهم مِنَ **النِّفَاقِ والزَّنْدَقَةِ**، ولذَلِكَ لَمَّا تَكَلَّمَ شَيْخُ الإسْلامِ ابنُ تَيْمِيَّةَ علىٰ الفَارَابِيِّ، وابنِ سِينَا، وابنِ سَبْعِين؛ وصَفَهُم **بالزَّنْدَقَةِ**.(١)

وقالَ شَيْخُ الإسْلامِ ابنِ تَيْمِيَّةَ رحمه الله في «بُغْية الْمَرتاد» (ص٣٤١): (وبالجُمْلَةِ فَقَدْ ذَكَرَ اللهُ تَعالىٰ مِن أُمُورِ الْمُنافقِينَ في السُّوَرِ الْمَدنيَّةِ ما يَطُولُ ذِكْرُهُ، وعامَّةُ ما يُوجِدُ النِّفاقُ في أهلِ البِدَعِ، فإنَّ الَّذي **ابْتَدَعَ الرَّفْضَ كانَ مُنافقًا زِنْدِيقًا**، وكذَلِكَ يُقالُ عَنْ الَّذي **ابْتَدَعَ التَّجَهُّمَ**، وكذَلِكَ **رُؤُوسُ القَرامطَةِ، والخرَّميَّة وأمثالِهِم لا ريبَ أَنَّهم مِنْ أَعْظمِ الْمُنافقِينَ**، وهؤلاء لا يَتَنَازَعُ الْمُسلمونَ فِي كُفْرِهِم). اهـ

قلتُ: وأعظمُ منه **كلامُ الإمامِ ابنِ قُدَامَةَ** لَمَّا تَكَلَّمَ علىٰ الأَشَاعِرَةِ لَمَّا زعموا أَنَّ ما بَيْنَ دَفتي الْمُصْحفِ إنَّما هو الحِبْرُ والوَرَقُ، وليسَ فِيهِ مِنْ كَلاَمِ اللهِ شَيْءٌ **قَالَ فِي «مُناظرةٍ فِي القُرْآنِ العَظِيمِ» (ص٧٨)**: (ثمَّ كَيفَ يَحِلُّ لهم أَنْ يوُهِمُوا الْعَامَّةَ مَا يقوىٰ بِهِ اعْتِقَادُهم -الَّذي يَزْعُمُونَ أَنَّه بدعة- مِن تَعْظِيمِهِم للمُصَاحِفِ فِي الظَّاهِرِ، واحْتِرامِهَا عِنْد النَّاس، وَرُبمَا قَامُوا عِنْد مَجِيئِهَا، وقَبَّلُوهَا، ووضَعُوهَا علىٰ رُؤُوسِهم!

---

(١) انظر: «الفتاوىٰ» لـه (ج١٢ ص٣٥٢ و٣٥٣ و٣٥٥)، و«مِنْهاج السُّنة» (ج١ ص٣٢١)، و«بيان تلبيس الجهمية» (ج٢ ص٧٩).

ليوهِمُوا النَّاسَ أَنَّهم يَعْتَقِدُونَ فِيهَا الْقُرْآن... وَهَذَا عِنْدَهُم اعْتِقَادٌ بَاطِلٌ، فَكيف يَحِلُّ لَهُم أَنْ يَتَظَاهَرُوا بِهِ، ويُضْمِرُونَ خِلَافَهُ؟![1] **وَهَذَا هُوَ النِّفَاقُ فِي عَهْدِ رَسُول الله ﷺ، وَهُوَ الزَّنْدَقَةُ الْيَوْم**، وَهُوَ: أَن يُظْهر مُوَافقَةَ الْمُسلمِينَ فِي اعْتِقَادِهِم، ويُضْمِرُ خِلاَفَ ذَلِكَ، وَهَذَا حَالُ هَؤُلَاءِ الْقَوْم لَا محَالة، **فهم زَنَادِقَةٌ** بِغَيْرِ شكٍّ). اهـ

وقالَ الإمامُ البَرْبَهَارِيُّ رحمه الله **في «شَرْحِ السُّنَّةِ»** (ص١٢٢): (وإذا سمعتَ الرَّجُلَ تَأْتِيهِ بالأثَرِ فلا يُرِيدُهُ، ويُرِيدُ القُرآنَ؛ **فلا تَشُكَّ أَنَّهُ رَجُلٌ قَدِ احْتَوَىٰ علىٰ الزَّنْدَقَةِ**، فَقُمْ مِنْ عِنْدِهِ ودَعْهُ، واعْلَمْ أنَّ الأَهْوَاءِ كُلَّهَا رَدِيَّةٌ تَدْعُو كُلُّها إلىٰ السَّيْفِ، وأَرْدؤُها وأَكْفَرُهَا: الرَّوافِضُ، والْمُعْتَزلَةُ، والجَهْمِيَّةُ، فإنَّهم يَرُدُّونَ النَّاسَ علىٰ **التَّعْطِيلِ والزَّنْدَقَةِ**). اهـ

وقالَ العَلاَّمَةُ الشَّيْخُ عبدُالرَّحمنِ بنُ حَسنٍ رحمه الله **في «الدُّرر السَّنِيَّةِ»** (ج٣ ص٢١٥): (أَنَّ مَعْنَىٰ اسْتَوَىٰ: اسْتقرَّ، وارْتَفعَ، وعَلاَ، وكلُّها بِمَعْنىٰ واحدٍ، لا يُنكرُ هذا **إلاَّ جَهْمِيٌّ زِنْدِيقٌ**، يحكمُ علىٰ اللهِ، وعلىٰ أَسْمائِهِ، وصِفَاتِهِ بالتَّعطِيلِ، قاتَلَهُمُ الله). اهـ

---

(١) لأنَّ أهلَ البِدَعِ يتكتمُونَ علىٰ بَدعِهِم فمتىٰ ما اسْتطاعُوا أن يَدْعُوا إليها، أو يَنْشروها بين النَّاسِ فَعَلُوا.

قالَ الإمامُ البَرْبَهَارِيُّ رحمه الله **في «شرح السُّنَّة»** (ص١١٤): (مَثَلُ أصحابِ البِدَعِ مِثْلُ العَقَارِبِ، يَدْفِنُونَ رُؤُوسَهُم، وأبدانَهُمْ فِي التُّرَابِ، ويُخْرِجُونَ أذنابَهُم، فإذا تَمَكَّنُوا؛ لَدَغُوا. وكذلك أهلُ البِدَعِ، هُمْ مُخْتَفُون بين النَّاس. فإذا تَمَكَّنُوا، بَلَّغُوا ما يُرِيدُونَ). اهـ

وقالَ شَيْخُ الإِسْلامِ ابنِ تَيْمِيَّةَ رحمه الله **في «الفتاوىٰ» (ج١٧ ص٣٩١)؛ عن ابنِ قُتَيْبَةَ**[1] رحمه الله: (وَابْنُ قُتَيْبَةَ هُوَ مِنَ الْمُنْتَسِبِينَ إِلَىٰ أَحْمَدَ، وَإِسْحَاقَ، وَالْمُنْتَصِرِينَ لِمَذَاهِبِ السُّنَّةِ الْمَشْهُورَةِ، وَلَهُ فِي ذَلِكَ مُصَنَّفَاتٌ مُتَعَدِّدَةٌ... وَكَانَ مُعَاصِرًا لِإِبْرَاهِيمَ الْحَرْبِيِّ، وَمُحَمَّدِ بْنِ نَصْرٍ الْمَرْوَزِيِّ، وَكَانَ أَهْلُ الْمَغْرِبِ يُعَظِّمُونَهُ، وَيَقُولُونَ: مَنِ اسْتَجَازَ الْوَقِيعَةَ فِي **ابْنِ قُتَيْبَةَ يُتَّهَمُ بِالزَّنْدَقَةِ**). اهـ

وقالَ الإِمامُ حربُ الكِرْمَانِيُّ رحمه الله **في «مَسَائِلِهِ» (ص٣٦٣)؛ عَنِ القَدَرِيَّةِ الْمُبْتدعة:** (يَزْعمُونَ أَنَّ إليهم الاسْتِطاعة، والْمَشِيئة، والقُدْرة، وأَنَّهم يملِكُونَ لأَنْفسهم الخيرَ والشَّر... وأَنَّ العِبادَ يَعْملُونَ بَدئًا من أَنْفسِهم مِنْ غَيْرِ أَنْ يكُونَ سَبَقَ لهم ذَلِكَ فِي عِلْمِ اللهِ تَعالىٰ، وقولُهم يُضارعُ قَوْلَ الْمَجُوسِيَّةِ والنَّصْرانِيَّةِ، **وَهُوَ أصلُ الزَّنْدَقَةِ**). اهـ

وقالَ الإِمامُ حربُ الكِرْمَانِيُّ رحمه الله **في «مَسَائِلِهِ» (ص٣٦٣)؛ عَنِ الجَهْمِيَّةِ الْمُبْتدعة:** (أعداءُ اللهِ تَعالىٰ، وَهُم الَّذِينَ يزعمُونَ أَنَّ القُرآنَ مَخْلُوقٌ، وأَنَّ اللهِ تَعالىٰ لم يُكلِّمْ مُوسَىٰ، وأَنَّ اللهَ لاَ يَتَكَلَّمُ، ولاَ يُرىٰ، ولاَ يُعرفُ للهِ تَعالىٰ مَكَان، وليسَ للهِ عَرْشٌ، ولاَ كُرسِيّ وكَلامٌ كثيرٌ أكرهُ حِكَايته، **وَهُم كُفَّارٌ زَنَادِقَةٌ أعداءُ اللهِ تَعَالَىٰ**، فاحْذَرُوهُم). اهـ

---

(١) صاحبُ كتابِ: «تأويلِ مُختلفِ الحَدِيثِ».

وقالَ الإمامُ البُخَارِيُّ رحمه الله **في «صحيحِهِ» (ج١٠ ص٤٠١)**: كتاب التَّوحِيدِ، والرَّدِّ علىٰ **الزَّنَادِقَةِ والجَهْمِيَّةِ**، وغَيْرِهم.[1]

وقالَ شَيْخُ الإسْلامِ ابنُ تَيْمِيَّةَ رحمه الله **في «درء التَّعارض» (ج٥ ص٣٢٠)**: (أَنْ يُقال: القولُ بتقدِيمِ غيرِ النُّصوصِ النَّبويةِ عليها، مِنْ عَقْلٍ، أَوْ كَشْفٍ، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ، يُوجبُ أَنْ لاَ يُستدلَّ بكلامِ اللهِ تَعالىٰ، ورسُولهِ ﷺ علىٰ شَيْءٍ مِنَ الْمَسائلِ العلمِيَّةِ، ولاَ يُصدِّق بشيءٍ من أَخْبارِ الرَّسُولِ ﷺ؛ لكونِ الرَّسولِ أَخْبَرَ بهِ، ولا يُستفادُ مِنْ أَخبارِ اللهِ تَعالىٰ، ورسُولهِ ﷺ هدىً ولاَ مَعْرفةً بشيءٍ مِنَ الحَقَائِقِ، بل ذَلِكَ مُستلزم لعدمِ الإيمانِ باللهِ تَعالىٰ ورسُولهِ ﷺ، وذَلِكَ مُتضمِّنٌ **للكُفْرِ، والنِّفَاقِ، والزَّنْدَقَةِ، والإلحادِ**، وهو مَعْلُومٌ الفَساد بالضَّرورَةِ مِنْ دِينِ الإسْلاَمِ، كَمَا أَنَّه في نَفْسِهِ قول فَاسِد مُتَناقض في صَرِيحِ العَقْلِ، وهذا لازمٌ لكُلِّ مَنْ سَلَكَ هذه الطَّريق). اهـ

وقالَ شَيْخُ الإسْلامِ ابنُ تَيْمِيَّةَ رحمه الله **في «درء التَّعارض» (ج٥ ص٣٠٧)؛ بعد أَنْ ذَكَرَ كَلامًا للدَّارِمِيِّ في تستُّرِ أَهْلِ البِدَعِ، ومُراوغَتِهم، وإخْفائِهِم بعضَ مَا يَعْتقدُونَ**: (وهذا الَّذي حكاهُ عُثمانُ بنُ سَعِيدٍ عَنْ هذا الرَّجُلِ[2] هو لِسانُ حالِ أئمَّةِ الجَهْمِيَّةِ الْمُتَشيِّعَةِ، كالقَرامَطةِ الباطنِيَّةِ، مِنَ الإسْماعِيليَّةِ والنُّصيرِيَّةِ ونَحْوِهِم[3]، وهُمْ رَؤُوسُ

---

(١) وانظر: «شرحَ صحيحِ البُخَارِيِّ» لابنِ بَطَّالٍ (ج١٠ ص٤٠١)، و«الفتاوىٰ» لابنِ تَيْمِيَّةِ (ج١٢ ص٣٥٢)، و«فتح الباري» لابنِ حَجَرٍ (ج١٣ ص٣٤٤).

(٢) الَّذِي ناظَرَهُ الإمامُ عُثمانُ الدَّارِمِيُّ رحمه الله.

(٣) **قلتُ**: فمن رَدَّ القُرآنَ، **فهو زِنْدِيقٌ**، ومَنْ رَدَّ السُّنَّةَ، **فهو زِنْدِيقٌ**، وهذا لازمٌ لكلِّ مَنْ سَلَكَ طَرِيقَ العُصاةِ، والْمُبتدعةِ، والله الْمُستعان.

الْمَلاحِدَةِ وأئمَّتِهم[1]، وقد دَخَلَ كثيرٌ مِنِ إلحادِهِم علىٰ كَثِيرٍ مِنَ الشِّيعةِ والْمُتكلمِينَ، من الْمُعتزلةِ، والنَّجاريَّةِ، والضَّراريّةِ، والأشْعرِيَّةِ، والكَرَّامِيَّةِ، ومِنْ أهلِ التَّصوفِ، والفِقْهِ والحَدِيثِ والتَّفْسيرِ والعامَّةِ.

لكن عامَّة هؤلاءِ لاَ **يعتقدُونَ الزَّنْدَقَةِ**، بل يُقرُّون بنبوَّةِ الرَّسولِ ﷺ، لكن دَخَلَ فيهم نَوْعٌ مِنَ الإلحادِ، وشُعبةٌ مِن شُعبِ النِّفاق، **والزَّنْدَقَةِ أضْعفَ إيمانَهُم**، وحَصَلَ في قُلوبِهم نَوْعُ شَكٍّ وشُبْهةٍ في كَثِيرٍ مِمَّا جاءَ بِهِ الرَّسُولُ، مع تَصْديقهم للرَّسُول ﷺ.

وتَجِدُهُم في هَذَا البابِ في حِيرَةٍ واضْطِرابٍ، وشَكٍّ وارْتِيَابٍ، لم يُحَقِّقُوا ما ذكرَهُ اللهُ تَعَالَىٰ فِي قَوْلِهِ: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ آمَنُوا بِاللهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا وَجَاهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللهِ أُولَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ﴾ [الحجرات: ١٥].

ولكن لَيْسَ كُلُّ مَنْ دَخَلَ عليهِ شُعْبةٌ مِنْ شُعَبِ النِّفَاقِ، **والزَّنْدَقَةِ**، فَقَبِلَهَا جَهْلاً، أو ظُلْمـًا، يكونُ كافراً مُنافقـًا في البَاطِنِ، بلْ قد يكونُ معه مِنَ الإيمانِ باللهِ، وَرَسُولِهِ ما يُجزيهِ اللهُ عليهِ، ولا يظلمُ رَبُّكَ أَحَداً).[2] اهـ

---

(١) وذكرهُ شيخُ الإسلامِ ابنُ تَيْمِيَّةِ رحمه الله في «مِنْهَاجِ السُّنَّة» (ج٥ ص١٥٧) و(ج٦ ص٣٧٠) و(ج٧ ص٩): «أن «النُّصيريَّة» و«الإسْماعيليَّة» مِنْ جُملةِ الزَّنَادِقَةِ».

(٢) **قلتُ**: يُريد شيخُ الإسلامِ ابن تَيْمِيَّةِ رحمه الله بعضَ من يَعْتَنِي بِدَراسةِ الحديثِ، والفقهِ، والتَّفسيرِ، وغيرِ ذَلِكَ، وهذا يُوجدُ فيمن ينتسبُ لأهلِ الحديثِ من هو مُستترٌ ببدعَةٍ، أو انْحرافٍ، أَوْ نِفاقٍ، أَوْ إلحادٍ، ويُحاولُ دسَّ بدعتَهُ في صُفوفِ أهلِ السُّنَّةِ مِنْ خِلالِ ما ينشرُهُ في مُؤلفاتِهِ أَوْ كَلامِهِ، كـ: «الكَوثريِّ، والغُماريِّ، وأبي غُدَّة، وعبدِالرحمن عبدالخالق، وسَلمان العَودة، وعدنانِ عَرعور، وربيعِ المدخلي، ويوسفَ القَرضاوي، وعائضِ القَرني» وغيرِهم مِنْ أهلِ البِدَعِ الذين ينتسبُونَ إلىٰ العِلْمِ، واللهُ الْمُسْتعان.

وقالَ شَيْخُ الإسْلامِ ابنُ تَيْمِيَّةَ رحمه الله في «درء التَّعارض» (ج٥ ص٣٢١): (وحَقيقةُ هذا سَلْبُ الإيمانِ برِسَالةِ الرَّسُولِ ﷺ، وعدمِ تَصديقِهِ، ثُمَّ إنْ لم يَقُمْ عندَهُ الْمُعارضُ المقدَّم بقىٰ لا مُصدِّقًا بِما جاءَ بِهِ الرَّسولُ ﷺ، ولا مكذِّبًا بِهِ، وهذا كُفْرٌ باتِّفاقِ أهل الْمِلَلِ، وبالاضْطرارِ مِنْ دِينِ الإسْلامِ، وإنْ قامَ عندَهُ الْمُعارضُ المقدِّم كَانَ مُكَذِّبًا للرَّسولِ ﷺ، فهذا فِي الكُفْرِ الَّذي هو جَهْلٌ مُركَبٌ[1]، وذَلِكَ في الكُفْرِ الَّذي هو جَهْلٌ بَسِيطٌ[2]... ولهذا كانَ الأَصلُ الفَاسدُ **مُستلزمًا للزَّنْدَقَةِ**، والإلحادِ في آياتِ اللهِ وأسمائِهِ، فمَنْ طَرده أدَّاه إلىٰ الكُفْرِ، والنِّفاقِ، والإلحادِ، ومَنْ لم يطردْهُ تَناقضَ، وفارقَ الْمَعقولَ الصَّريح، وظَهَرَ ما في قَوْلِهِ مِنَ التَّناقُضِ والفَسادِ). اهـ

قلتُ: وهذا لازِمٌ لكُلِّ مَنْ سَلَكَ هذه الطريق، واللهُ الْمُستعانُ.

وقالَ شَيْخُ الإسْلامِ ابنُ تَيْمِيَّةَ رحمه الله في «درء التَّعارض» (ج٥ ص٢٠٤): (أنْ يُقال: مُعارضةُ أقوالِ الأنبياءِ بآراءِ الرِّجَالِ، وتَقْديمِ ذَلِكَ عليها؛ هو مِنْ فِعْلِ الْمُكذبين للرُّسلِ، بلْ هو جَمِاعُ كُلِّ كُفْرٍ، كَمَا قَالَ الشِّهرستانِيُّ في أَوَّلِ كتابِهِ الْمَعروف «بالْمَلَلِ والنِّحَلِ» مَا مَعْناهُ: (أَصْلُ كُلِّ شَرٍّ هو مِنْ مَعرضةِ النَّص بالرأيِ، وتقديمِ الْهَوَىٰ علىٰ الشَّرْعِ[3].

---

(١) **قلتُ**: وهذا جهلُ الْمُتعالِم!، والعياذُ باللهِ.

(٢) **قلتُ**: وهذا جهلُ العامِي!، والعياذُ باللهِ.

(٣) **قالَ الشِّهرستانيّ في «الْمِلَلِ والنِّحَلِ» (ج١ ص٢٣)**: (اعلمُ أنَّ أولَ شُبهةٍ وقَعَتْ في الخَلِيقَة: شبهةُ إبليس لعنَهُ اللهُ. ومَصدرُها: اسْتبداده بالرأيِ في مَقابلةِ النَّص. واخْتياره الهَوَىٰ في مُعارضةِ الأَمْرِ). اهـ

وَهُوَ كَمَا قَالَ، فإنَّ اللهَ تَعَالَىٰ أَرْسَلَ رُسلَهُ، وأنزلَ كُتبَهُ، وبَيَّنَ أَنَّ المتَّبِعِينَ لِمَا أَنْزَلَ هُمْ أهلُ الهُدَىٰ والفَلاَح، والْمُعرضين عَنْ ذَلِكَ هُمْ أهلُ الشَّقاءِ والضَّلاَلِ.

كَمَا قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿قَالَ اهْبِطَا مِنْهَا جَمِيعًا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَىٰ (١٢٣) وَمَنْ أَعْرَضَ عَنْ ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكًا وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَىٰ (١٢٤) قَالَ رَبِّ لِمَ حَشَرْتَنِي أَعْمَىٰ وَقَدْ كُنْتُ بَصِيرًا (١٢٥) قَالَ كَذَلِكَ أَتَتْكَ آيَاتُنَا فَنَسِيتَهَا وَكَذَلِكَ الْيَوْمَ تُنْسَىٰ (١٢٦)﴾ [طه: ١٢٣-١٢٦].

وَقَالَ تَعَالَىٰ: ﴿يَابَنِي آدَمَ إِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ رُسُلٌ مِنْكُمْ يَقُصُّونَ عَلَيْكُمْ آيَاتِي فَمَنِ اتَّقَىٰ وَأَصْلَحَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ (٣٥) وَالَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا وَاسْتَكْبَرُوا عَنْهَا أُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ [الأعراف ٣٥-٣٦].

وقَدْ أَخْبَرَ عَنْ أهلِ النَّارِ أَنَّهم إنَّما دَخَلُوهَا لِمُخالفَةِ الرُّسُلِ، قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا يَامَعْشَرَ الْجِنِّ قَدِ اسْتَكْثَرْتُمْ مِنَ الْإِنْسِ﴾ [الأنعام: ١٢٨]، إلىٰ قَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿يَامَعْشَرَ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِنْكُمْ يَقُصُّونَ عَلَيْكُمْ آيَاتِي وَيُنْذِرُونَكُمْ لِقَاءَ يَوْمِكُمْ هَذَا قَالُوا شَهِدْنَا عَلَىٰ أَنْفُسِنَا وَغَرَّتْهُمُ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا وَشَهِدُوا عَلَىٰ أَنْفُسِهِمْ أَنَّهُمْ كَانُوا كَافِرِينَ﴾ [الأنعام: ١٣٠].

وقَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَسِيقَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِلَىٰ جَهَنَّمَ زُمَرًا حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهَا فُتِحَتْ أَبْوَابُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِنْكُمْ يَتْلُونَ عَلَيْكُمْ آيَاتِ رَبِّكُمْ وَيُنْذِرُونَكُمْ لِقَاءَ يَوْمِكُمْ هَذَا قَالُوا بَلَىٰ وَلَكِنْ حَقَّتْ كَلِمَةُ الْعَذَابِ عَلَىٰ الْكَافِرِينَ﴾ [الزمر: ٧١].

وقَالَ تَعَالَىٰ: ﴿كُلَّمَا أُلْقِيَ فِيهَا فَوْجٌ سَأَلَهُمْ خَزَنَتُهَا أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ (٨) قَالُوا بَلَىٰ قَدْ جَاءَنَا نَذِيرٌ فَكَذَّبْنَا وَقُلْنَا مَا نَزَّلَ اللهُ مِنْ شَيْءٍ إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا فِي ضَلَالٍ كَبِيرٍ﴾ [الملك: ٨ و٩].

ومَعلُومٌ أنَّ الكَلامَ الَّذي جاءَتْ بهِ الرُّسُلُ عَنِ اللهِ نَوْعَانِ: إمَّا إنْشاءٌ، وإمَّا إخْبارٌ. **والإنْشاءُ**: يتضمَّنُ الأمرَ والنَّهي والإباحة، فأصلُ السَّعادةِ تَصديقٌ خَبرهِ، وطاعةُ أَمْرهِ وأصلُ الشَّقاوةِ مُعارضة خَبرهِ، وأمرِهِ بالرأيِ والهَوَىٰ، وهذا هو مُعرضةُ النَّصِّ بالرأي، وتَقديمُ الهَوَىٰ عَلَىٰ الشَّرْعِ.

ولهذا كانَ ضَلالُ مَنْ ضَلّ مِنْ أهلِ الكَلامِ، والنَّظرِ في النَّوْعِ الخَبرِيِّ، بُمعارضةِ خبر الله عَنْ نفسهِ، وَعَنْ خَلْقِهِ بعُقلهِم ورَأْيِهِم، وضلالُ مَنْ ضَلّ مِنْ أهلِ العبادةِ، والفِقْهِ في النَّوْعِ الطَّلبي، بمُعارضةِ أمرِ اللهِ تَعَالَىٰ الَّذي هو شَرْعُهُ بأهوائِهِم، وآرائِهِم.

والمقصودُ هُنا أنَّ مُعارضةَ أقوالِ الرُّسُلِ بأقوالِ غَيْرِهِم مِنْ فِعْلِ الكُفَّارِ، كَمَا قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿مَا يُجَادِلُ فِي آيَاتِ اللهِ إِلَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَلَا يَغْرُرْكَ تَقَلُّبُهُمْ فِي الْبِلَادِ﴾ [غافر: ٤]، إِلَىٰ قَوْلِهِ: ﴿وَجَادَلُوا بِالْبَاطِلِ لِيُدْحِضُوا بِهِ الْحَقَّ فَأَخَذْتُهُمْ فَكَيْفَ كَانَ عِقَابِ﴾ [غافر: ٥].

وقَوْلهِ تَعَالَىٰ: ﴿وَمَا نُرْسِلُ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ وَيُجَادِلُ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالْبَاطِلِ لِيُدْحِضُوا بِهِ الْحَق﴾ [الكهف: ٥٦].

وقولهِ تَعَالَىٰ: ﴿مَا يُجَادِلُ فِي آيَاتِ اللهِ إِلَّا الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [غافر ٤].

ومِنَ الْمَعْلُومِ أنَّ كُلَّ مَنْ عَارَضَ القُرْآنِ، وجَادَلَ في ذَلِكَ بعَقْلِهِ ورَأْيِهِ، فهو دَاخِلٌ في ذَلِكَ[1]، وإنْ لم يَزْعُمْ تَقديمُ كَلامِهِ علىٰ كَلامِ اللهِ تَعَالَىٰ، ورَسُولِهِ ﷺ، بلْ إذا قَالَ ما يُوجِبُ الْمَرية، والشَّك في كَلامِ اللهِ تَعَالىٰ، فَقَدْ دَخَلَ في ذَلِكَ، فكيفَ بِمَنْ يَزعمُ أنَّ ما يقولُه بَعقْلِهِ، ورَأْيِهِ مُقدَّمٌ علىٰ نُصوصِ الكِتَابِ والسُّنَّةِ؟!.

وقد جَمَعَ اللهُ هؤلاءِ بِقَوْلِهِ: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَىٰ عَلَىٰ اللهِ كَذِبًا أَوْ قَالَ أُوحِيَ إِلَيَّ وَلَمْ يُوحَ إِلَيْهِ شَيْءٌ وَمَنْ قَالَ سَأُنْزِلُ مِثْلَ مَا أَنْزَلَ اللهُ﴾ [الأنعام: ٩٣].

فَذَكَرَ سُبحانَهُ مَنْ يَفْتَرِيٰ الكَذِبَ علىٰ اللهِ، ومَنْ يقولُ أنَّه يُوحىٰ إليهِ، ومَنْ زَعَمَ أنَّه يقولُ كَلامًا مِثْلَ الكلامِ الذي أَنْزَلَهُ اللهُ تَعَالَىٰ.

وهذا الأصلُ هو مِمَّا يُعلمُ بالضَّرورةِ من دِينِ الرُّسلِ مِنْ حَيْثُ الجُملةِ: يُعلمُ أنَّ اللهَ تَعَالَىٰ إذا أَرْسَلَ رَسُولاً، فإنَّما يقولُ ما يُناقِضُ كَلامَه ويُعارضَهُ مَنْ هو كَافِرٌ، فكيفَ بمِنْ يُقَدِّمُ كلامَهُ علىٰ كَلامِ الرَّسُولِ؟، وأَمَّا الْمُؤمنونَ بما جاءَ بِهِ فلا يُتصورُ أن يُقَدِّمُوا أقوالَهُم علىٰ قولِهِ، بلْ قَدْ أدَّبَهُم اللهُ بقَوْلِهِ: ﴿لَا تُقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيِ اللهِ وَرَسُولِهِ﴾ [الحجرات: ١].

ولكنَّ البِدَعِ مُشتقةٌ مِنَ الكُفْرِ، فلهذا كانتْ مُعارضةُ النُّصوص الثابتة عَنِ الأنبياءِ بآراءِ الرِّجالِ هي مِنْ شُعَبِ الكُفْرِ، وإنْ كَانَ المعارِضُ لهذا بهذا يكونُ مُؤْمنًا بِمَا جاءَ بِهِ الرُّسُولُ في غَيْرِ مَحلِّ التَّعارضِ.

---

(١) مراءٌ في القُرآنِ والسُّنَّةِ كُفرٌ، والعياذُ باللهِ.

وإذا كانَ أصلُ مُعارضةِ الكُتُبِ الإلهيةِ بقولِ فُلانٍ، وفُلانٍ مِنْ أُصولِ الكُفْرِ، عُلِمَ أنَّ ذَلِكَ كُلَّه باطلٌ، وهذا مِمَّا يَنْبغي للمُؤْمنِ تدبره، فإنَّه إذا حَاسَبَ نَفْسَهُ علىٰ ذَلِكَ، عَلِمَ تَصديق ذَلِكَ. ومِمَّا بَيَّنَ هذا). اهـ

قلتُ: وتَأْثِيرُ كَلامِ أهلِ البِدَعِ علىٰ القُلوبِ مُشاهدٌ مَحْسُوسٌ، فكَم مِنْ أُناسٍ تَأَثَّرُوا بسَماع كَلامِهم في القَدِيمِ، والحَديثِ، ولهذا كانَ السَّلَفُ الصَّالح يُعظِّمون السَّماعَ مِنْ أَهْلِ البِدَعِ، ويُنهون عنه أشدَّ النَّهي خَوْفًا مِنْ تغيُّرِ القُلوبِ، واسْتِمالتِهَا لكلامِهم، اللَّهُمَ سَلِّم سَلِّم.

قالَ شَيْخُ الإسْلامِ ابنُ تَيْمِيَّةَ رحمه الله **في «الفتاوىٰ»** (ج١١ ص٥١٧): (فَإِنَّ الْقِيَامَ عَلَىٰ هَؤُلَاءِ مِنْ أَعْظَمِ الْوَاجِبَاتِ؛ **لِأَنَّهُمْ أَفْسَدُوا الْعُقُولَ، وَالْأَدْيَانَ عَلَىٰ خَلْقٍ مِنْ الْمَشَايِخِ، وَالْعُلَمَاءِ، وَالْمُلُوكِ، وَالْأُمَرَاءِ**، وَهُمْ يَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا، وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ الله تَعَالَىٰ).[1] اهـ

قلتُ: لذَلِكَ كانَ السَّلفُ يُحذرُونَ مِنْ مُجالسَةِ الْمُبتدعَةِ الزَّنَادِقَةِ.

فَعَنِ ابْنِ عَبّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا قَالَ: (لَا تُجَالِسُ أَهْلَ الأَهْوَاءِ، فإنَّ مُجَالَسَتَهُم مُمْرِضَةٌ للقُلُوبِ).[2]

أثرٌ حسنٌ

---

(١) **قلتُ**: فرحِمَ اللهُ تَعالىٰ شَيْخَ الإسلام ابنَ تَيْمِيَّةَ، فإنَّ هذا الكلامَ في غَايةٍ مِنَ الدِّقةِ، والأهميَّةِ، واللهُ الْمُستعان.

(٢) **قلتُ**: إذاً مِنْ مَنْهجِ السَّلفِ عَدَمِ مُخالطةِ أَهْلِ البِدَعِ مُطلقًا.

أخرجه الآجُرِّيُّ في «الشَّريعة» (١٣٣)، وابنُ بَطَّةَ في «الإبانةِ الكُبرىٰ» (٥٩٨) من طريق هِشَامِ بنِ عَبْدِالملكِ الحِمْصِيِّ قال: حدَّثنا محمَّدُ بنُ حَرْبٍ عن أَبِي سَلَمَةَ سُليمان بنِ سُلَيْمٍ عن أَبِي حَصِين عن أَبِي صَالح عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما به.

قلتُ: وهذا سندُهُ حسنٌ.

وعَنِ الزِّبْرِقَانِ السَّرَّاجِ قَالَ: (نَهَانِىٰ أَبُو وَائِلٍ أَنْ أُجَالِسَ أَصْحَابَ أَرَأَيْتَ).

أثرٌ صحيحٌ

أخرجه الدَّارِمِيُّ في «الْمُسْند» (ج١ ص٢٨٢)، والهَرَوِيُّ في «ذمِّ الكلام» (ج٢ ص٢٠٣)، والبَيْهَقِيُّ في «الْمَدْخل» (٢٢٩)، وابنُ بَطَّةَ في «الإبانةِ الكُبرىٰ» (٤١٥)، وابنُ عبدِالبَرِّ في «جامع بيان العلم» (ج٢ ص١٠٧٦) مِنْ طُرُقٍ عَنِ الزِّبرقانِ به.

قلتُ: وهذا سندُهُ صحيحٌ.

وعَنْ أَبِي قِلابَةَ رحمه الله قَالَ: «لاَ تُجَالِسُوا أَصْحَابَ الأَهْوَاءِ، وَلاَ تُجَادِلُوهُمْ[1]، فَإِنِّىٰ لاَ آمَنُ أَنْ يَغْمِسُوكُمْ فِىٰ الضَّلاَلَةِ، أَوْ يَلْبِسُوا[2] عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ بَعْضَ مَا لُبِّسَ عَلَيْهِمْ».

وفِي رِوَايَةٍ: (أو يُلَبِّسُوا عَلَيْكُم مَا كُنْتُمْ تَعْرِفُونَ).

---

(١) **قالَ الذَّهَبِيُّ رحمه الله في «السِّير» (ج٧ ص٢٦١)**: (أكثرُ السَّلفُ علىٰ هَذا التَّحذيرِ، يَرَوْنَ أَنَّ القلوبَ ضعيفةٌ، والشُّبه خَطّافةٌ!). اه

(٢) يلبِّسوا: التَّلبيسُ جعل الأُمُورَ مختلطة مُشتبهة مُشْكلة.

انظر «لسان العرب» لابنِ مَنْظُورٍ (ج٦ ص٢٠٤).

أخرجه الفِرْيَابِيُّ في «القَدَرِ» (ص٢١٢ و٢١٣)، وابنُ أَبي زَمَنِين في «أُصُولِ السُّنَّة» (٢٣٣)، والهَرَوِيُّ في «ذمِّ الكلام» (ج٥ ص٣٦)، وعبدُالله بنُ أحمدَ في «السُّنَّة» (٩٩)، وابنُ البَنَّاءِ في «الْمُخْتار» (١٧)، والبَيْهَقِيُّ في «شُعَبِ الإيمان» (ج٧ ص٦٠)، وفي «الاعتقاد» (ص٤٨)، وأبو الفتح الْمَقْدِسِيُّ في «الحُجَّة» (٣٢٨)، وابنُ عَساكر في «تاريخ دمشق» (ص٥٥٢)، وابنُ بَطَّةَ في «الإبانةِ الكُبْرىٰ» (ج٢ ص٢٨٧ و٤٣٧)، وابنُ سَعْدٍ في «الطَّبقات الكُبرىٰ» (ج٧ ص١٨٤)، وأَبُو نُعَيْمٍ في «الحِلْية» (ج٢ ص٢٨٤)، والذَّهَبِيُّ في «السِّير» (ج٤ ص٤٧٢)، والفَسَوِيُّ في «المعرفة والتاريخ» (ج٣ ص٣٨٩)، والآجُرِّيُّ في «الشَّريعة» (٦١)، واللاَّلَكَائِيُّ في «الاعتقاد» (ج١ ص١٣٤)، والدَّارمِيُّ في «الْمُسند» (ج١ ص١٢٠)، وابنُ وَضَّاحٍ في «البِدَعِ» (٥٥)، والخَلاَّلُ في «السُّنَّة» (١٩٦٨)، والأَصْبهانيُّ في «التَّرغيب» (٤٦٢) من طُرقٍ عن أيوبَ السَّخْتِيانيّ عن أَبِي قِلاَبَة به.

قلتُ: وهذا سندُهُ صحيحٌ.

وأورده ابنُ بَطَّةَ في «الإبانةِ الصُّغرىٰ» (٦٥)، والبَغَوِيُّ في «شرح السُّنَّة» (ج١ ص٢٢٧).

وَعَنْ يَحْيَىٰ بنِ أَبِي كَثِيرٍ رحمه الله قَالَ: (إذَا لَقِيتَ صَاحِبَ بدعةٍ فِي طَرِيقٍ فَخُذْ فِي غَيْرِهِ). يَعْني: هَجْرَهُ.

أثرٌ صحيحٌ

أخرجه الفِرْيَابِيُّ في «القَدَرِ» (ص٢١٤)، والآجُرِّيُّ في «الشَّريعة» (٦٧)، واللاَّلَكَائِيُّ في «الاعتقاد» (ج١ ص١٣٧)، وابنُ وَضَّاحٍ في «البِدَعِ» (٥٥)، وأَبُو نُعَيْمٍ

في «الحِلْية» (ج٣ ص٦٩)، وأَبُو الفتح الْمَقْدِسِيُّ في «الحُجَّة» (ج١ ص٣١٥)، وابنُ بَطَّةَ في «الإبانةِ الكُبْرىٰ» (٤٩٠)، وأَبُو إسحاق الفَزَاري في «السِّير» (ج٦ ص٢٩)، والبَيْهَقيُّ في «شُعبِ الإيمان» (ج٧ ص٦٠)، والهَرَوِيُّ في «ذمِّ الكلام» (ج٥ ص٤٩) من طُرقٍ عن يحيىٰ بن أَبِي كَثِيرٍ به.

قلتُ: وهذا سندُهُ صحيحٌ.

وأورده الذَّهَبِيُّ في «السِّير» (ج٦ ص٢٩).

وعَنْ أَيُّوبَ السَّخْتِيَانِيِّ قَالَ: قالَ لِي أَبُو قِلَابَة: (لا تُمَكِّنْ أَصْحَابُ الأَهْوَاءِ مِنْ سَمْعِكَ فَيَنْبُذُوا فِيهِ ما شاءُوا).

أثرٌ حسنٌ

أخرجه اللاَّلَكَائِيُّ في «الاعتقاد» (ج١ ص١٣٤)، وابنُ بَطَّةَ في «الإبانةِ الْكبرىٰ» (ج٢ ص٤٤٥) من طريقين عن أحمدَ بن عِصْمة الخَزَّازِ قال: حدَّثنا محمَّدُ بنُ عُمَرَ الأَنْصَارِيّ عن أيوبَ السَّخْتِيَانِيِّ به.

قلتُ: وهذا سندُهُ حسنٌ.

وعَنِ الفُضَيْلِ بنِ عِيَاض رحمه الله قَالَ: (احْذَرُوا الدُّخُولَ عَلَىٰ أَصْحَابِ البِدَعِ، فإنّهم يَصُدُّونَ عَنِ الحَقِّ).

أثرٌ حسنٌ

أخرجه اللاَّلَكَائِيُّ في «الاعتقاد» (ج١ ص١٣٧) من طريق أحمد بنِ حَمْدان قال: حدَّثنا أحمد بنُ الحسن قال: حدثنا عبدالصَّمد بنُ يزيد الصَّائغ قال: سَمِعْتُ الفُضَيْلَ بَن عَياضٍ به.

قلتُ: وهذا سندُهُ حسنٌ.

وعَنِ الحَسَنِ البَصْرِيِّ رحمه الله قَالَ: (لاَ تُجَالِسُوا أَهْلَ الأَهْوَاءِ؛ فَإِنَّ مُجَالَسَتَهُم مُمْرِضَةٌ للقُلُوبِ).

أثرٌ صحيحٌ

أخرجه ابنُ وَضَّاحٍ في «البِدَعِ» (١٣٨)، وابنُ بَطَّةَ في «الإبانةِ الكُبْرىٰ» (ج٢ ص٤٣٨) من طريقين عن الحَسنِ البَصْرِيِّ به.

قلتُ: وهذا سندُهُ صحيحٌ.

وذَكَرَهُ الشَّاطِبِيُّ في «الاعْتِصَامِ» (ج١ ص٨٣).

وَعَنِ الفُضَيْلِ بنِ عِيَاض رحمه الله قَالَ: (صَاحِبُ البِدْعَةِ لاَ تَأْمَنْهُ عَلَىٰ دِينِكَ، وَلاَ تُشَاوِرْهُ فِي أَمْرِكَ، وَلاَ تَجْلِسُ إِلَيْهِ، فَمَنْ جَلَسَ إِلَىٰ صَاحِبِ بِدْعَةٍ وَرَّثَهُ اللهُ العَمَىٰ). يَعْنِي: في قَلْبِهِ!.

أثرٌ حسنٌ

أخرجه اللاَّلَكَائِيُّ في «الاعتقاد» (ج١ ص١٣٨) من طريق أحمد بن حَمْدان قال: حدَّثنا أحمد بنُ الحسن قال: حدَّثنا عبدالصَّمد بنُ يزيد الصَّائغ قال: سَمِعْتُ الفُضَيْلَ بنَ عِيَاضٍ به.

قلتُ: وهذا سندُهُ حسنٌ.

وعَنِ إبراهيمَ النَّخَعِيّ رحمه الله قَالَ: (لَا تُجَالِسُوا أَهْلَ الْأَهْوَاءِ، فَإِنَّ مُجَالَسَتَهُمْ تَذْهَبُ بِنُورِ الْإِيمَانِ مِنَ الْقُلُوبِ، وَتُسْلِبُ مَحَاسِنَ الْوُجُوهِ، وَتُورِثُ الْبِغْضَةَ فِي قُلُوبِ الْمُؤْمِنِينَ).

أثرٌ حسنٌ

أخرجه ابنُ بَطَّةَ في «الإبانةِ الكُبْرىٰ» (ج٢ ص٤٣٩) من طريق عَبَّاسٍ الدُّورِيِّ قال: حدَّثنا مُحاضر عن الأَعْمشِ قالَ: قالَ إبراهِيمُ النَّخَعِيُّ به.

قلتُ: وهذا سندُهُ حسنٌ.

قلتُ: فالجُلُوسُ مَعَ أَهْلِ البِدَعِ يُغرِّرُ بالآخرين[1] الجَاهِلِينَ، فيقعُوا مَعَهُمْ، واللهُ الْمُستعانُ.

فَمَنْ جَالَسَ صَاحِبَ بِدْعَةٍ لم يُسْلِمْ مِن إِحْدَىٰ ثَلاَثٍ:

الأُولىٰ: إمَّا أَنْ يَكُونَ فتنةٌ لغيره.

والثَّانية: وإمَّا أَنْ يَقَعَ في قَلْبِهِ شَيْءٌ فيزِلُّ بهِ، فيدخل معَ أهلِ البِدَعِ ويكونُ مِنْهُم.

والثَّالثة: وإمَّا أن يَقُولَ واللهِ ما أبالي مَا تَكَلَّمُوا بهِ مِنَ البِدَعِ، وأعلم بأَخْطائِهم وأُمِيِّزُ بَيْنِ الحَقِّ والباطلِ، وأعرفهم علىٰ حَقِيقَتِهِم في التَّحْزبِ، وأنا سَلفيٌّ قَويّ! وإنِّي واثِقٌ بنَفْسِي، فَمَن أمن الله تَعَالَىٰ علىٰ دِينِه طرفة عَيْنٍ سَلبه إياه، أو بعضه، اللَّهُمَّ سَلِّم سَلِّم.

قلتُ: هكذا يُهْدِمُ الْمُرءُ دِينَهُ بالتَّهاونِ في الجُلوسِ مَعَ أهلِ البِدَعِ، لأنَّ المرءَ علىٰ دِينِ خَليلِهِ، فلينظُر أحدُكُم مَنْ يُخالل.[2]

---

(١) وعلىٰ العَوامِ البعدَ عنهم ما أَمْكَنُوا، بل الأَمْرُ المتعيِّن عليهم، لأنَّهم يُلبسُوا عليهم دِينَهُم، والله الْمُستعان.

(٢) **قلتُ**: فعليكُم بالسُّنةِ، فمن اهْتدَىٰ بها فهو مُهتدي، ومَنِ اسْتنصر بها فهو مَنصورٌ، ومَنْ تركَها اتَّبع غير سبيلِ الْمُؤمنين، وولاه اللهُ ما تَوَلَّىٰ.

وانظر: «الرسالةِّ الوافية» للدَّانِيِّ (ص١٤٩).

قال تعالىٰ: ﴿ قُلْ هُوَ الْقَادِرُ عَلَىٰ أَن يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِّن فَوْقِكُمْ أَوْ مِن تَحْتِ أَرْجُلِكُمْ أَوْ يَلْبِسَكُمْ شِيَعًا وَيُذِيقَ بَعْضَكُم بَأْسَ بَعْضٍ انظُرْ كَيْفَ نُصَرِّفُ الآيَاتِ لَعَلَّهُمْ يَفْقَهُونَ﴾ [الأنعام:٦٥].

وقوله تعالىٰ: ﴿أَوْ يَلْبِسَكُمْ شِيَعًا﴾؛ أي: يخلطكُم فِرَقًا ويبثّ فيكُم الأهواءَ الْمُضلة الْمُختلفة والقِتَال، ﴿وَيُذِيقَ بَعْضَكُم بَأْسَ بَعْضٍ﴾[1] بالخِلاَفِ، والقِتال.

بمعنىٰ: يخلِطُ أمركُم خَلْط اضْطِرابٍ، لا خلط اتِّفاقٍ، أي: يبثَّ فيكُم الأهواءَ الْمُخْتلفة؛ فتصيرُونَ فِرَقًا يُخالفُ بعضُكم بَعْضًا، ويقاتِلُ بعضكم بعضًا.[2]

وعَنْ مَعْمَرٍ الأَزْدِيِّ قَالَ: كانَ ابنُ طَاوُسَ جَالِسًا، فَجَاءَ رَجُلٌ مِنَ المُعْتَزِلَةِ، فَجَعَلَ يَتَكَلَّمَ.

قَالَ: فَأَدْخَلَ ابنُ طاوُوسَ إصْبُعيهِ فِي أُذُنَيْهِ، قَالَ: وَقَالَ لابْنِهِ: (أَيْ بُنيِ، أُدْخُلْ إصْبُعَيْكَ فِي أُذُنَيْكَ واشْدُد، وَلاَ تَسْمَعُ مِنْ كَلاَمِهِ شَيْئًا).[3]

قال مَعْمَرٌ: يَعْني أَنّ القَلْبَ ضَعِيفٌ.

أثرٌ صحيحٌ

---

(١) **قلتُ**: وهذا ظاهرٌ مِنْ أهلِ البدعِ في بَعْضِهم بَعْضًا.

(٢) انظر: «مَعالم التنزيل» للبَغَوِيِّ (ج٢ ص١٠٤)، و«الوَسيط في تفسيرِ القُرآن» للواحِدِيِّ (ج٢ ص٢٨٤)، و«جامع البيان» للطَّبَرِيِّ (ج٧ ص١٤٢)، و«تفسير القُرآن» ابنِ كَثِيرٍ (ج٢ ص١٤٣).

(٣) **قلتُ**: لأنَّ القلبَ ضعيفٌ، ولعله أن يسمعَ من الْمُبتدعِ كلمةً ضالةً فتدخلُ قلبَهُ، فلا يرجع قَلبهُ بعدَ ذَلِكَ عَنْ هذه الضَّلالةِ، واللهُ الْمُستعان.

أخرجه ابنُ بَطَّةَ في «الإبانةِ الكُبرىٰ» (ج٢ ص٤٤٦)، وعبدالرزاق في «الْمُصنَّف» (٢٠٩٩)، واللاَّلَكَائِيُّ في «الاعتقاد» (٢٤٨)، من طريق مَعْمَرٍ الأَزْدِيِّ به.

قلتُ: وهذا سندُهُ صحيحٌ.

وَعَنْ مُفضّلِ بنِ مُهَلْهَلٍ رحمه الله قَالَ: (لَوْ كَانَ صَاحِبُ الْبِدْعَةِ إِذَا جَلَسْتَ إِلَيْهِ يُحَدِّثُكَ بِبِدْعَتِهِ حَذَرْتُهُ وَفَرَرْتَ مِنْهُ، وَلَكِنَّهُ يُحَدِّثُكَ بِأَحَادِيثِ السُّنَّةِ فِي بِدْوِّ مَجْلِسِهِ، ثُمَّ يُدْخِلُ عَلَيْكَ بِدْعَتَهُ، فَلَعَلَّهَا تُلْزِمُ قَلْبَكَ، فَمَتَىٰ تَخْرُجُ مِنْ قَلْبِكَ).

أثرٌ صحيحٌ

أخرجه ابنُ بَطَّةَ في «الإبانةِ الكُبرىٰ» الكبرىٰ (ج٢ ص٤٤٤) من طريق أَبِي حَاتِمٍ قَالَ حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ رَبِيعٍ قَالَ حَدَّثَنَا نَوْفَلُ بْنُ مُطَهِّرٍ عَنْ مُفَضَّلِ بْنِ مُهَلْهَلٍ به.

قلتُ: وهذا سندُهُ صحيحٌ.

قلتُ: وقد بَيَّنَ النَّبيُّ ﷺ أَمْرَ **أهلِ الأهواءِ الزَّنَادِقَةِ** فِي السُّنَّةِ النَّبوِيَّةِ فِي الأُمَّةِ الإِسْلاَمِيَّةِ، اللَّهُمَّ غُفْراً.

فَكُلُّ مَنْ دَخَلَ مِنْ أُمَّةِ النَّبِيِّ ﷺ فِي هَوًىٰ مِنْ تِلْكَ الأَهواءِ، وَرآها وذَهَبَ إليها، فإنَّ هَوَاهُ يَجْرِي فيهِ مَجْرَىٰ الكَلَبِ[1] بصَاحبِهِ، فَلاَ يرجعُ أبداً عَنْ هواهُ، **وَلاَ يتوبُ عَنْ بِدْعَتِهِ، وَلاَ زَنْدَقَتِهِ!**، اللَّهُمَّ غفراً.

---

(١) الكَلَبُ: داءٌ يُصيبُ الإنسانَ من عَضِّ الكَلْب الْمَسْعُورِ، فيصيبُه شبه الجُنونِ، ويلحق بهِ حتَّىٰ يموت.

و«**تَتَجَارَىٰ بهِم الأهواء**»؛ أي: يتواقعُونَ فِيهَا، ويتداعُونَ، ويتهافتون في الأهواء.

قلتُ: والمرادُ أنَّ الأهواءَ تَسْرِي في عُروقِهم، ومَفاصِلِهم.

انظر: «لسانَ العَرَبِ» لابنِ مَنْظُرٍ (ج١ ص٧٢٣) و(ج١٤ ص١٤١).

فَعَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: (إِنَّهُ سَيَخْرُجُ فِي أُمَّتِي أَقْوَامٌ تَتَجَارَىٰ بِهِمُ تِلْكَ الْأَهْوَاءُ؛ كَمَا يَتَجَارَىٰ الْكَلَبُ بِصَاحِبِهِ، فَلَا يَبْقَىٰ مِنْهُ عِرْقٌ، وَلَا مَفْصِلٌ إلا دَخَلَهُ).

حديثٌ حسنٌ

أخرجه أَبُو داودَ في «سُننه» (٤٥٩٧)، وأحمدُ في «الْمُسْند» (ج٤ ص١٠٢)، والطَّبَرَانِيُّ في «الْمُعجم الكبير» (ج١٩ ص٣٧٩)، والعطَّار في «الاعتقاد» (ص٥٨)، واللاَّلَكَائِيُّ في «الاعتقاد» (١٥٠)، والحاكمُ في «الْمُستدرك» (ج١ ص١٢٨)، وابنُ أَبي عَاصِمٍ في «السُّنَّة» (٢ و٦٥ و٦٩)، والْمَرْوَزِيُّ في «السُّنَّة» (ص١٤ و١٥)، والدَّارِمِيُّ في «الْمُسند» (ج٢ ص٢٤٩)، والبَيْهَقِيُّ في «دلائل النُّبوة» (ج٦ ص٥٤١)، ويعْقوب بنُ سفيان في «المعرفة والتَّاريخ» (ج٢ ص٣٣١)، و(ج٣ ص٣٨٨)، والآجُرِّيُّ في «الشَّرِيعَةِ» (٢٩) من طريق أَزْهَر بنِ عبدالله عن أَبِي عَامِرٍ عبدالله بن يحيىٰ عن مُعَاوِيَةَ بَنِ أَبِي سُفْيَانَ به.

قلتُ: وهذا سندُهُ حسنٌ، وقد حَسَّنَهُ ابنُ حَجَر في «الكافي الشَّافِ» (ص٦٣)، وجوَّده العِرَاقِيُّ في «الْمُغْني» (ج٣ ص١٩٩)، وحسَّنَهُ الشَّيْخُ الألبانيّ في «صَحِيح سُنن أَبِي دَاودَ» (ج٣ ص٨٦٩).

قلتُ: لذلِكَ يَجِبُ البَراءةُ مِنْ أهلِ البِدَعِ والأَهْواءِ **دُعاة الزَّنْدَقَةِ**.

فَعَنِ ابنِ عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا قَالَ فِي «أَهْلِ القَدَرِ» الْمُبْتَدعَةِ الزَّنَادِقَةِ: (فَإِذَا لَقِيتَ أُولَئِكَ، فَأَخْبِرْهُمْ أَنِّي بَرِيءٌ مِنْهُمْ، وَأَنَّهُمْ بُرَآءُ مِنِّي).[1]

وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا قَالَتْ تَلَا رَسُولُ اللهِ ﷺ هَذِهِ الْآيَة ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ﴾ فقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: فَإِذَا رَأَيْتِ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ[2] مِنْهُ فَأُولَئِكَ الَّذِينَ سَمَّىٰ اللهُ فَاحْذَرُوهُمْ) وفي رِوَايةٍ: (فَلاَ تُجَالِسُوهُم).

أخرجه البُخَارِيُّ في «صحيحه» (ج٨ ص٢٠٩)، وفي «خَلْقِ أفعال العِبَاد» (١٦٧)، ومُسْلِمٌ في «صحيحه» (ج٤ ص٢٠٥٣)، وأَبُو داودَ في «سُننه» (٤٥٩٨)، والتِّرْمِذِيُّ في «سُننه» (٢٩٩٤)، و(٢٩٩٣)، وأَبُو نُعَيْمٍ في «الحِلْية» (ج٢ ص١٨٥)، والطَّيَالِسِيُّ في «الْمُسند» (ج٣ ص٥٠)، وابنُ أَبِي حَاتِمٍ في «التَّفسير» (ج٢ ص٦٤)، والطَّبَرِيُّ في «التَّفسير» (ج٣ ص١٧٩)، والطَّحَاوِيُّ في «مُشْكل الآثار» (ج٣ ص٢٠٨)، والبَيْهَقِيُّ في «الاعتقاد» (ص١٢٤)، وفي «الأسماءِ والصِّفات» (٩٥٨) من طريق ابن أَبِي مُلَيْكَة عَن القاسم عن عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا به.

---

(١) أخرجه مُسْلِمٌ في «صحيحه» (١).

(٢) ومن ذَلِكَ بأَنَهم يتخذونَ الخلافَ بين العُلماءِ ذريعةً للوُصُولِ إلىٰ الفَتاوىٰ الْمُخالفةِ للكِتَاب والسُّنَّة التي تخدم مآربهم الدُّنيوية، واللهُ الْمُستعان.

وعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: (يَكُونُ فِي آخِرِ الزَّمَانِ دَجَّالُونَ كَذَّابُونَ [1] يَأْتُونَكُمْ مِنْ الْأَحَادِيثِ بِمَا لَمْ تَسْمَعُوا أَنْتُمْ وَلَا آبَاؤُكُمْ فَإِيَّاكُمْ وَإِيَّاهُمْ لَا يُضِلُّونَكُمْ وَلَا يَفْتِنُونَكُمْ)؛ وهُم: الْمُبتدعةُ الزَّنادِقَةُ!.

حديثٌ حسنٌ

أخرجه مُسْلِمُ في «مقدمة صحيحه» (ص٢٣)، وأَبُو القاسم الأَصْبَهانِيُّ في «الحُجَّة» (ج١ ص٣٠٢)، والخَطِيبُ في «الكِفَايةِ» (ص٤٢٩)، والْمِزِّيُّ في «تهذيب الكمال» (ج١٢ ص٤١٢)، وأَبُو نُعَيْمٍ في «الْمُسْتَخْرَجِ» (ج١ ص٩٧)، والطَّحَاوِيُّ في «مُشْكِلِ الآثار» (ج٧ ص٣٩٧)، وابنُ عَدِيٍّ في «الكامل» (ج١ ص٤٣)، والجُوْرقَانِيُّ في «الأباطيل والمناكير» (ج١ ص٢١٤)، وابنُ بشْرَان في «الفوائد» (٦٨٠) من طريق أبي شُرَيح أنه سَمِعَ شَرَاحِيلَ بن يزيدَ يقول أَخبرني مُسْلم بن يَسَار أنه سَمِعَ أبا هُرَيْرَةَ يقول: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ فَذَكَرَهُ.

قلتُ: وهذا سندُهُ حسنٌ مِنْ أَجْلِ مُسْلِمِ بنِ يَسَار الطُّنْبُذِيّ[2] ذكَرَهُ ابنُ حِبَّان في «الثِّقات» (ج٥ ص٣٩٠)، ومُسْلِمٌ في «الكُنىٰ والأسماء» (ق/ ٧٢/ ط)، والجَيّانيُّ في

---

(١) فَيُحْسِنُونَ الكلامَ... ويُسحرونَ عُقولَ الشَّبابِ ببيانهم و(إنّ مِنَ البَيَانِ لسِحْراً)، واللهُ الْمُستعان.

(٢) الطُّنْبُذِيّ: بطاء مُهْملة مَضْمومة؛ بعدها نُون ساكنة؛ ثمَّ باء مُعْجمة بنقْطَةٍ واحدةٍ، وذال مُعْجمة.

وهو مَنسوبٌ إلىٰ طُنْبُذ، قَرية من قُرىٰ مِصْرَ؛ كما قال الجَيّانِيُّ في «تقييد المُهمل وتمييز الْمُشكل» (ج٢ ص٣٣٧)، وكذا قالَ السَّمْعَانِيُّ في «الأنسابِ» (ج٤ ص٧٥)، وزادَ: من البَهَنْا، وهي من الطبارحيات.

لكن ضبطها ياقوتُ في «مُعجم البلدان» (ج٤ ص١٢) بخلافِ ذلك فقال: (طُنْنَذة: ثانية ساكن، والباء مَفْتُوحة مُوحّدة، وآخره ذال مُعْجمة...).

«تقييد الْمُهْمل في تمييز الْمُشكل» (ج٢ ص٣٣٧)، وقال عنه الذَّهَبِيُّ في «الْمِيزَانِ» (ج٤ ص١٠٧): ولا يَبْلغُ حديثُهُ درجةَ الصَّحة، وهو في نَفْسِهِ صَدُوقٌ، وقال الذَّهَبِيُّ في «الكاشف» (ج٣ ص١٢٦): ثِقَةٌ، ورَوَىٰ عنه سِتَّة، وقال ابنُ حَجَرٍ في «التَّقْرِيبِ» (ص٩٤١): مَقْبُولٌ؛ أَيْ: حيثُ يتابعُ، وإلاَّ فليِّنُ الحديث، وقد تُوبِعَ بأبي عُثْمانَ شُفِيِّ بنِ ماتِعٍ الأَصْبَحِيِّ، وهو ثِقَةٌ؛ كَمَا في «التَّقْريب» لابنِ حَجَرٍ (ص٤٣٩).

وأخرجه مُسْلِمُ في «مقدمة صحيحه» (ج١ ص١٢)، وأحمدُ في «الْمُسْند» (ج٢ ص٣٢١)، وإسحاقُ بنُ رَاهَوَيْه في «الْمُسْند» (ج١ ص٣٤٠)، وابنُ حِبَّان في «صحيحه» (ج١٥ ص١٦٨)، وأَبُو نُعَيْمٍ في «الْمُسْتخرج» (ج١ ص٩٦)، والبَغَويُّ في «شرح السُّنَّة» (ج١ ص٢٢٣)، وابنُ وَضَّاح في «البِدَع» (ص١٧٣)، والبُخَارِيُّ في «التَّاريخ الكَبِير» (ج٧ ص٢٧٥)، والحاكمُ في «الْمُسْتدركِ» (ج١ ص١٠٣)، وفي «مَعْرفة عُلُومِ الحَدِيثِ» (ص١٢)، والخطيبُ في «الْمُوضح» (ج٢ ص٣٩٥)، والبَيْهَقِيُّ في «دلائل النُّبوة» (ج٦ ص٥٥٠)، وأَبُو يَعْلَىٰ في «الْمُسْند» (ج١١ ص٢٧٠)، والجُوْرقَانِيُّ في «الإباطيل والمناكير» (ج١ ص٢١٣)، والذَّهَبِيُّ في «الْمُعْجم الْمُخْتص» (ص٤٠)، وأَبُو الحُسين الثَّقفِيُّ في «الفوائد» (ص٢٧٦)، والشَّجَرِيُّ في «الأمالي» (ج١ ص٦٥)، وأَبُو العبَّاسِ الأَصْمِ في «حديثه» (ص٢٣٦)، والهَرَوِيُّ في «ذَمّ الكلام» (ج٤ ص٥٩)، وابنُ أَبِي حَاتِمٍ في «الجَرْح والتَّعْديل» (ج٢ ص١٤) من طريقين عن سعيد بن أَبِي أَيُّوبَ حَدَّثني أبو هانئ عن أَبِي عُثْمَان مُسْلِمِ بنِ يَسَارٍ عن أَبِي هُرَيْرَةَ به.

قلتُ: وهذا سندُهُ كسابقهِ، وفيه مُتَابعةُ أَبِي هَانئ، لشَرَاحِيل بنِ يزيد.

وأخرجه أحمدُ في «الْمُسْند» (ج٢ ص٣٤٩)، وابنُ وَضَّاحٍ في «البِدَعِ» (ص٣٤)، والهَرَوِيُّ في «ذَمِّ الكلامِ» (ج٤ ص٦٠) من طُرُقٍ عن ابنِ لَهِيعَةَ عن سَلاَمَان بنِ عَامِرٍ عن أَبِي عُثْمَان الأَصْبَحِيّ قالَ سمعتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يقولُ أنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: (يَكُونُ فِي أُمَّتِي دَجَّالُونَ كَذَّابُونَ، يَأْتُونكُمْ بِبِدَعٍ مِنَ الْحَدِيثِ مَا لَمْ تَسْمَعُوا أَنْتُمْ وَلَا آبَاؤُكُمْ، فَإِيَّاكُمْ وَإِيَّاهُمْ لَا يَفْتِنُونكُمْ).

وإسنادُهُ حسنٌ في الْمُتابعاتِ، فيه ابنُ لَهِيعَةَ اخْتَلَطَ بَعْدَ احْتِراقِ كُتبه؛ كَمَا في «تهذيب الكمال» للمِزِّيِّ (ج١٥ ص٤٨٧)، وسَلاَمَان بنُ عَامِرٍ الشَّعْبَانِيّ رَوَىٰ عنه ثلاثةٌ، ونَقَلَ ابنُ حَجَرٍ في «تَعجيل الْمُنفعة» (ص١٥٧) عن ابنِ يُونس أنَّه قَالَ فيه: (كَانَ رَجُلاً صَالِحًا)، وترجَمَ له ابنُ ناصرٍ الدِّينِ في «توضيح الْمُشْتبه» (ج٥ ص١١٣)، وابنُ مَاكُولا في «الإكمال» (ج٤ ص٥٤٧)، والسَّمْعَانِيُّ في «الانساب» (ج٧ ص٣٤١)، ولم يَذْكُروا فيه جَرْحًا ولا تَعْدِيلاً، وهُمَا لم يتفرَدَا، كَمَا تقدَّمَ في السَّنَدِ السَّابِق.

والحديث صَحَّحه الشَّيْخُ الألبانيّ في «الصَّحِيح» (ج٣ ص٢١٧)، والجُوْرقَانِيُّ في «الأباطيل والمناكير» (ج١ ص٢١٤)، وحَسَّنَهُ البَغَوِيُّ في «شرح السُّنة» (ج١ ص٢٢٣).

وَذَكَرَهُ السُّيوطيُّ في «تحذيرِ الخَواص مِنْ أكاذيبِ القُصَّاص» (ص١٤٥).

وبوَّب عَلَىٰ حديثِ أَبِي هُرَيْرَةَ البَغَوِيُّ في «شرح السُّنة» (ج١ ص٢٢٣) بقوله: باب: مُجانبةِ أَهْلِ الأَهْواءِ.

قالَ الجُوْرقَانِيُّ رحمه الله في «الأباطيل والمناكير» (ج١ ص٢١٤): (أَخْبَرَ رَسُولُ اللهِ ﷺ بِكَذَّابِينَ يَكُونُونَ فِي آخِرِ الزَّمَانِ، يَكْذِبُونَ عَلَيْهِ). اهـ

قلتُ: فهذَا تَحذِيرٌ صَرِيحٌ منه ﷺ مِنْ أهلِ الأهواءِ، والذينَ في قُلوبِهم زَيْغٌ، وأهل التَّحْرِيفِ، وأهلِ التَّقليدِ، وأهل التَّعْصبِ، وأهلِ التَّحزبِ.

قالَ الشَّاطِبيُّ رحمه الله في «الاعْتصام» (ج١ ص٢٢١): (وَكَذَلِكَ ذَكَرَ فِي أَهْلِ الزَّيْغِ أَنَّهُمْ يَتَّبِعُونَ الْمُتَشَابِهَ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ، فَهُمْ يَطْلُبُونَ بِهِ أَهْوَاءَهُمْ لِحُصُولِ الْفِتْنَةِ، فَلَيْسَ نظرهُمُ إِذًا فِي الدَّلِيلِ نَظَرُ الْمُسْتَبْصِرِ حَتَّىٰ يَكُونَ هَوَاهُ تَحْتَ حُكْمِهِ بَلْ نَظَرَ مَنْ حُكْمٍ بِالْهَوَىٰ ثُمَّ أَتَىٰ بِالدَّلِيلِ كَالشَّاهِدِ لَهُ). اهـ

قلتُ: فاحْتِجاجُ أهلِ الإرجاءِ علىٰ إرْجائِهم مِن اتِّباع الْمُشابهِ فاحْذَرُوهُم.

فهؤُلاءِ اعْتمدُوا علىٰ آرائِهم وعُقولِهم، فجعَلُوهَا هِيَ الْمُحَكِّمَةُ في النُّصُوصِ دونَ مُراعاةِ أُصولِ الاسْتِدلالِ، والفَهْمِ السَّليمِ، وهذا فيهِ فتنةٌ لهم، واللهُ الْمُستعانُ.

وَعَنْ سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ رحمه الله قَالَ: (لَيْسَ الْعَاقِلُ الَّذِي يَعْرِفُ الْخَيْرَ وَالشَّرَّ، إِنَّمَا الْعَاقِلُ إِذَا رَأَىٰ الْخَيْرَ اتَّبَعَهُ، وَإِذَا رَأَىٰ الشَّرَّ اجْتَنَبَهُ).[1]

---

(١) **أثرٌ صحيحٌ**.

أخرجه البَيْهَقِيُّ في «شُعب الإيمان» (ج٨ ص٥٣٦)، وعبدُالله بنُ أحمد في «زوائد الزُّهد» (ص١٦٧)، وأَبُو نُعَيْمٍ في «الحِلية» (ج٧ ص٢٧٤)، وابنُ أَبِي الدُّنْيا في «العَقْلِ» (ص٢٢) بإسنادٍ صحيحٍ.

قالَ الذَّهَبِيُّ رحمه الله **في «تَذكرةِ الحُفَّاظ» (ج١ ص٥)**: (وهذا أصلٌ كَبيرٌ في الكَفّ عَنْ بَثِّ الأشياءِ الوَاهيةِ، والْمُنْكَرَةِ مِنَ الأحاديثِ في الفَضَائلِ، والعقائِدِ والرَّقائِقِ، ولا سَبِيلَ إلىٰ مَعْرفةِ هذَا مِنْ هذَا إلاَّ بالإمْعانِ في مَعْرفةِ الرِّجالِ). اهـ

قلتُ: ولهذَا كانَ الْمُؤمنُ يُثابُ علىٰ العِلْمِ الشَّرعِيّ الصَّحيحِ إذا قَصَدَ بهِ وَجْه اللهِ تَعالىٰ، ولا يُثابُ علىٰ العلم الْمُخلطِ حتَّىٰ لو قَصَدَ بهِ وَجه اللهِ تَعالىٰ؛ لأَنَّهُ يصدُّ عَنْ سَبِيلِ اللهِ تَعالىٰ؛ فافْهم هذا تَرْشَد.

قال تعالىٰ: ﴿وَلا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولا﴾ [الإسراء:٣٦].

قالَ شَيْخُ الإِسْلاَمِ ابنُ تَيْمِيَّةَ رحمه الله **في «القَواعد النُّورانيَّةِ» (ص٢٠٦)**: (كَمَا لو حَكَمَ الحاكمُ بغيرِ اجْتِهَادٍ – يَعْنِي مِنْ تَقْلِيدٍ – فإنَّهُ آثمٌ، وإنْ كانَ قَدْ صَادَفَ الحَقَّ!!!). اهـ

وقالَ ابنُ حَزْمٍ رحمه الله **في «الْمُحَلَّىٰ» (ج١ ص٦٩)**: (وَالْمُجْتَهِدُ الْمُخْطِئُ أَفْضَلُ عِنْدَ اللهِ تَعَالَىٰ مِنْ الْمُقَلِّدِ الْمُصِيبِ). اهـ

وقالَ أَبُو حَيَّان رحمه الله **في «البَحْر الْمُحيطِ» (ج٤ ص٣٦٧)**: (وَالتَّقْلِيدُ بَاطِلٌ إِذْ لَيْسَ طَرِيقًا لِلْعِلْمِ). اهـ

قلتُ: فالْمُتشابِهُ مِنَ الإرْجاءِ وغيرِه، لا يجوزُ أن يُذْكَرَ عندَ العامَّةِ.[1]

---

(١) وانظر: «فتح الباري» لابنِ حَجَرٍ (ج٢ ص٥٩٧).

ومِنْ هُنا لابدَّ مِنْ تَيسيرِ العِلْمِ الشَّرعيِّ للنَّاسِ، ومِنْ ثُمَّ تبيين السُّنَن لهم وَفْق الكِتَابِ والسُّنَّة.(١)

وعَنْ أَبِي مُوسَىٰ ﷺ قَالَ: قَالَ رسول الله ﷺ: «إِنَّمَا مَثَلُ الْجَلِيسِ الصَّالِحِ وَالْجَلِيسِ السَّوْءِ، كَحَامِلِ الْمِسْكِ وَنَافِخِ الْكِيرِ، فَحَامِلُ الْمِسْكِ إِمَّا أَنْ يُحْذِيَكَ وَإِمَّا أَنْ تَبْتَاعَ مِنْهُ وَإِمَّا أَنْ تَجِدَ مِنْهُ رِيحًا طَيِّبَةً، وَنَافِخُ الْكِيرِ إِمَّا أَنْ يُحْرِقَ ثِيَابَكَ وَإِمَّا أَنْ تَجِدَ رِيحًا خَبِيثَةً».

أخرجه البُخَارِيُّ في «صحيحه» (ج٥ ص٢٢٧)، و(ج١٢ ص٨٢)، ومُسْلِمٌ في «صحيحه» (ج١٦ ص١٧٨)، والْحُمَيْدِيُّ في «الْمُسْند» (ج٣ص٣٣٩)، وأحمدُ في «الْمُسند» (ج٤ ص٤٠٨)، والرَّامَهُرْمُزِيُّ في «أمثالِ الحديث» (ص٨٧٦)، والطَّيَالِسِيُّ في «الْمُسْند» (٥١٧)، والبَيْهَقِيُّ في «السُّنن الكُبرىٰ» (ج٦ ص٢٦)، وفي «الأَرْبعين الصُّغرىٰ» (ص٣٦)، وفي «الآداب» (ص١٨٦)، وفي «شُعَبِ الإيمان» (ج١٦ ص٤٦٣)، وأَبُو الشَّيْخِ في «الأمثال في الحديث» (ص٣٧٧)، وأَبُو داودَ في «سُننه» (٤٨٣٠)، وأَبُو يَعْلَىٰ في «الْمُسْند» (٧٢٧٠)، و(٧٣٠٧)، وابنُ حِبَّان في «صحيحه» (٥٦١)، و(٥٧٩)، وهَنَّادُ في «الزُّهد» (١٢٣٧)، والعُقَيْلِيُّ في «الضُّعفاء الكبير» (ج١ ص١٦٠)، والبَزَّارُ في «الْمُسْند» (ج٨ ص١٦٦)، والحاكمُ في «الْمُستدرك» (ج٤

---

(١) فالأمرُ يكونُ شيئًا فشيئًا إلىٰ أن يتعلَّمُوا، ويَصِلُوا إلىٰ مَعرفةِ الحقّ بالْمُحاورةِ، والْمُناقشةِ العلميَّةِ.

واعلمْ أنَّ إذا أرادَ الْمُحاورُ بحوارِه وجه اللهِ تعالىٰ، والوُصولِ إلىٰ الحقِّ؛ فإنه لابدَّ أن يكونَ مَوضوعيًا في مُحاورتهِ بعيداً عَنِ الْمُغالطاتِ والْمُكابرة؛ فيقبلُ الحق أيّا كانَ مصدرُه، ويُسلم للأدلةِ والشَّواهدِ، وإلا كان مكابراً مُجادلاً بالحقِّ والباطلِ، والعياذُ باللهِ.

ص٤٤٠)، وابنُ أَبِي شَيْبَةَ في «الْمُصنَّف» (ج١٥ ص١١)، ويحيىٰ بنُ معين في «التَّاريخ» (ج٣ ص٣٨)، والقُضَاعِيُّ في «مُسْنِدِ الشِّهابِ» (١٣٧٧)، وابنُ مَاجَه في «سُننه» (٨٨)، وأَبُو عَوَانَةَ في «الْمُسْند» (ج١٠ ص٩٩- إتحاف المهرة)، والدَّارَقُطْنِيُّ في «الأَرْبَعِين» (ص٨٥ و٨٦ و٨٧)، والبَغَويُّ في «شرح السُّنَّة» (ج١٣ ص٦٨)، وفي «مَصابيحِ السُّنَّة» (ج٣ ص٣٧٨)، والسَّمَعَانِيُّ في «مُعْجمِ الشُّيُوخ» (ج١ ص٢٧٢)، وأَبُو بَكْرٍ الْمَرْوَزِيُّ في «الفوائد» (ص٢٨٥)، والقَسْطَلاَنِيُّ في «إرشادِ السَّاري» (ج٥ ص٧٥)، والرُّويَانِيُّ في «الْمُسند» (٤٧٤) من طُرُقٍ عن أَبِي مُوسَىٰ الأَشْعَرِيِّ بِهِ.

قلتُ: وفي الحديثِ الحثّ علىٰ مُجالسَةِ أهلِ السُّنة الصُّلحاءِ، ومُجانبةِ أهلِ البِدَعِ البُطلاءِ، واللهُ الْمُستعانُ.

والحديثُ بَوَّبَ عليهِ البَيْهَقِيُّ في «شُعَبِ الإيمان» (ج١٦ ص٤٦٣) بقولهِ: ومِنْ هَذَا الْبَابِ مُجَانَبَةِ الْفَسَقَةِ وَالْمُبْتَدِعَةِ، وَمَنْ لَا يُعِينُكَ عَلَىٰ طَاعَةِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ.

وقالَ النَّوَوِيُّ رحمه الله في «الْمِنْهاج» (ج١٦ ص١٧٨): (فِيهِ -يعني الحديث- تَمْثِيله ﷺ الْجَلِيسَ الصَّالِح بِحَامِلِ الْمِسْكِ، وَالْجَلِيس السُّوءِ بِنَافِخِ الْكِيرِ، وَفِيهِ فَضِيلَةُ مُجَالَسَةِ الصَّالِحِينَ وَأَهْلِ الْخَيْر وَالْمُرُوءَةِ، وَمَكَارِمِ الْأَخْلَاقِ، وَالْوَرَعِ وَالْعِلْمِ وَالْأَدَبِ، وَالنَّهْيِ عَنْ مُجَالَسَةِ أَهْلِ الشَّرِّ وَأَهْلِ الْبِدَعِ، وَمَنْ يَغْتَابَ النَّاسَ، أَوْ لكِثير فُجْرِهِ، وَبَطَالَتِهِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ مِنْ الْأَنْوَاعِ الْمَذْمُومَةِ). اهـ

وقَالَ القَسْطَلاَنِيُّ رحمه الله في «إرشادِ السَّاري» (ج٥ ص٧٦): (وفيهِ -يَعْنِىٰ الحَدِيث- النَّهْيُ عَنْ مُجالسَةِ مَنْ يَتأَذَّىٰ بِمُجَالسَتِهِ فِي الدِّينِ والدُّنيا). اهـ

وقالَ شَيْخُنا الشَّيْخُ مُحمَّدُ بنُ صالحٍ العُثيمين رحمه الله **في «شَرْحِ حِلْيَةِ طَالبِ العِلْمِ»** (ص١٠٤): (قولُ الرَّسُولِ ﷺ: **(مَثَلُ الْجَلِيسِ الصَّالِحِ وَالْجَلِيسِ السَّوْءِ، كَحَامِلِ الْمِسْكِ وَنَافِخِ الْكِيرِ)**، فعليكَ باخْتِيارِ الصَّدِيقِ الصَّالحِ الَّذي يدُلكَ علىٰ الخَيْرِ، ويبينُه لكَ، ويحثُّك عليهِ، ويبيِّنَ لَكَ الشرَّ، ويحذرُكَ منه، وإيَّاكَ وجليسُ السُّوءِ، فإنَّ الْمَرءَ عَلَىٰ دِينِ خليلِهِ، **وكَمْ مِنْ إنسانٍ مُستقيمٍ قَيَّضَ اللهُ لَهُ شَيْطانًا مِنْ بَنِي آدمَ، فصدَّهُ عَنِ الاسْتَقامةِ**، وكمْ مِنْ إنْسانٍ جائرٍ قاصدٍ، يَسَّرَ اللهُ له مَنْ يدلَّه علىٰ الخَيْرِ بسببِ الصُّحبةِ). اهـ

قلتُ: فقدْ بَيَّنَ النَّبِيُّ ﷺ في هذا التَّشبِيهِ البَلِيغِ: أَنَّ مُجالسَةَ أهلِ السُّنَّةِ في الانْتِفاعِ بِها كَمُجَالسَةِ بائع الْمِسْكِ ... ومُجالسَةِ أهلِ البِدَعِ في التَّضررِ بها كَمُجَالَسَةِ نَافِخِ الكِيرِ، واللهُ الْمُستعانُ.

فالمقصودُ بهذا أنْ يُهْجِرَ الْمُسْلمُ السَّيئاتِ، ويُهْجِرَ قُرَنَاءَ السُّوءِ مِنْ أَهْلِ البِدَعِ، وغَيْرِهم الَّذين تَضُرُّ صُحبتُهُم.(١)

قالَ شَيْخُ الإسلامِ ابنُ تَيْمِيَّةَ رحمه الله **في «الفتاوىٰ» (ج٥ ص١٢٠)**: (مَنِ ابْتَغَىٰ الْهُدَىٰ فِي غَيْرِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ لَمْ يَزْدَدْ مِنَ اللهِ؛ إلَّا بُعْدًا). اهـ

فالطَّريقُ إلَىٰ اللهِ تَعَالىٰ، والهادي إلىٰ الحَقِّ طريقٌ واحدٌ، والصَّوارفُ عَنِ الحَقِّ سُبل كَثِيرةٌ جدّاً، والعياذُ باللهِ.

---

(١) وانظر: «الفتاوىٰ» لابنِ تَيْمِيَّةَ (ج٢٨ ص٢١٦)، و«جامع العُلوم والحِكَم» لابنِ رَجَبٍ (ص٣٣٠)، و«شرح صحيح مُسلم» للنَّوَوِيُّ (ج١٣ ص١٠٦).

وقالَ شَيْخُ الإسلامِ ابنُ تَيْمِيَّةِ رحمه الله في «الفتاوىٰ» (ج٨ ص٤٢٥): (فَالْبِدَعُ تَكُونُ فِي أَوَّلِهَا شِبْراً؛ ثُمَّ تَكْثُرُ فِي الِاتِّبَاعِ، حَتَّىٰ تَصِيرَ أَذْرُعـًا، وَأَمْيَالاً، وَفَرَاسِخَ). اهـ

وعَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه قَالَ: «خَطَّ لَنَا رَسُولُ اللهِ ﷺ خَطًّا ثُمَّ قَالَ: هَذَا سَبِيلُ اللهِ؛ ثُمَّ خَطَّ خُطُوطًا عَنْ يَمِينِهِ، وَعَنْ شِمَالِهِ ثُمَّ قَالَ هَذِهِ سُبُلٌ مُتَفَرِّقَةٌ عَلَىٰ كُلِّ سَبِيلٍ مِنْهَا شَيْطَانٌ يَدْعُو إِلَيْهِ ثُمَّ قَرَأَ ﴿إِنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ[1] فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ﴾.

حديثٌ حسنٌ

أخرجه أحمدُ في «الْمُسند» (ج١ ص٤٣٥)، والدَّارمِيُّ في «الْمُسند» (ج١ ص٦٧)، والطَّيَالِسِيُّ في «الْمُسند» (ص٣٣)، والنَّسَائِيُّ في «السُّنن الكُبرىٰ» (ج٦ ص٣٤٣)، ومُحمَّدُ ابنُ نَصْرٍ في «السُّنة» (ص٥)، وابنُ أَبِي عَاصِمٍ في «السُّنة» (ج١ ص١٣)، واللَّالَكَائِيُّ في «الاعتقاد» (ج١ ص٨٠)، وابنُ حِبَّان في «صَحِيحِهِ» (ج١ ص١٠)، والآجُرِّيُّ في «الشَّريعة» (ص١٠)، والحاكمُ في «الْمُستدرك» (ج٢ ص٣١٨)، والبَغَوِيُّ في «شَرح السُّنَّة» (ج١ ص١٩٦)، وفي «مَعالم التَّنزيل» (ج٢ ص٤٤٠)، وفي «الأَنْوَارِ» (ج٢ ص٧٦٨)، وابنُ جَرِيرٍ في «جامع البيان» (ج٥ ص٨٨)، وأَبُو نُعَيْمٍ في «أَخْبارِ أَصْبَهان» (ج٢ ص٦٦)، وفي «الحِلْيةِ» (ج٦ ص٦٣)، وابنُ وَضَّاحٍ في «البِدَعِ» (ص١٣)، والبّزارُ في «الْمُسْند» (ج٥ ص١٣١)، وابنُ أَبِي

---

(١) يعني: الأَهواء، والآراء الْمُختلفة في الضَّلالات.

انظر: «تفسير القُرآن» لابنِ أَبِي حَاتِمٍ (ج٥ ص١٤٢٢).

زَمَنِين في «السُّنة» (ص٣٦)، وابنُ الجَوْزِيِّ في «تلبيس إبليس» (ص٦)، وفي «الحدائق» (ج١ ص٥٣٩)، وابنُ بَطَّة في «الإبانةِ الكُبرىٰ» (ج١ ص٢٩٣)، وسعيدُ بنُ منصور في «تفسيره» (ج٥ ص١١٢)، والشَّاشِيُّ في «الْمُسند» (ج٢ ص٤٨)، وابنُ أَبِي حَاتِمٍ في «تفسيره» (ج٥ ص١٤٢٢) والسَّمَرْقَنْدِيّ في «تفسيره» تَعْلِيقًا (ج١ ص٥١٢) من طريقين عَنِ ابنِ مَسْعُودٍ ﷺ به.

قلتُ: وإسنادُهُ حسنٌ من أَجْلِ عاصمِ بنِ أَبِي النَّجُودِ، وهو صَدُوقٌ؛ كَمَا فِي «التَّقريبِ» لابنِ حَجَرٍ (ص٤٧١).

قالَ ابنُ كَثِيرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ **في «تفسيره» (ج٣ ص٣٦١)**: (وَلَعَلَّ هَذَا الْحَدِيثُ عِنْدَ عَاصِمِ بْنِ أَبِي النَّجُودِ، عَنْ زِرٍّ، وَعَنْ أَبِي وَائِلٍ شَقِيقِ بْنِ سَلَمَةَ، كِلَاهُمَا عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ بِهِ). اهـ

قالَ الشَّاطِبِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ **في «الاعتصام» (ج١ ص٧٦)**: (فَالصِّرَاطُ الْمُسْتَقِيمُ هُوَ سَبِيلُ اللهِ الَّذِي دَعَا إِلَيْهِ، وَهُوَ السُّنَّةُ، وَالسُّبُلُ هِيَ سُبُلُ أهلِ الِاخْتِلَافِ الْحَائِدِينَ[1] عَنِ الصِّرَاطِ الْمُسْتَقِيمِ، وَهُمْ أَهْلُ الْبِدَعِ، وَلَيْسَ الْمُرَادُ سُبُلَ الْمَعَاصِي؛ لِأَنَّ الْمَعَاصِيَ مِنْ حَيْثُ هِيَ مَعَاصٍ لَمْ يَضَعْهَا أَحَدٌ طَرِيقًا تُسْلَكُ دَائِمًا عَلَىٰ مُضَاهَاةِ التَّشْرِيعِ، وَإِنَّمَا هَذَا الْوَصْفُ خَاصٌّ بِالْبِدَعِ الْمُحْدَثَاتِ). اهـ

---

(١) **قلتُ**: **وَهُم الزَّنَادِقَةُ الْمُبتدعةُ**، لأَنَّهم هُم أهلُ التَّفرقِ، والاخْتِلافِ، والسُّبلِ الشَّيطانِيَّةِ، وهم الَّذين يُفَرِّقُونَ الأمة إلىٰ أحزابٍ في البُلدانِ الإسْلاَمِيَّةِ، واللهُ الْمُستعانُ.

وقالَ الشَّاطِبِيُّ رحمه الله في «الاعتصام» (ج١ ص٨٠): (فَهَذَا التَّفْسِيرُ يَدُلُّ عَلَىٰ شُمُولِ الْآيَةِ لِجَمِيعِ طُرُقِ الْبِدَعِ، لَا تَخْتَصُّ بِبِدْعَةٍ دُونَ أُخْرَىٰ). اهـ

ومِنَ اللآياتِ قول اللهِ تَعَالَىٰ: ﴿وَعَلَىٰ اللهِ قَصْدُ السَّبِيلِ وَمِنْهَا جَائِرٌ وَلَوْ شَاءَ لَهَدَاكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [النحل:٩].

وَعَنْ مِرْدَاسٍ الأَسْلَمِيِّ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: (يَذْهَبُ الصَّالِحُونَ، الأَوَّلُ فَالأَوَّلُ، وَيَبْقَىٰ حُفَالَةٌ -حثالة- كَحُفَالَةِ الشَّعِيرِ، أَوِ التَّمْرِ[1]، لاَ يُبَالِيهِمُ اللهُ بَالَه). يَعْنِي: لاَ يُبالِي اللهُ بِهِم.

أخرجه البُخَارِيُّ في «صحيحه» (ج١١ ص٥١)، وفي «التَّاريخ الكبير» (ج٨ ص٤٣٤)، وابنُ حِبَّانَ في «صحيحه» (ج٨ ص٣٠٠)، وابنُ أَبِي نَصْرٍ في «الأَرْبَعين» (ص٣٠٨ و٣٠٩)، والبَيْهَقِيُّ في «السُّنن الكُبرىٰ» (ج١٠ ص١٢٢)، وفي «الزُّهد الكبير» (ص١٢٠)، والدَّانِيُّ في «السُّنن الواردةِ في الفِتَن» (ج٣ ص٥٧٩)، وأحمدُ في «الْمُسند» (ج٤ ص١٩٣)، والطَّبَرَانِيُّ في «الْمُعْجم الكَبير» (ج٢٠ ص٢٩٩)، وابنُ أَبِي عَاصِمٍ في «الآحاد والْمَثَانِي» (ج٤ ص٣٣٣ و٣٣٤)، والأَزْدِيُّ في «الْمَخْزُونِ» (ص١٥٠)، والرَّامَهُرْمُزِيُّ في «أمثال الحديث» (ص١٢٦)، وابنُ الأَثِيرِ في «أُسْدِ الغَابةِ» (ج٥ ص١٤٢)، وابنُ قَانعٍ في «مَعرفة الصَّحابةِ» (ج٣ ص١١٨)، وأَبُو نُعَيْمٍ في

---

(١) **قلتُ**: فأَخبَرَ النَّبِيُّ في تَمْثِيلِهِ مَنْ تَبَقَىٰ في آخرِ الزَّمان بحُثَالةِ الشَّعيرِ، والتَّمْرِ، **وَهُم الْمُبْتدعَةُ الزَّنَادِقَةُ** ومَنْ تَابَعَهُمْ مِنَ الرِّعاعِ والهَمَجِ مِنِ العَامَّةِ **الزَّنَادِقةِ**، اللَّهم سلِّم سلِّم.

وانظر: «الإِحْسانَ في تَقْريبِ صَحيح ابنِ حِبَّانَ» (ج٨ ص٣٠٠) لابنِ بَلْبَان.

«مَعرفةِ الصَّحابةِ» (ج٥ ص٢٥٦٦)، والْمِزِّيُّ في «تهذيب الكمال» (ج٢٧ ص٣٧١)، والبَغَوِيُّ في «شرح السُّنة» (ج١٤ ص٣٩٣) من طريقين عن قَيْسِ بنِ أَبِي حَازِمٍ عن مِرْدَاس الأَسْلَميِّ ﷺ به.

قالَ البَغَوِيُّ رحمه الله في «شَرْح السُّنةِ» (ج١٤ ص٣٩٣): (قَوْلُهُ ﷺ: (لَا يُبَالِيهِمُ اللهُ بَالَه) أَيْ: لَا يَرْفَعُ لَهُمْ قَدْراً، وَلا يُقِيمُ لَهُمْ وَزْنـًا). اهـ

قلتُ: فهذا الحديثُ بَيَّنَ ذَهَابُ الصَّالحين، والأَخْيارِ منهم الأَوَّلُ فالأَوَّلُ؛ حتَّىٰ لا يَبْقَىٰ إلاَّ الأَراذلُ، ويَقِلُّ العلمُ، ويَظْهرُ الجَهْلُ... وهذه أعظمُ نكبةٌ يُصابُ بها النَّاس... أَلاَ وهي انْقراضُ العُلماءِ، وقَبْضُ العلمِ، ويَظْهر الجهلُ في النَّاسِ، ويَصِلُ بهم الحالُ إلىٰ حَدٍّ أَنَّهم يتَخذُونَ الجهالَ رُؤساءَ[1] لَهُمْ يُفسِدُونَ عليهم دِينَهُم، ودُنياهُم[2] بسببِ جَهلِهِم؛ نعوذُ باللهِ مِنَ الخِذْلاَنِ.

قلتُ: فَوَيْلٌ للعامَّةِ الهَمَجِ[3] مِنَ الزَّنَادِقَةِ.

وبوَّبَ الحافظُ البُخَارِيُّ رحمه الله في «صحيحه» (ص١٢١٨): بَابٌ: لاَ يَأْتِي زَمَانٌ إِلَّا الَّذِي بَعْدَهُ شَرٌّ مِنْهُ.

---

(١) **قلتُ**: وهذا ظاهرٌ فيمَنْ يَقومُ علىٰ الثَّوراتِ الغَوْاغائِيَّةِ مِنَ الرِّجالِ والنِّساءِ!، والأبناءِ والبناتِ!، في بُلدانِ الْمُسلمين، نعوذُ باللهِ مِنَ الخِذْلاَنِ.

(٢) **مِنْ رُؤوسِ الزَّنْدَقَةِ** مِنَ «الإخْوانِيَّةِ»، و«التُّراثِيَّةِ»، و«السُّروريَّةِ»، و«القُطبيَّةِ»، و«الرَّبيعيَّةِ»، و«الدَّاعِشيَّةِ»، و«اللاَّدِنيَّةِ»، و«الصُّوفيَّةِ»، و«الأشْعريَّةِ»، و«التَبْليغيَّةِ»، و«الإباضيَّةِ»، وغَيْرِهِم.

(٣) **قلتُ**: فهلاكُ العَامَّةِ الجَهلةِ علىٰ **يَدَيْ الزَّنادقَةِ السُّفهاءِ**، نعوذُ باللهِ مِنَ الخِذْلاَنِ.

لذَلِكَ يَجِبُ علىٰ العبدِ مِنْ لُزومِ خاصَّةَ نَفْسِهِ، وإصلاحِ عَمَلِهِ عِنْدَ تَغْيِيرِ الأَمْرِ، ووُقُوعِ الفِتَنِ، ولابدَّ بالانفرادِ بالدِّينِ عند وُقوعِها.(١)

وَعَنْ حُذَيْفَةَ بْنِ اليَمَانِ ﷺ قَالَ: (كَانَ النَّاسُ يَسْأَلُونَ رَسُولَ اللهِ عَنِ الخَيْرِ وَكُنْتُ أَسْأَلُهُ عَنِ الشَّرِّ مَخَافَةَ أَنْ يُدْرِكَنِي؛ فَقُلْتُ يَا رَسُولَ اللهِ: إِنَّا كُنَّا فِي جَاهِلِيَّةٍ وَشَرٍّ، فَجَاءَنَا اللهُ بِهَذَا الخَيْرِ، فَهَلْ بَعْدَ هَذَا الخَيْرِ مِنْ شَرٍّ؟؛ قَالَ: نَعَمْ قُلْتُ: وَهَلْ بَعْدَ ذَلِكَ الشَّرِّ مِنْ خَيْرٍ؟ قَالَ: نَعَمْ، وَفِيهِ دَخَنٌ. قُلْتُ: وَمَا دَخَنُهُ؟ قَالَ: قَوْمٌ يَسْتَنُّونَ بِغَيْرِ سُنَّتِي، ويَهْدُونَ بِغَيْرِ هَدْيِي، تَعْرِفُ مِنْهُمْ وَتُنْكِرُ. قُلْتُ: فَهَلْ بَعْدَ ذَلِكَ الخَيْرِ مِنْ شَرٍّ؟ قَالَ: نَعَمْ، دُعَاةٌ(٢) إِلَىٰ أَبْوَابِ جَهَنَّمَ، مَنْ أَجَابَهُمْ إِلَيْهَا قَذَفُوهُ فِيهَا. قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، صِفْهُمْ لَنَا؟، فَقَالَ: هُمْ مِنْ جِلْدَتِنَا، وَيَتَكَلَّمُونَ بِأَلْسِنَتِنَا. قُلْتُ: فَمَا تَأْمُرُنِي إِنْ أَدْرَكَنِي ذَلِكَ؟، قَالَ: تَلْزَمُ جَمَاعَةَ المُسْلِمِينَ وَإِمَامَهُمْ؟؛ قُلْتُ: فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ جَمَاعَةٌ، وَلاَ إِمَامٌ؟ قَالَ: فَاعْتَزِلْ تِلْكَ الفِرَقَ كُلَّهَا، وَلَوْ أَنْ تَعَضَّ بِأَصْلِ شَجَرَةٍ، حَتَّىٰ يُدْرِكَكَ المَوْتُ، وَأَنْتَ عَلَىٰ ذَلِكَ).

أخرجه البُخَاريُّ في «صحيحه» (ج٦ ص٦١٥)، ومُسْلِمٌ في «صحيحه» (ج١٢ ص٢٣٥-النَّوَوِيّ)، وابنُ مَاجَه في «سُننِهِ» (ج٢ ص١٣١٧)، والحاكمُ في «الْمُسْتدرك» (ج٤ ص٤٣٢)، والبَغَوِيُّ في «شرح السُّنَّةِ» (ج٥ ص١٤)، وأَبُو دَاودَ في

---

(١) وانظر: «الإحسانَ في تَقْريبِ صَحيحِ ابنِ حِبَّانَ» لابنِ بَلْبَان (ج١٣ ص٢٧٩ و٢٨٥).

(٢) هم في هذا الزمان: «الإخْوانِيَّةُ»، و«التُّراثِيَّةُ»، و«السُّروريَّةُ»، و«القُطبيَّةُ»، و«الصُّوفيَّةُ»، و«الأشْعريَّةُ»، و«اللاَّدِنِيَّةُ»، و«الدَّاعِشيَّةُ»، و«التَبْليغيَّةُ»، و«الرَّبيعيَّةُ»، و«الإباضيَّةُ»، وغَيْرهُم من **دعاةِ الزَّنْدَقَةِ** في هذا العَصْرِ، نعوذُ باللهِ مِن الخِذْلاَنِ.

«سُننِهِ» (ج٤ ص٤٤٤)، وأحمدُ في «الْمُسْند» (ج٥ ص٤٠٣)، وعبدالرزاق في «الْمُصَنَّف» (ج١١ ص٣٤٢)، وابنُ أَبِي شَيْبَةَ في «الْمُصنَّف» (ج١٥ ص٩ و١٧)، والبَيْهَقِيُّ في «السُّنن الكُبرىٰ» (ج٨ ص١٩٠)، وفي «دَلائلِ النُّبوةِ» (ج٦ ص٤٩٠)، وأَبُو نُعَيْمٍ في «الحِلْية» (ج١ ص٢٧٢)، وابنُ وَضَّاحٍ في «البِدَعِ» (ص٧٧) من طُرُقٍ عَنْ حُذَيْفَةَ بنِ اليَمَانِ ﷺ بِهِ.

وفي رِوَايةٍ لأَبِي دَاوُدَ في «سُننِهِ» (ج٤ ص٤٤٤): (تَكُونُ هُدْنَةٌ عَلَىٰ دَخَنٍ، ثُمَّ تَكُونُ دُعَاةُ الضَّلاَلَةُ).

وأخرجه ابنُ حِبَّانَ في «صحيحه» (ج١٣ ص٢٩٩)؛ بإسنادٍ صَحِيحٍ؛ بلَفْظٍ: (قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ هَلْ بَعْدَ هَذَا الْخَيْرِ شَرٌّ؟ قَالَ فِتْنَةٌ عَمْيَاءُ صَمَّاءُ عَلَيْهَا دُعَاةٌ[1] عَلَىٰ أَبْوَابِ النَّارِ، فَإِنْ مُتَّ يَا حُذَيْفَةُ، وَأَنْتَ عَاضٌّ عَلَىٰ جَذْرِ خَشَبَةٍ يَابِسَةٍ خَيْرٌ لَكَ مِنْ أَنْ تَتْبَعَ أَحَدًا مِنْهُم).

وفي رِوَايةٍ لابنِ حِبَّانَ في «صحيحه» (٥٩٦٣)؛ بإسنادٍ صحيحٍ: (هُدْنَةٌ عَلَىٰ دَخَنٍ لَا تَرْجِعُ قُلُوبُ أَقْوَامٍ عَلَىٰ الَّذِي كَانَتْ عَلَيْهِ...يَا حُذَيْفَةُ، تَعَلَّمْ كِتَابَ اللهِ، وَاتَّبِعْ مَا فِيهِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ يُكَرِرُهَا).

قالَ الحافظُ البَغَوِيُّ رحمه الله **في «شرحِ السُّنة» (ج١٥ ص١٥)**: (قَوْلُهُ ﷺ: (**وَفِيهِ دَخَنٌ**)؛ أَيْ: لَا يَكُونُ الْخَيْرُ مَحْضًا، بَلْ فِيهِ كَدَرٌ، وَظُلْمَةٌ، وَأَصْلُ الدَّخَنِ أَنْ يَكُونَ فِي لَوْنِ الدَّابَّةِ كُدُورَةٌ إِلَىٰ السَّوادِ). اهـ

---

(١) كـ«أهل الرأي والعقل».

وقالَ الحافظُ ابنُ حَجَرٍ رحمه الله في «فتح الباري» (ج١٣ ص٣٦): (الدَّخَنُ: هُوَ الْحِقْدُ، وَقِيلَ: الدَّغَلُ وَقِيلَ: فَسَادُ الْقَلْبِ، وَمَعْنَىٰ الثَّلَاثَةِ مُتَقَارِبٌ. يُشِيرُ إِلَىٰ أَنَّ الْخَيْرَ الَّذِي يَجِيءُ بَعْدَ الشَّرِّ لَا يَكُونُ خَيْرًا خَالِصًا بَلْ فِيهِ كَدَرٌ). اهـ

وقالَ الإمامُ أَبُو عُبَيْد رحمه الله في «غَرِيب الحَدِيث» (ج٢ ص٢٦٢)؛ في تفسيره للحديث: (لَا تَرْجِعُ قُلوبُ قَوْمٍ عَلَىٰ مَا كَانَتْ عَلَيْهِ، والهُدْنَةُ: السُّكُون بعدَ الهَيْجِ، وأصلُ الدّخنِ أَن يكونَ فِي لَوْنِ الدَّابَّةِ، أَوِ الثَّوْبِ، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ كدُورة إِلَىٰ سَوادٍ فوجهه أَنَّه يَقُولُ: تكونُ الْقُلُوبُ هَكَذَا لَا يَصْفُو بَعْضُهَا لبَعْضٍ، وَلَا يَنْصَعُ حُبُّها؛ كَمَا كَانَتْ، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ فِيهم فِتْنةٌ). اهـ

قلتُ: وهذا بيانٌ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ بأنَّ الدُّعاةَ إلىٰ الفِتَنِ عنْدِ وُقُوعِها؛ إنَّما هُمْ الدُّعاةُ إلىٰ النَّارِ، نعوذُ باللهِ منها.(١)

قلتُ: فالشَّرُّ الفِتْنةُ، ووَهَنُ عُرىٰ الإسلامِ في النَّاسِ، واسْتيلاءِ الضَّلالِ فيهم، وفُشوِّ البدعةِ بَينهم.(٢)

---

(١) وانظر: «الإحسانَ إلىٰ تَقْريبِ صَحيحِ ابنِ حِبَّانَ» لابنِ بَلْبَان (ج١٣ ص٢٩٢)، و«مَعَالم السُّنَن» للخَطَّابِيِّ (ج٤ ص٣٧٧)، و«الْمِنْهَاج» للنَّوَوِيِّ (ج١٢ ص٢٣٧).

(٢) وانظر: «الكاشفَ عن حَقائقِ السُّنَن» للطِّيِّبِي (ج١٠ ص٥١)، و«مِرْقَاة الْمَفَاتِيح شرح مِشْكاة الْمَصابيح» للقاري (ج٩ ص٢٥٧).

قالَ العلاَّمةُ عليُّ القاري رحمه الله **في «مِرْقَاةِ الْمَفاتيح» (ج٩ ص٢٥٧)**: (قَولُه ﷺ: **(نَعَمْ وَفِيهِ دَخَنٌ)**؛ بِفَتْحَتَيْنِ أَيْ: كُدُورَةٌ إِلَىٰ سَوَادٍ، وَالْمُرَادُ أَنْ لَا يَكُونَ خَيْرًا صَفْوًا بَحْتًا، بَلْ يَكُونُ مَشُوبًا بِكُدُورَةٍ، وَظُلْمَة). اهـ

وقالَ الفقيهُ الطَّيِّبيُّ رحمه الله **في «الكاشف» (ج١٠ ص٥٢)**: (قولهُ ﷺ: **(نَعْم، وَفِيهِ دَخَنٌ)**؛ أَيْ: يكونُ بعدَ ذَلِكَ الشَّر خيرٌ، والحالِ أنَّ في ذَلِكَ الخيرِ شرّاً، والْمَعْنَىٰ: أنَّ ذلكَ لاَ يَصْفُو بلْ يَشُوبهُ كدُورةٌ، ومنه قولُهم: هُدنةٌ علىٰ دَخَنٍ؛ أَيْ: سكُون لِعِلَّةٍ لا للصُّلحِ، وأصلُ: الدَّخَنُ أَنْ يكونَ في لَوْنِ الدَّابةِ كُدورةٌ إلىٰ السَّوَادِ). اهـ

قلتُ: فتعرفُ منهم، وتُنْكِرُ؛ أيْ: تَرَىٰ فِيهم ما تعرِفُهُ أنَّه مِنَ الدِّينِ، ومِنَ الخيرِ، وهُو ليسَ مِنَ الدِّينِ، ولا مِنَ الخَيْرِ، لأنَّهم يَستنُّونَ بغيرِ سُنَّةِ الرَّسُولِ ﷺ، فتعرِفُ فيهم الخَيْر فتقْبَل، وتَرَىٰ فيهم الشَّر فتُنْكِرُ، فتعرفُ وتُنكر، واللهُ الْمُستعانُ.

قالَ الفقيهُ الطَّيِّبيُّ رحمه الله **في «الكاشف» (ج١٠ ص٥٣)**: (قولهُ ﷺ: «**دُعَاةٌ عَلَىٰ أَبْوَاب جَهَنَّمَ**» أَيْ: جَماعةٌ يَدْعُونَ النَّاسَ إلىٰ الضَّلالَةِ، ويصدُونَهُم عَنِ الهُدَىٰ؛ بأنواعٍ مِنَ التَّلبِيسِ لإدْخَالِهِم إياهم في جَهَنَّمَ، دُخُولهم فيها.

وجَعَلَ كُلَّ نَوْعٍ مِنْ أَنواعِ التَّلبيسِ بمنزلةِ بابٍ مِنْ أَبوابِ جَهَنَّمَ. «**مِنْ جِلْدتِنَا**» أَيْ: مِن أَنْفسِنَا وعَشِيرتِنَا. قِيلَ: معناهُ مِنْ أهلِ مِلَّتنَا. ويَتكَلَّمُونَ بِمَا قَالَ اللهُ تَعالىٰ، وقال رَسُولُ اللهِ ﷺ، أَيْ: بالْمَواعِظِ، والحِكَمِ، ومَا في قُلُوبِهِم شَيْءٌ مِنَ الخَيْرِ يَقُولُونَ بأَفواهِهِم مَا لَيْسَ فِي قُلُوبِهِم!). اهـ

قالَ العلاَّمةُ عليُّ القاري رحمه الله **في «مِرْقَاةِ الْمَفاتيح» (ج٩ ص٢٥٩)**: (قولهُ ﷺ: **(وَلَا يَسْتَنُّونَ بِسُنَّتِي)**؛ أَيْ: مِنْ حَيْثُ الْعَمَلِ، وَالْمَعْنَىٰ: أَنَّهُمْ لَا يَأْخُذُونَ بِالْكِتَابِ

وَالسُّنَّةِ. و قولهُ ﷺ: (**وَسَيَقُومُ فِيهِمْ رِجَالٌ، قُلُوبُهُمْ قُلُوبُ الشَّيَاطِينِ**)؛ أَيْ: كَقُلُوبِهِمْ فِي الظُّلْمَةِ، وَالْقَسَاوَةِ، وَالْوَسْوَسَةِ، وَالتَّلْبِيسِ، وَالْآرَاءِ الْكَاسِدَةِ، وَالْأَهْوَاءِ الْفَاسِدَةِ. (**فِي جُثْمَانِ إِنْسٍ**) بِضَمِّ الْجِيمِ؛ أَيْ: فِي جَسَدِهِ، وَالْمُرَادُ بِهِ جِنْسُ الْإِنْسِ؛ فَيُطَابِقُ الْجَمْعَ السَّابِق). اهـ

وقالَ العلاَّمةُ عليُّ القاري رحمه الله **في «مِرْقَاةِ الْمَفاتيح» (ج٩ ص٢٧٣)**: (وَأَصْلُ الدَّخَنِ هُوَ الْكُدُورَةُ، وَاللَّوْنُ الَّذِي يَضْرِبُ إِلَىٰ السَّوَادِ فَيَكُونُ فِيهِ إِشْعَارٌ إِلَىٰ أَنَّهُ صَلَاحٌ مَشُوبٌ بِالْفَسَادِ). اهـ

تَتَمَخَّضُ هَذِهِ الشُّروحاتِ عَنْ أُمُورٍ:

١) أنَّ هذهِ مَرْحَلةٌ ليسَتْ خَيْراً خَالِصاً، وإنَّما مَشُوبةٌ بكَدَرٍ يُعَكِّرُ صَفْوَ الخَيْرِ، ويجعلَ مَذاقَهُ مِلْحاً أُجاجاً!.

٢) أنَّ هَذَا الكَدَرَ يُفْسِدُ القُلوبَ، ويَجْعَلها ضَعِيفةً؛ حيثُ يدبُّ إليها داءُ الأُمَم؛ وتَتخطَّفُها الشُّبهاتُ!.

٣) أنَّ الفِتْنةَ التَّي تَقَعُ عَمْياءُ صَمَّاءُ[1]؛ والمرادُ بكَونِهَا عَمياء صمَّاء أنْ تكونَ بحَيثُ لا يُرَىٰ مِنْهَا الْمُخْرج، ويقعُ النَّاسُ علَىٰ غُرَّةٍ مِنْ غَيْرِ بَصيرةٍ، فَيَعْمُونَ فيها، ويَصُمُّونَ عَنْ تَأمُّلِ الحَقِّ، واسْتِماعِ النُّصح!.

٤) أنَّ اجْتماعَ النَّاسِ مِنَ الحزبيَّةِ علىٰ الفِتْنَةِ يَكونُ بسببِ فسادِ مافي قُلوبِهِم، وهي مَشُوبةٌ بشيءٍ مِنَ البِدَع، وارْتكابِ الْمَناهي، بل يَفعَلونَ هدنةً فِيما بينهم مَعَ

(١) **قلتُ**: والمرادُ منه صَمَمُهُ عَنِ اسْتِماعِ الحَقِّ، وعَماهُ عَنِ النَّظرِ إلىٰ الدَّلائلِ، واللهُ الْمُستعانُ.

خِدَاعٍ، وخَيانةٍ، ونِفَاقٍ!: ﴿تَحْسَبُهُمْ جَمِيعًا وَقُلُوبُهُمْ شَتَّىٰ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَعْقِلُونَ﴾ [الحشر:١٤]. فَلَوْ كَانُوا يَعقِلُونَ لعَملُوا عَلَىٰ اجْتِثاثِ الخِلافِ من أُصُولِهِ، فتوحدوا عَلَىٰ الكِتابِ والسُّنَّةِ والآثَارِ، ولَمْ يَصرُّوا علىٰ الاختلافِ، والتَّفرُّقِ فيما بينهم، واللهُ الْمُستعان.

٥) أنَّ الهُدنةَ[1] تكونُ عَلَىٰ دَخَنٍ فِيها لِمَا بَيْنَ دُعاةِ الضلالةِ مِنَ الفَسَادِ الباطِنِ تَحْتَ الصَّلاَح الظَّاهِرِ!، فَهِيَ فِتْنةٌ عَمياءٌ صَمَّاءٌ؛ عليها دُعاةٌ عَلَىٰ أَبْوابِ جَهَنَّمَ، والعياذُ باللهِ.

٦) أنَّ أصلَ الدَّخَنِ هو: الكُدورَةُ، واللَّوْنُ الَّذِي يَضْرِبُ إلىٰ السَّوَادِ، فيكونُ فيهِ إشْعارٌ إلىٰ أنَّه صَلاَحٌ مَنسُوبٌ بالفسادِ ذَلِكَ فِيمَا يكونُ بَيْنَ الجَماعاتِ الحزبيَّةِ، والفِرَقِ الضَّالةِ[2]!، و«القَدِيمة»، و«الجديدة».

٧) أنَّ ظُهورَ دُعاةُ الضَّلالِ يقترنُ بذلِكَ ظهورُ البِدَعُ، والْمَعاصِي فِيمَنْ يتبِعُهُم، والمرادُ ظُهورُ جماعةٌ يَدْعُونَ النَّاسِ إلىٰ البِدَعِ، والْمَعاصِي، والضَّلالِ، نعوذُ باللهِ مِنَ الخِذْلاَنِ!.

٨) أنَّ قُلوبَ الْمُبتدعةِ فِي حِين الهُدْنةِ مَعَ بَعْضِهِم بَعْضـًا؛ لا تكونُ صافِيةٌ عَنِ الحِقْدِ، والبُغْضِ فِيمَا بَيْنَهُم، كَمَا كَانتْ صافِيةٌ قَبْلَ ظُهورهم البِدَعِ فيهم، نعم يقعُ شَرٌّ

---

(١) **قلتُ**: يُقالُ: هَدَنَ؛ سَكَنَ.

(٢) **قلتُ**: فعلَىٰ الْمُسلم أن يَعتزِلَ دُعاةَ الضَّلالة، ويصبرَ علىٰ غَصص الزَّمانِ، والتَّحملَ لمشَاقِّهِ، وشَدائِدِهِ إلىٰ أن يموتَ علىٰ السُّنَّةِ، والحمدُ للهِ تَعالىٰ.

هو فِتنةٌ عظِيمَةٌ، وبليةٌ جَسِيمةٌ، يُعْمَىٰ فيها النَّاسُ عَنْ أن يَرَوْا الحَقَّ، ويُصمّ أهلُها عَنْ أن يَسْمَعُوا فيها كلمةَ الحقِّ، والنَّصيحةِ!.

٩) أنَّ يكُونَ وصفُ الفِتْنةِ للنَّاسِ لِمَا فيها مِنَ الظَّلاَمِ، وعَدمِ ظُهورِ الحَقِّ فيها، وشدَّةِ أمرِهَا، وصلابةِ أَهْلِها فِي العَصَبيَّةِ للبَاطِلِ، وعدمِ الْتِفَاتِ بَعْضِهم إلىٰ بعضٍ في الْمَشَاهدة والْمَكَانةِ!.

١٠) أنَّ الْمُبْتدِعَةَ علىٰ ضَلالةٍ وهُمْ: السَببُ فِيهَا، بل هُمْ كائِنُونَ عَلَىٰ شَفَا جُرْفٍ مِنَ النَّارِ يَدْعُونَ النَّاسَ إليها حَتَّىٰ يتَّفِقُوا علىٰ الدُّخولِ فِيهَا!، والعياذُ باللهِ.

١١) أنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَعَلَ دَعوةَ الدُّعاةِ[1]، وإجابةَ الْمَدْعُوينَ سَبباً لإدْخَالِهم إيَّاهُم في جَهَنَّمَ، ودُخُولُهم فيها!، والعياذُ باللهِ.[2]

وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: (إِنَّ شَرَّ النَّاسِ ذُو الوَجْهَيْنِ، الَّذِي يَأْتِي هَؤُلاَءِ بِوَجْهٍ، وَهَؤُلاَءِ بِوَجْهٍ).

---

(١) **قلتُ**: ويدخُل في الدُّعاةِ مَنْ قَامَ بالفِتْنةِ في طَلَبِ الحُكْمِ، والْمُلْكِ مِنَ الخَوارج، والرَّوافِضِ، والإبَاضِيَّةِ، والإخوانية، والقطبية وغَيْرِهم مِمَّنْ لم يُوجدْ فِيهم شُروطُ الإمارةِ، والإمَامَةِ، والوُلاَيةِ، وهذا ظاهرٌ في الثَّوراتِ التَّي قامتْ في «تُونس»، و«اليمن»، و«لِيبيا»، و«سُوريا»، و«مِصْر»، وغيرِ ذَلِكَ.

وانظر: «مِرْقَاة الْمَفاتيح شرح مِشْكاة الْمَصَابيح» للقاري (ج٩ ص٢٥٨).

(٢) وانظر: «مِرْقَاة الْمَفاتيح شرح مِشْكاة الْمَصَابيح» للقاري (ج٩ ص٢٥٨ و٢٧٢)، و«الكَاشف عنِ حَقائق السُّنن» للطَّيِّبيِّ (ج١٠ ص٥١ و٦٠)، و«الْمِنْهَاج» للنَّوَوِيِّ (ج١٢ ص٢٣٧)، و«عَوْن الْمَعْبُود شرح سُنن أبي داود» للعظيم آبادي (ج١١ ص٣١٦).

أخرجه البُخَاريُّ في «صحيحه» (ج١٠ ص٤٧٤)، وَفِي «الأدبِ الْمُفْرِدِ» (ص١٤٨)، ومُسْلِمٌ في «صحيحه» (ج٤ ص١٩٥٨)، وأحمدُ في «الْمُسْند» (ج٢ ص٢٤٥)، وأبو داودَ في «سُننه» (ج٥ ص١٩٠)، وأبو إسحاق الهَاشِمِيُّ في «الأمالي» (ص٤٦)، ومالكٌ في «الْمُوطأ» (ج٢ ص٩٩١)، والخَطَّابِيُّ في «العُزْلةِ» (ص٣٠)، والتِّرْمِذِيُّ في «سُننه» (ج٤ ص٣٧٤)، والبَيْهَقِيُّ في «السُّنن الكُبرىٰ» (ج١٠ ص٢٤٦)، وفي «الأَرْبَعين الصُّغرىٰ» (ص١٥٥)، وأَبُو نُعَيْمٍ في «الحِلْية» (ج٥ ص٥٩)، والْمُقْرِئُ في «جُزءِ نافعِ بنِ أَبِي نُعَيْمٍ» (ص٤٠)، والبَغَوِيُّ في «شَرْحِ السُّنَّة» (ج١٣ ص١٤٥)، وابنُ أَبِي شَيْبَةَ في «الْمُصنَّف» (ج٨ ص٥٥٨)، والسَّمَرْقَنْدِيُّ في «تنبيهِ الغَافِلِينَ» (ص١٣١)، وهَنَّادُ في «الزُّهد» (ج٢ ص٥٥٧)، وابنُ أَبِي الدُّنْيَا في «الصَّمْتِ» (ص١٦٣)، والحُمَيْدِيُّ في «الْمُسْند» (ج٢ ص٨٠)، والخَرَائِطِيُّ في «مَساوِئِ الأَخْلاقِ» (ص١٣٩)، والقُضَاعِيُّ في «مُسند الشِّهابِ» (ج١ ص٣٥٤) من طُرقٍ عن أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ بِهِ.

قلتُ: والويلُ لهذا الصّنْفِ مِنَ النَّاسِ، يَوْمَ القِيَامةِ، واللهُ الْمُستعان.(١)

وَعَنْ أَنَسِ بنِ مَالِكٍ ﷺ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ لَيْلَةَ أُسْرِيَ بِهِ قَالَ: (رَأَيْتُ أَقْوَامًا تُقْرَضُ شِفَاهُهُمْ، وأَلْسِنَتُهُمْ(٢) بِمَقَارِيضَ مِنْ نارٍ -أَوْ مِنْ حَدِيدٍ- فَقُلْتُ: مَنْ هَؤُلَاءِ يَا جِبْرِيلُ؟

---

(١) **وهُم**: **الزَّنَادِقَةُ** في الدَّعوةِ إلىٰ اللهِ تعالىٰ، الَّذين يأتُونَ الْمُسلمين بوَجْهٍ، ويأتُونَ الْمُبتدِعِينَ، أو الكافِرِينَ بوجهٍ آخر، نعوذُ باللهِ مِنَ الخِذْلانِ.

(٢) لأنَّهم كانوا يتكلَّمُوا بشفاهِهم، وألسِنتهم بالباطل، ونصرة أهل الباطل فَوْقَ المنابرِ فكان لهم هذا العقابُ الشَديد.

قَالَ: هَؤُلَاءِ خُطَبَاءٌ مِنْ أُمَّتِكَ![1]. **وفِي رِوَايةٍ: (تُقْطَعُ أَلْسِنَتُهُمْ، وِشِفَاهُهُمْ بِمَقَارِيضَ مِنْ نَارٍ!).**

حديثٌ صحيحٌ

أخرجه أَبُو يَعْلَىٰ في «الْمُسْند» (ج٧ ص١١٨ و١٨٠)، والبَيْهَقِيُّ في «شُعَبِ الإيمان» (ج٩ ص٢٣٧) مِنْ طَرِيقَيْنِ عن مُعتمر بنِ سُليمانَ قالَ وحَدَّثَ أَبِي أَنَّ أَنَسًا حَدَّثَ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ فذكرَهُ.

قلتُ: وهذا سندُهُ صحيحٌ.

وتابعَهُ ابنُ المباركِ عن سُليمانَ التَّيْمِيِّ بِهِ.

أخرجه أَبُو نُعَيْمٍ في «الحِلْية» (ج٨ ص١٧٢) من طريقِ يُوسفَ بنِ سَعيدِ بنِ مسلم ثنا عبدُاللهِ بنُ مُوسىٰ ثنا ابنُ الْمُباركِ بِهِ.

وأخرجه أَبُو يَعْلَىٰ في «الْمُسْند» (ج٧ ص١٨٠)، وابنُ حِبَّان في «صحيحه» (ج١ ص١٣٥)، والبَيْهَقِيُّ في «شُعَبِ الإيمان» (ج٩ ص٢٣٨) من طريقِ مُحمَّدِ بنِ الْمِنْهَالِ حدَّثنَا يزيدُ بنُ زُرَيْعٍ عن هِشامِ بنِ أَبِي عبدِالله عن الْمُغِيرَةِ عن مالكِ بن دينارٍ عن أنسِ بن مالكٍ رضي الله عنه بِهِ.

قلتُ: وهذا سندُهُ حسنٌ.

---

(١) **قلتُ**: هؤلاءِ خُطباءٌ مِنْ أمَّةِ النَّبِيِّ مِن أهلِ الأهواء كانُوا يأمرُونَ النَّاسَ بالبِّر، ويَنْسَوْنَ أَنفسَهُم، وهُم يتلُون القُرآنَ والسُّنَّة، فهم لا يَعْقِلُونَ، ولا يَتُوبُونَ عَنِ البدعِ، والْمَعاصي، وهم الآن أَتْباعُ الجماعاتِ البدعيَّةِ، والجَمعياتِ الحِزْبيَّةِ؛ مِنْ «الإخْوانيَّةِ»، و«التُّراثِيَّةِ»، و«القُطْبِيَّةِ»، و«السُّرورِيَّةِ»، و«الدَّاعِشِيَّةِ»، و«اللاَّدِنيَّةِ»، و«الرَّبِيعيَّةِ»، و«الصُّوفيَّةِ»، و«الأشْعريَّةِ»، و«الإباضيَّةِ»، وغَيْرِهِم.

وتابعَهُ إبراهيمُ بنُ أَدْهم عن مالكِ بنِ دينار بهِ.

أخرجه أَبُو نُعَيْمٍ في «الحِلْية» (ج٨ ص٤٣) من طريقِ بَقِيَّةَ حدثنا إبراهيمُ بنُ أَدْهم بهِ.

وأخرجه البَيْهَقِيُّ في «شُعَبِ الإيمان» (ج٩ ص٢٣٩) من طريق مُسلمٍ حدَّثنا صَدَقَةُ عن مالكِ بنِ دينار عن ثُمامةَ بنِ عبدِالله بن أَنسٍ عن أنسِ بن مالكٍ ﷺ به.

وأخرجه أحمدُ في «الْمُسْند» (ج٣ ص١٢٠)، وعَبْدُ بنُ حُمَيْدٍ في «الْمُنتخب» (ص٣٦٧)، وأَبُو يَعْلَىٰ في «الْمُسْند» (ج٧ ص٦٩)، والبَغَوِيُّ في «شرح السُّنَّةِ» (ج٤ ص٣٥٣)، والخَطِيبُ البغداديُّ في «تاريخ بَغْداد» (ج٦ ص١٩٩)، وابنُ أَبِي شَيْبَةَ في «الْمُصنَّف» (ج١٤ ص٣٠٨)، وابنُ الْمُباركِ في «الزُّهد» (ص٢٨٢)، وابنُ أَبِي الدُّنيا في «الصَّمْتِ» (ص٢٤٩) من طريق حَمَّادِ بنِ سَلَمَةَ عن عليِّ بنِ زيدٍ عن أنسِ بن مالكٍ ﷺ به.

قلتُ: وهذا سندُهُ ضعيفٌ فيه عليُّ بنُ زيد بن جَدْعَان، وهو ضَعِيفٌ، كَمَا في «التَّقريب» لابنِ حَجَرٍ (ص٦٩٦).

وأخرجه البَيْهَقِيُّ في «شُعَبِ الإيمان» (ج٩ ص٢٣٩) من طريق المحاربيِّ أخبرنا سُفيانُ عن خالدِ بنِ سَلَمَةَ عن أنسِ بنِ مالكٍ ﷺ بِهِ.

وأخرجه ابنُ أَبِي الدُّنيا في «الصَّمْتِ» (ص٢٦٥) من طريق جَعفر بنِ سُليمان عن عُمَرَ بن نَبْهَان عن قَتَادَةَ عن أنس بنِ مالك ﷺ به.

قلتُ: فالخطباءُ هُم القُدْوةُ، والأُسْوةُ يأمرُونَ النَّاسَ بالْمَعْرُوفِ، ويَنْهُونهم عَنِ الْمُنْكَرِ، وهُم في أَعيُنِ النَّاسِ مِقياسُ الفَضائِلِ، والالتزامُ بِشَعائِرِ الدِّينِ، والالتزامُ بِالأَخْلاقِ.

فإذَا هُم لَمْ يُطَبِقُوا، ولم يَعْمَلُوا بِمَا قالُوا سَقَطَتْ هَيْبَتُهم مِنْ أَعْيُنِ النَّاسِ، وأَصْبَحُوا لأهلِ الأهواءِ حُجَّةٌ يُعلق عليها هؤلاءِ إفسادهُم، ويُبَرِرُونَ بها شَهواتهم؛ كَمَا هُو مُشاهدٌ.

فالقولُ بغيرِ عَملٍ زُخرفة لا فائدةَ فيهِ، وشعارٌ زائفٌ يُتاجرُ بِهِ أصحابُ الْمَنافعِ مِنَ الحزبيين، وغيرهِم، ويُتسترُ وراءَهُ كلُّ طامعٍ في الدُّنيا.

وما أحسنَ الاسْتِنكارُ مِنَ اللهِ تَعَالَىٰ علىٰ هذا الصَّنفِ، وأمثالهِم في قَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ (٢) كَبُرَ مَقْتًا عِنْدَ اللهِ أَنْ تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ﴾ [الصف:٢ و٣].

فالأخطاءُ إذا انْتشرتْ في الْمُجتَمعِ أفسدته؛ بل قَضتْ عليه، لهذا كانت للخُطباءِ الْمُتعالمين الْمُفسدِينَ هذه العقوبةُ التي يَنخلعُ لها القَلْبُ، ويطير لها الفؤادُ جزاء يستحقونَهُ مِنَ اللهِ تَعَالَىٰ، لإضلالهِم النَّاسَ بتعلِيمِهم العقائدَ الفاسدِةَ، والْمَناهجَ السِّياسية، والفتاوىٰ الباطلة، والأحاديثَ الضَّعيفة، والْمُنكرة، والقصصَ الْمَوضُوعة والباطلة، والأخطاءَ في الأَحكامِ الفقهيَّةِ[1]... نسأل اللهُ العافية والسَّلامة.

---

(١) وهذا شأنُ الخُطباءِ الْمُبتدعة فَوْقَ الْمَنابِرِ في هذا الزَّمانِ، نعوذُ باللهِ مِنَ الخِذْلاَنِ.

وَعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ﷺ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: (مِنْ أَشْرَاطِ السَّاعَةِ أَنْ يَقِلَّ العِلْمُ، وَيَظْهَرَ الجَهْلُ، وَيَظْهَرَ الزِّنَا، وتُشْرَبَ الخَمْرُ، وَتَكْثُرَ النِّسَاءُ، وَيَقِلَّ الرِّجَالُ، حَتَّىٰ يَكُونَ لِخَمْسِينَ امْرَأَةً القَيِّمُ الرَّجُلُ الوَاحِدُ).

أخرجه البُخَارِيُّ في «صحيحه» (ج١ ص١٧٨)، وفي «خَلْقِ أفعالِ العِبَادِ» (ص١٠٧)، ومُسْلِمٌ في «صحيحه» (ج٤ ص٢٠٥٦)، والتِّرْمِذِيُّ في «سُننهِ» (ج٤ ص٤٩١)، وأحمدُ في «الْمُسْند» (ج٣ ص٩٨)، والطَّيَالِسِيُّ في «الْمُسْند» (ص١٦٦)، وأَبُو نُعَيْمٍ في «الحِلْية» (ج٦ ص٢٨)، وعَبْدُ بنُ حُمَيْدٍ في «الْمُنتخب» (ص٣٥٩)، والبَيْهَقِيُّ في «الْمَدْخل» (ج١ ص١٥١)، وابنُ عَبْدِالبَرِّ في «جامع بيان العلم» (ج١ ص١٥١)، والبَغَوِيُّ في «شرح السُّنَّةِ» (ج١٥ ص٢٤)، وابنُ مَاجَه في «سُننهِ» (ج٢ ص١٣٤٣)، وأَبُو الشَّيْخِ في «الفوائدِ» (ص٣٥)، وأبو بكر الشَّافِعِيُّ في «الفوائد» (ج١ ص٣٨٢)، والشَّجَرِيُّ في «الأمالي» (ج٢ ص٢٥٧)، وابنُ جَمَاعة في «مشيختهِ» (ج١ ص٣٩٣)، والنَّسَائِيُّ في «العلم» (ص١٨٦)، والْمَرَاغِيُّ في «مشيختهِ» (ص٤٦٣) من طريقين عَنْ أنسِ بن مالكٍ ﷺ بهِ.

قلتُ: فمِنْ أشراطِ السَّاعةِ أن يَقِلَّ العلمُ، ويفشُوَ الجَهْلُ.(١)

قال الفقيه ابنُ بَطَّالٍ ﷺ **في «شرح صحيح البُخَارِيُّ» (ج١٠ ص١٣)**: (هذا كلُّهُ إخبارٌ مِنَ النَّبِيِّ بأشراطِ السَّاعَةِ، وقَدْ رَأَينا من هذه الأشراطِ عَيانًا وأَدْرَكْنَاهَا، فَقَدْ

(١) وانظر: «فتح الباري» لابنِ حَجَرٍ (ج١٣ ص١٦).

قلتُ: وعندما يقلُّ العلمُ في النَّاسِ، ينتشرُ الجهلُ، ثم بينهم يخرجُ **دعاةُ الزَّندقةُ**، والعياذُ باللهِ.

نَقَصَ العِلْمُ، وظَهَرَ الجهلُ، وأُلقِيَ بالشحِّ فِيْ القُلوبِ، وعَمَّتِ الفِتَنِ، وكَثُرَ القَتْلُ).[1] اهـ

وَعَقَّبَ علىٰ ذلك الحافظُ ابنُ حَجَرٍ في «فتحِ الباري» (ج١٣ ص١٦): (الَّذِي يَظْهَرُ أَنَّ الَّذِي شَاهَدَهُ كَانَ مِنْهُ الْكَثِيرُ، مَعَ وُجُودِ مُقَابِلِهِ، وَالْمُرَادُ مِنَ الْحَدِيثِ اسْتِحْكَامُ ذَلِكَ، حَتَّىٰ لَا يَبْقَىٰ مِمَّا يُقَابِلُهُ إِلَّا النَّادِرُ، وَإِلَيْهِ الْإِشَارَةُ بِالتَّعْبِيرِ بِقَبْضِ الْعِلْمِ، فَلَا يَبْقَىٰ إِلَّا الْجَهْلُ الصِّرْفُ، وَلَا يَمْنَعُ مِنْ ذَلِكَ وُجُودُ طَائِفَةٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ، لِأَنَّهُمْ يَكُونُونَ حِينَئِذٍ مَغْمُورِينَ فِي أُولَئِكَ). اهـ

قلتُ: والمرادُ بالعلمِ هنا علمُ الكِتَابِ والسُّنةِ، وهو العلمُ الْمُوروثُ عَنِ الأنبياءِ عليهم السَّلامُ؛ فإنَّ العُلماءَ هُم ورثةُ الأنبياءِ، وبذَهابِهم يذهبُ العلمُ، وتموتُ السُّننُ، وتَظْهرَ البِدَعُ، ويَعُمُّ الجَهْلُ[2]، والعياذُ باللهِ.

قالَ الحافظُ الذَّهَبِيُّ رحمه الله في «تذكرةِ الحُفَّاظ» (ج٣ ص١٠١٣)؛ بعد ذكره لطائفةٍ مِنَ العُلماءِ: (وما أُوتُوا مِنَ العلم إلاَّ قَليلًا، وأَمَّا اليومُ فَمَا بَقِيَ مِنَ العُلومِ القليلة إلاَّ القَليلُ، في أُناسٍ قليل، ما أقلُّ مَنْ يعملُ منهم بِذَلِكَ القليل، فحسبُنا اللهُ، ونعمَ الوكيل). اهـ

---

(١) **قلتُ**: يمكنُ أن تكونَ قلةُ الرِّجالِ من اشْتدادِ الفِتَنِ، وتَرادفِ الْمِحَنِ، فيقتلُ الرِّجالَ، واللهُ الْمُستعانُ.

وانظر: «شرح صحيح البُخَارِيِّ» لابنِ بَطَّالٍ (ج٧ ص٣٥٧).

(٢) وانظر: «أشراط السَّاعة» للوابل (ص١٣٣).

قالَ أبو عبدالرَّحمن الأثريُّ: وإذا كانَ هذا في عَصْر الذَّهَبِيِّ؛ فما بالُكَ بزمانِنَا هذا؟. فإنَّهُ كُلَمَّا بَعُدَ الزمانُ مِنْ عهدِ النَّبوةِ قَلَّ العلمُ، وكَثُرَ الجهلُ، فإنَّ الصحابةَ رَضِيَ اللهُ عنهم كانُوا أعلمُ هذه الأمة، ثُمَّ التابعين، ثُمَّ تابعيهم، وهُم خيرُ القُرون.(١)

قلتُ: ونَقْصُ العِلْمِ، وظُهورُ الجهلُ في النَّاس هذا بسببِ تَركِهِم طلبَ العِلْمِ خاصةً، والرِّضَىٰ بالجَهْلِ، ومِنْ هُنَا فلا بدَّ أن يتسَاوُوا إذا كُانوا جُهالاً، وبعدَ ذَلِكَ لا يَرْضَىٰ أحدٌ منهم أنْ يَرْجِعَ إلىٰ الآخرِ، فيتَفَرَّدُّ كُلُّ واحدٍ برأيْهِ، ويُعْجِبُ بِهِ، فيقعَ الخلافُ فيهم، وتعُمَّ الفتنُ فِيمَا بينهم، حتَّىٰ يَصل بِهِم الأمرُ إلىٰ القَتْلِ، اللَّهُمَّ سلِّم سلِّم.

ومَعْنَىٰ ذَلِكَ تقاربُ أحوالِ النَّاس في قِلَّةِ الدِّينِ، والعِلْمِ؛ حتَّىٰ لا يكونُ فيهم مَنْ يأمُرُ بمعرُوفٍ، ولا يَنْهَىٰ عن مُنْكَرٍ إلا ما أُشْرِبَ مِنْ هَواهُ!؛ أَيْ: إذا أرادَ، وذلكَ لَغَلَبَةِ الأهواءِ في النَّاسِ في آخِرِ الزَّمانِ، هذا كلُّه إخبارٌ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ بأَشْراطِ السَّاعَةِ، وقَدْ رَأَيْنَا هذهِ الأشراطَ عِيَانـًا وأَدْرَكْنَاهَا فِي هذا الزَّمانِ، فقد نَقَصَ العِلْمُ، وظَهَرَ الجَهْلُ، وعَمَّتْ الفِتَنِ، وكَثُرَ القَتْلُ، وليس في الحديثِ ما يُحتاجُ إلىٰ تَفْسِيرٍ، واللهُ الْمُستعانُ.(٢)

وبَوَّبَ الإمَامُ البُخَارِيُّ رحمه الله في «صحيحه» (ص١٢١٨): بَابُ؛ ظُهُورِ الفِتَنِ.

وبَوَّبَ الإمَامُ البُخَارِيُّ رحمه الله في «صحيحه» (ص١٢١٨): بَابٌ؛ لاَ يَأْتِي زَمَانٌ إِلَّا الَّذِي بَعْدَهُ شَرٌّ مِنْهُ.

---

(١) وانظر: «أشراط السَّاعة» للوابل (ص١٣٣).

(٢) وانظر: «شَرْحَ صَحيح البُخَارِيِّ» لابنِ بَطَّالٍ (ج١٠ ص١٣).

وبَوَّبَ الإمَامُ البُخَارِيُّ رحمه الله **في «صحيحه»** (ص١٢٢٢): بَابُ؛ التَّعَوُّذِ مِنَ الفِتَنِ.

وقالَ الإمَامُ الطَّحَاوِيُّ رحمه الله: (قد يكونُ مَعناهُ في تَرْكِ طَلَبِ العِلْمِ خَاصةً، والرِّضَا بالجَهْلِ، وذلكَ أنَّ النَّاسَ لا يَتَسَاوُونَ في العِلْمِ؛ لأنَّ دَرَجَ العلمُ تَتَفَاوتُ، قالَ اللهُ تَعَالَىٰ: ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِىٰ عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾ [يوسف: ٧٦] وإنَّمَا يَتَسَاوُونَ إذا كَانُوا جُهالاً).[1] اهـ

قلتُ: فإذا تَسَاوُوا فِي الجَهْلِ هَلَكُوا وهذا الْمَسْلَكُ **مَسْلكُ الزَّنادقةِ وأتْباعِهم** مِنَ النَّاسِ، نَعوذُ باللهِ مِنَ الخِذْلاَنِ.

فعَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ العَاصِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: (إِنَّ اللهَ لاَ يَقْبِضُ العِلْمَ انْتِزَاعًا يَنْتَزِعُهُ مِنَ العِبَادِ، وَلَكِنْ يَقْبِضُ العِلْمَ بِقَبْضِ العُلَمَاءِ، حَتَّىٰ إِذَا لَمْ يُبْقِ عَالِمًا اتَّخَذَ النَّاسُ رُءُوسًا[2] جُهَّالًا، فَسُئِلُوا فَأَفْتَوْا بِغَيْرِ عِلْمٍ، فَضَلُّوا وَأَضَلُّوا).

أخرجه البُخَارِيُّ في «صحيحه» (١٠٠)، ومُسْلِمٌ في «صحيحه» (٢٦٧٣)، والفِرَبْرِيُّ في «زَوَائِدِهِ عَلَىٰ صَحيحِ البُخَارِيِّ» (ص٢٣) من طرِيقِ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ العَاص رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا بِهِ.

---

(١) وانظر: «شَرْحَ صَحيح البُخَارِيِّ» لابنِ بَطَّالٍ (ج١٠ ص١٣).

(٢) **قلتُ**: وهذا بسببِ قِلَّةِ دينهِم، فيتَّخذُ هؤلاءِ الأتباع الجَهلة **رُؤُوسَ الزَّنْدقةِ** لَهم قُدوةً في الدَّعوةِ، فيتكلَّمونَ في الدِّينِ بغيرِ علمٍ، فضلُّوهُم، والعياذُ باللهِ.

قال الإمامُ الطَّرْطُوشِيّ في «الحَوادثِ والبِدَعِ» (ص٥٣): (فتدَبَّرُوا هذا الحديثَ؛ فإنَّه يدلُّ علىٰ أنَّهُ لا يُؤتىٰ النَّاس قطُّ من قِبَلِ عُلَمائِهم، وإنَّمَا يؤتونَ من قِبَلِ أَنَّهُ إذا ماتَ عُلماؤُهم؛ أفتىٰ مِنْ لَيْسَ بعالمٍ، فيؤُتَىٰ النَّاس من قِبَلِهِ). اهـ

وقال العلامةُ الشَّاطِبِيُّ رحمه الله في «الاعتصام» (ج٣ ص١٢٨) -في المُتعالمِ الَّذي يُعد رأيه رأيًا، وخِلافَه خِلافًا-: (وَلَكِنْ تَارَةً يَكُونُ ذَلِكَ فِي جُزْئِيٍّ، وَفَرْعٍ مِنَ الْفُرُوعِ، وَتَارَةً يَكُونُ فِي كُلِيٍّ، وأَصْلٍ مِنْ أُصُولِ الدِّينِ، فَتَارَةً آخِذًا بِبَعْضِ جُزْئِيَّاتِ الشَّرِيعَةِ فِي هَدْمِ كُلِّيَّاتِهَا، حَتَّىٰ يَصِيرَ مِنْهَا مَا ظَهَرَ لَهُ بَادِيَ رَأْيِهِ، مِنْ غَيْرِ إِحَاطَةٍ بِمَعَانِيهَا، وَلَا رُسُوخٍ فِي فَهْمِ مَقَاصِدِهَا، وَهَذَا هُوَ الْمُبْتَدَعُ، وَعَلَيْهِ نَبَّهَ الْحَدِيثُ الصَّحِيحُ أَنَّهُ ﷺ قَالَ: (لَا يَقْبِضُ اللهُ الْعِلْمَ انْتِزَاعًا يَنْتَزِعُهُ مِنَ النَّاسِ...الحديث). اهـ

قلتُ: وهذا هو الرَّجُلُ التَّافِهُ الَّذي يتكلمُ في أحكامِ الدِّينِ بلا عِلْمٍ، بل بآراءٍ وسَفَهٍ، واللهُ الْمُستعانُ.

فعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: (سَيَأْتِي عَلَىٰ النَّاسِ سَنَوَاتٌ خَدَّاعَاتُ، يُصَدَّقُ فِيهَا الْكَاذِبُ، وَيُكَذَّبُ فِيهَا الصَّادِقُ، وَيُؤْتَمَنُ فِيهَا الْخَائِنُ، وَيُخَوَّنُ فِيهَا الْأَمِينُ، وَيَنْطِقُ فِيهَا الرُّوَيْبِضَةُ. قِيلَ: وَمَا الرُّوَيْبِضَةُ[1]؟ قَالَ: الرَّجُلُ[1] التَّافِهُ[2] يَتَكَلَّمُ فِي أَمْورِ الْعَامَّةِ).

---

(١) الرُّويبضة: تصغير الرابضة، وهو العاجزُ الَّذي رَبَضَ عن مَعالي الأمورِ، وقَعَدَ عن طَلَبِهَا، كما قَعَدَ الْمُتعالمُ عن طلب العلمِ، ومَعَ هذا يتصدرُ.

وانظر: «النِّهاية في غريب الحديث» لابنِ الأَثِيرِ (ج٢ ص١٨٥).

وفي رِوَايةٍ: (السَفِيهُ يَتكَلَّمُ في أَمْرِ النَّاسِ).

حديثٌ حسنٌ

أخرجه ابنُ مَاجَه في «سُنَنه» (ج٢ ص٣٣٩)، وابنُ أَبِي شَيْبَةَ في «الْمُسْنَد» (ج١٠ ص٢٨٧ -الإتحاف)، والشَّجَرِيُّ في «الأمالي» (ج٢ ص٢٥٦)، وابنُ حبيب الأندلسي في «أشراط السَّاعة» (ص٨٢)، والخَرَائِطِيُّ في «مكارم الأخلاق» (ج١ ص١٨٥) من طريق عبد الملك بن قُدامة الجُمَحِي عن إسحاق بن أبي الفُرَاتِ عن الْمَقْبُرِيّ عن أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ به، بدون زيادة عن (أبيه) في الإسناد.

قلتُ: وهذا سندُهُ ضعيفٌ فيه عبدُ الملك بنُ قُدامةَ الجُمَحِيّ، وهو ضعيف. وإسحاقُ بنُ أبي فُرَات مجهولٌ، وضعفه البُوصَيري في «إتحاف الخيرة» (ج١٠ ص٢٨٧).

وانظر «الميزان» للذَّهَبِيّ (ج٢ ص١٦٦) و«التقريب» لابنِ حَجَرٍ (ص١٣١)، و«مِصْباح الزُّجاجة» للبُوصيريّ (ج٤ ص١٩١).

=

(١) يقصدُ بذلِكَ الرَّجل المتعالم الجاهل الَّذي يتكلمُ في أحكامِ الدِّين بلا علم كـ (السِّياسيِّ، والْمُثقفِ، والجامعيِّ، والدكتور، والْمُفكرِ...)، وللأسف أنَّ هذا الرجلُ الجاهلُ يُؤتمنُ علىٰ الأعمالِ الخيريَّةِ، والْمُسئوليةِ، ومُساجدِ اللهِ، من خطابةٍ، وإمامةٍ، وتأذينٍ، فَيُؤْتَمَنُ الخائن، ويُخَوَّنُ الأمين، والله المستعان.

وانظر: «التَّعالم» للشَّيْخِ بكر بنِ عبدالله (ص٦).

(٢) والتّافِه: الخسيس الحقير.

وانظر: «النِّهاية في غريب الحديث» لابنِ الأَثِيرِ (ج٢ ص١٨٥).

وأخرجه أحمد في «الْمُسند» (ج٢ ص٢٩١)، والحاكم في «الْمُستدرك» (ج٤ ص٤٦٥)، والمِزِّيّ في «تُحفة الأَشْراف» تعليقاً (ج٩ ص٤٦٩)، وابنُ غيْلَان في «الغَيْلانيّات» (٣١٠)، والشَّجريُّ في «الأمالي» (ج٢ ص٢٦٥ و٢٧٣)، وابنُ تَيْمِيَّة في «الأبدال العوالي» (ص٦٤) من طُرُقٍ عن يزيد بنِ هارون عن عبد الملك بنِ قُدامة عن إسحاقَ بنِ أبي الفُرَات[1] عن سعيدِ بنِ أَبِي سَعيدٍ الْمَقْبُرِيّ عن أبيه عن أَبِي هُرَيْرَةَ به. بزيادة عن (أبيه) في الإسناد.

قالَ الحافظُ المِزِّيُّ في «تُحفة الأشرافِ» (ج٩ ص٤٦٩) بعد أنْ عزا الحديثَ لابنِ مَاجَة: (رواه محمدُ بنُ عبدالملك الدَّقِيقِيّ عن يزيد بن هارون قال عن (أبيه) عن أَبِي هُرَيْرَةَ).

قلتُ: وللحديثِ طُرُقٌ أُخرىٰ يتقوىٰ بها.

فأخرجه أحمد في «الْمُسند» (ج٢ ص٢٣٨) من طريق فُلَيْحٍ عن سعيد بن عُبَيْد بن السَّباق عن أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ به.

قلتُ: وهذا سندُهُ لاَ بَأْسَ بِهِ، فيه فُلَيْح وهو ابن سليمان الخُزَاعِي، وهو صدوقٌ فيه كلامٌ مِنْ قِبَلِ حِفظِهِ.

وله شاهدٌ: أخرجه أحمد في «الْمُسْند» (ج٣ ص٢٣٠) من طريق محمَّدِ بنِ إسحاقَ عن مُحمَّد بن الْمُنْكَدِر عن أنسِ بن مالكٍ ﷺ به وفيه (الفُوَيْسِقُ) بدل (التَّآفِه).

---

(١) **قلت**: وقد سَقَطَ إسحاقُ من بعضِ الأسانيدِ؛ فتنبه.

قلتُ: وهذا سندُهُ فيه مُحَمَّدُ بنُ إسحاقَ، وهو مُدَلِّسٌ.

لكن صَرَّحَ بالتَّحْدِيثِ فِي رِوَايةِ البَزّارِ.

فأخرجه أحمد في «الْمُسند» (ج٣ ص٢٢٠)، والطَّحَاوِيُّ في «مُشْكل الآثار» (ج١ ص٤٠٥)، وابنُ أَخِي مِيمِي الدَّقاق في «الفوائد» (ص٢٥١)، والبَزَّارُ في «الْمُسند» (ج٧ ص١٤٧)، وعبدُالله بنُ أحمدَ في «الزَّوائد» (١٢٨٨٧)، وأَبُو يَعْلَىٰ في «الْمُسند» (ج٦ ص٣٧٨)، وعبد الحقّ الإشبيلي في «الأحكام الشرعيَّة الكبرىٰ» (ج٤ ص٥٤٢)، وابنُ عديٍّ في «الكامل» (ج٦ ص٢١١٨) من طريق مُحمَّدِ بنِ إسحاقَ حَدَّثني عبدُ الله بنُ دينار عن أنسِ بنِ مالكٍ ﷺ به.

قلتُ: وهذا سندُهُ حسنٌ، وجود إسناده ابن حجر في «فتح الباري» (ج١٣ ص٨٤).

وقالَ الهَيْثَمِيُّ في «الزَّوائد» (ج٧ ص٨٨٤): (رواه البَزَّارُ، وقد صَرَّحَ ابنُ إسحاقَ[1] بالسَّماعِ من عبدِ الله بنِ دينار، وبقية رجاله ثقات). اهـ

وأخرجه عبد الرزاق في «المصنف» (٢٠٨٠٣) عن عبد الله بن دينار مرسلاً به.

وأخرجه نُعيم بنُ حَمَّاد في «الفتن» (ص٣٦٠) من وجه آخر عن أنس بن مالك ﷺ به.

وإسنادُهُ تالف.

---

(١) وابنُ إسحاق حافظٌ كبيرٌ، واسِعُ الرِّواية، وقد ذكَرَهُ ابنُ المدينيُّ في الذين مدارُ الإسناد عليهم في «العِلَلِ» (ص٣٦ و٣٧).

وانظر: «التاريخ» لابنِ مَعِينٍ (٥٦٥)، و«السُؤالات» للبَرْذَعِيِّ (ص٣١١)، و«العِلَل» لابنِ أَبِي حَاتمٍ (٢٧٩٢).

وأخرجه الطبرانيُّ في «المعجم الأوسط» (٣٢٥٨) من وجه آخر أيضـًا عن أنس بن مالك ﷺ به.

وإسناده واه أيضـًا.

وذكره الهَيْثَمِيُّ في «مَجْمَع البحرين» (ج٧ ص٢٥٧).

وله شاهدٌ آخر:

أخرجه البَزَّارُ في «الْمُسند» (ج٧ ص١٤٧)، وأَبو يَعْلَىٰ[1] في «الْمُسند الكبير» (ج٥ ص٨٩ - الْمَطَالَب)، والخطيبُ في «مسألةِ الاحْتِجاجِ بالشَّافِعِيّ» (ص٣٤)، والطَّبَرَانِيُّ في «الْمُعْجم الكبير» (ج١٨ ص٥٦)، وفي «مُسند الشَّامِيين» (ج١ ص٥١)، والطَّحَاوِيُّ في «مُشْكل الآثار» (ج١ ص١٣٢)، وابنُ عساكر في «تاريخ دمشق» (ج٥٨ ص٤٧)، والسِّلفيُّ في «مُعجم السَّفر» (٥٦٢)، وعبد الحق الإشبيلي في «الأحكام الشَّرعية الكبرىٰ» (ج٤ ص٥٤٢) من طُرُقٍ عن إبراهيمَ بنِ أبي عَبْلة عن أبيهِ عن عَوْفِ بنِ مالك الأَشْجَعِيّ ﷺ به.

---

(١) وفيه عند أَبِي يَعْلَىٰ في تفسير الرُّويبضة: (مَنْ لاَ يُؤْبَهُ لَهُ).

قلتُ: يقصدُ بذلك الجاهل الْمُتعالم.

وانظر: «التعالم» للشَّيْخِ بِكر بنِ عبدالله (ص٦).

قلتُ: وهذا سندُهُ فيه شِمْر بنُ يَقْظَان، وهو والدُ إبراهيمَ بنِ أبي عَبْلَة، لم يروِ عنه إلاَّ ابنُهُ، ولم يُوثقه غير ابنِ حِبَّان في «الثِّقات» (ج٤ ص٣٧٦)، وذكرَهُ ابنُ أَبِي حَاتِمٍ في «الجرح والتَّعْديل» (ج٤ ص٣٧٦)، وباقي رجاله ثقات.

قلتُ: فمثلُه حسنٌ فِي الْمُتابعاتِ.

وقالَ البُّوصيريُّ في «إتحاف الخِيرة» (ج١٠ ص٢٨٧): (رواه أَبُو يَعْلَىٰ الْمَوْصِلي، والبَزَّارُ بسندٍ واحدٍ رواتُه ثقات).

والحديث حَسَنَّهُ الشَّيْخُ الأَلْبَانِيُّ في «الصَّحيحة» (ج٤ ص٥٠٨).

قال الشَّاطِبِيّ رحمه الله في «الاعتصام» (ج٢ ص٦٨١): (قالوا: هو الرَّجلُ التَّافهُ الحَقِيرُ يَنْطق في أمُورِ العامَّةِ، كأنَّه ليسَ بأهلٍ أنْ يتكلَّمَ في أمُورِ العامّةِ، فيتكلّم).اهـ

وقالَ أَبُو مَنْصُور السّمْعَانِيّ رحمه الله في «غَرَائِبِ الأَحْادِيثِ» (ج٢ ص٥٢٧): (تفسيرُ الرُّوَيْبِضَةِ مَذْكورٌ في الحديثِ، وكأنّهُ في الأصلِ تْصغِيرِ الرَّابِضَةِ وهي الدّابةُ التي تَرْبِضُ فلا تتحرّك، فَشَبّهَ الرّجَل الدُّونَ به.[1]

وأمّا التّافِه فهو: الخَسِيسُ، الخَامِلُ من الناسِ، ولذلك كُلُّ خَسِيسٍ تافِهٍ).اهـ

قلتُ: فتأمل أيها الدَّاعية الجاهل هذا الكلام جيداً.

---

(١) فَرَبَضَ عن (العلم الشَّرعي)، فلم يطلبْهُ علىٰ الحَقيقةِ عند العُلماءِ الرَّبانيين مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ والجَماعةِ، ولم يبحثْ في مَسائلِ علمِ الأحكامِ، فهو جامدٌ لا يتحرَّك، لأنَّ هذا العلمُ هو الذي يُؤصل في العبدِ البحثِ في الفقهِ الصَّحيحِ.

فهو رَبَضَ علىٰ (العلم الآكاديمي) علم الجامعاتِ، وعلم الشَّهاداتِ، وهذا العلمُ يُؤصل في العبدِ الجهلِ المركبِ بعلمِ الشَّريعةِ الْمُطهرةِ، واللهُ الْمُستعانُ.

قال ابنُ عبد البَرِّ رحمه الله **في «جامع بيان العلم» (ج٢ ص١١٤٠)**: (واعلم يا أخي أن السَّنن والقُرآن، هما أصلُ الرَّأْي والعِيَارِ عليه، وليس الرَّأي بالعِيَار علىٰ السُّنة، بل السُّنة عِيار عليه، ومن جَهِلَ الأصل لم يُصب الفَرْع أبداً). اهـ

قلتُ: والمقصودُ أنَّ علىٰ أمثالِ هؤلاءِ الدُّعاةِ الجُهالِ أن لا يَرْكَبُوا رؤوسَهُم، فَيَدْعُوْا ويجتهِدُوا بجهلٍ، ونشاطٍ مُجرد من العلمِ فيأثموا.

وَعَنْ أَبِي بَرْزَةَ رضي الله عنه **عَنِ النَّبِيِّ** ﷺ **قَالَ: (إِنَّ مِمَّا أَخْشَىٰ عَلَيْكُمْ شَهَوَاتِ الْغَيِّ فِي بُطُونِكُمْ، وَفُرُوجِكُمْ، وَمُضِلَّات الْهَوَىٰ). وَفِي رِوَايَةٍ: (وَمُضِلاَّتِ الفِتَنِ).**

حديثٌ صحيحٌ

أخرجه أحمدُ في «الْمُسْنَد» (ج٤ ص٤٢٠)، والأَصْبَهانيُّ في «الحُجَّةِ» (ج١ ص٢٥٠)، وابنُ أَبِي عَاصِمٍ في «السُّنةِ» (ج١ ص١٢)، والبَيْهَقِيُّ في «الزُّهد الكبير» (٣٧٢)، و(٣٧٣)، والدُّولَابِيُّ في «الكُنىٰ والأسماء»[1] (ج١ ص١٥٤) والبَزَّارُ في «الْمُسْند» (ج٩ ص٢٩٢)، والطَّبَرَانِيُّ في «الْمُعْجمِ الأَوْسَطِ» (ج٢ ص٢١)، وفي «الْمُعْجَمِ الصَّغيرِ» (ج١ ص٣٠٩)، وأَبُو نُعَيْمٍ في «الحِلْية» (ج٢ ص٣٢)، والهَرَويُّ في «ذَمِّ الكلام» (ج١ ص٣٨٢)، وابنُ الجَوْزِيِّ في «جامع المسانيد» (ج٧ ص٢١٤)،

---

(١) ووقعَ في المطبُوعِ مِن كتابِ: «الكُنىٰ» في الإسناد تحريفانِ:

الأولُ: تحرَّفَ أبو الأَشْهَبِ إلىٰ ابنِ الأَشْعث.

والثَّاني: تَحرَّفَ أبو بَرْزَةَ إلىٰ أَبِي هُرَيْرَةَ، والحديثُ لا يعرفُ إلاَّ بأبي بَرْزَةَ.

وفي «ذمِّ الهَوَىٰ» (ص٢٣) من طرق أَبِي الأَشْهَبِ العُطَارِدِيِّ عن أَبِي الحَكَمِ البُنَانِيّ عن أَبِي بَرْزَةَ ﷺ به.

قلتُ: وهذا سندُهُ صحيحٌ، رجالهُ كلُّهم ثقات، وقد صحَّحَهُ الشَّيْخُ الأَلْبَانِيّ في «ظِلَال الجنَّة» (ج١ ص١٢).

وقال الطَبَرَانِيُّ: لا يُرْوَىٰ عن أَبِي بَرْزَةَ إلاَّ بهذا الإسنادِ، تفرَّدَ بِهِ أَبُو الأَشْهَبِ.

وذكرَهُ الهَيْثَمِيُّ في «الزَّوائد» (ج١ ص١٨٨) ثُمَّ قَالَ: رواهُ أحمدُ، والبَزَّارُ، والطَّبَرَانِيُّ في الثَّلاثةِ، ورجالُهُ رجالِ الصَّحيحِ.

قلتُ: وهذا الصِّنْفُ (**صَاحِبُ الهَوَىٰ**) اغترَّ بستر اللهِ تعالىٰ عليه، وحلمهِ عنه، وإمهالهِ إياهُ، فانْبعثَ في الْمُخالفاتِ الشَّرعيَّةِ يتبعُ فيها مُضِلاّت الهَوَىٰ لَيْلاً وَنَهَاراً[1]، ولم يَرْعو، ولا يَدْرِي هذا المسكينُ أن إمهالَ اللهُ تَعَالىٰ له ليزدادُ بالإمهالِ إثمـًا، أو لعله يتوبَ ويَرْجِع، ولجهلِ هذا بِحقيقتِهِ يظنُّ أن تمكنَهُ مِنَ الْمُخالفاتِ للكِتَابِ، والسُّنةِ، وعُلماءِ الأُمَّةِ عِنَاية مِنَ اللهِ تَعالىٰ به، والله يُمْهِلُ، ولا يُهْمِلُ، اللَّهُمَّ سلِّم سلِّم.

فَعَنِ الْحَسَنِ البَصْرِيِّ رحمه الله قَالَ: فِي قِوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿أَفَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إلهه هَوَاهُ﴾ [الجاثية:٢٣] (الْمُنَافِقُ يَعْبُدُ هَوَاهُ، لَا يَهْوَىٰ شَيْئًا إِلا رَكِبَهُ).

أثرٌ صحيحٌ

---

(١) **قلتُ**: وأكثرُ بلاء النَّاسِ مِنْ قِبَلِ فُرُوجِهم، وألسِنَتِهم، وأهوائِهم، والعياذُ باللهِ.
وانظر: «شرح صحيح البُخَارِيّ» لابنِ بَطَّالٍ (ج٨ ص٤٢٨).

أخرجه ابنُ الجَوْزِيِّ في «ذَمِّ الَهوَىٰ» (ص٢١)، والفِرْيَابِي في «صِفَةِ الْمُنَافِقِ» (ص٦٠)، والذَّهَبِيُّ في «السِّير» (ج٤ ص٥٧٠)، وأَبُو نُعَيْمٍ في «أخبارِ أَصْبهان» (ج١ ص٩٩) من طريق شَيْبان بنِ فَرُّوخ قال: حدثنا مُبارك بنُ فَضَالة قال: حَدَّثنا الحَسنُ البَصْرِيُّ بهِ.

قلتُ: وهذا سندُهُ حسنٌ.

وأخرجه ابنُ الجَوْزِيِّ في «ذَمِّ الَهوَىٰ» (ص٢٢)، والفِرْيَابِيُّ في «صِفَةِ الْمُنَافِقِ» (ص٦١) من طريق شُعَيْبِ بْنِ حَرْبٍ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو الأَشْهَبِ عَنِ الْحَسَنِ البَصْرِيِّ به.

قلتُ: وهذا سندُهُ صحيحٌ.

وذكرَهُ ابنُ رَجَبٍ في «جامعِ العُلُومِ والحِكَمِ» (ج١ ص٥٥٤).

فالْمُبْتَدِعُ الزِّنْدِيقُ لا يَهْوىٰ شَيْئًا مِنَ البِدَعِ إلاَّ فَعَلَهَا، والعياذُ باللهِ.

قال تعالىٰ: ﴿وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَىٰ فَيُضِلَّكَ عَنْ سَبِيلِ اللهِ﴾ [ص٢٦].

قلتُ: فيَتَدَبَّرُ العبدُ عِزَّ الْغَلَبَةِ، وَذُلَّ الْقَهْرِ، فَإِنَّهُ مَا مِنْ أَحَدٍ غَلَبَ هَوَاهُ إِلا أَحَسَّ بِقُوَّةِ عَزٍّ، وَمَا مِنْ أَحَدٍ غَلَبَهُ هَوَاهُ إِلا وَجَدَ فِي نَفْسِهِ ذُلَّ الْقَهْرِ.[1]

قالَ الحافظُ ابْنُ رَجَبٍ رحمه الله **في «رسالةِ: كَلِمَةِ التَّقوىٰ» (ص٣٥)**: (وَقد وَرَدَ إِطْلَاقُ الآلهِ علىٰ الْهَوَىٰ المتَّبع، قَالَ اللهُ تَعَالَىٰ: ﴿أَفَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إلهه هَوَاهُ﴾ [الجاثية:٢٣]). اهـ

---

(١) انظر: «ذمَّ الهَوَىٰ» لابنِ الجَوْزيِّ (ص٢٠).

وقال الإمامُ ابنُ القَيِّمِ رحمه الله في «الدَّاء والدَّواء» (ص٢٨١): (فَمَنْ لَمْ يَكُنْ إِلَهُهُ مَالِكَهُ وَمَوْلَاهُ، كَانَ إِلَهُهُ هَوَاهُ، قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿أَفَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ وَأَضَلَّهُ اللهُ عَلَىٰ عِلْمٍ وَخَتَمَ عَلَىٰ سَمْعِهِ وَقَلْبِهِ وَجَعَلَ عَلَىٰ بَصَرِهِ غِشَاوَةً فَمَنْ يَهْدِيهِ مِنْ بَعْدِ اللهِ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾ [الْجَاثِيَةِ: ٢٣]). اهـ

قلتُ: فتأمَّلوا كيفَ اتِّباع الهَوَىٰ، وإلىٰ أين يَنْتَهي بصَاحِبِهِ؟!، وهو أصلُ الزَّيْغِ عَنِ الصِّراطِ الْمُستقِيمِ.(١)

فَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا قَالَ: (الهَوَىٰ كُلُّهُ ضَلَالَةٌ).(٢)

قال العلاَّمة الشَّاطِبِيُّ رحمه الله في «الاعتصام» (ج٣ ص٢٤١): (اتِّبَاعُ الْهَوَىٰ، وَهُوَ الَّذِي نَبَّهَ عَلَيْهِ قَوْلُهُ تَعَالَىٰ: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ﴾ [آل عمران: ٧]، وَالزَّيْغُ: هُوَ الْمَيْلُ عَنِ الْحَقِّ اتِّبَاعًا لِلْهَوَىٰ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَىٰ: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ اتَّبَعَ هَوَاهُ بِغَيْرِ هُدًىٰ مِنَ اللهِ﴾ [القصص: ٥٠]، وَقَوْلُهُ: ﴿أَفَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ وَأَضَلَّهُ اللهُ عَلَىٰ عِلْمٍ وَخَتَمَ عَلَىٰ سَمْعِهِ وَقَلْبِهِ وَجَعَلَ عَلَىٰ بَصَرِهِ غِشَاوَةً فَمَنْ يَهْدِيهِ مِنْ بَعْدِ اللهِ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾ [الجاثية: ٢٣]). اهـ

---

(١) انظر: «الاعْتصام» للشَّاطِبِيِّ (ج٣ ص١٣٨ و١٣٩).

(٢) **أثرٌ صحيحٌ**.

أخرجه عبد الرزاق في «الْمُصنَّف» (ج١١ ص١٢٦)، واللاَّلَكَائِيُّ في «الاعتقاد» (٢٢٥)، والآجُرِّيُّ في «الشَّريعة» (١٢٦)، والهَرَوِيُّ في «ذَمِّ الكلام» (٤٨٤).

وإسنادُهُ صحيحٌ.

وقالَ الحافظُ ابنُ كَثِيرٍ رحمه الله **في «تفسيره»** (ج٤ ص٦١٢): (قوله تعالىٰ: ﴿أَفَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ﴾ [الجاثية: ٢٣]، أَيْ: إِنَّمَا يَأْتَمِرُ بِهَوَاهُ، فَمَا رَآهُ حَسَنًا فَعَلَهُ، وَمَا رَآهُ قَبِيحًا تَرَكَهُ). اهـ حتَّىٰ لو رَآهُ حَقًّا!.

قال تعالىٰ: ﴿مَنْ يُضْلِلِ اللهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ [الأعراف: ١٨٦].

وقال تعالىٰ: ﴿وَجَعَلْنَا بَعْضَكُمْ لِبَعْضٍ فِتْنَةً﴾ [الفرقان: ٢٠].

قلتُ: فالزِّنْدِيقُ كُلَّما هَوِيَ شَيْئًا ركِبَهُ، وكَلَّمَا اشْتَهَىٰ شَيْئًا أتاهُ، لا يَخافُ اللهُ تَعَالَىٰ.

وَعَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ الْجُهَنِيِّ رضي الله عنه **قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ** ﷺ **يَقُولُ: (هَلَاكُ أُمَّتِي فِي الْكِتَابِ وَاللَّبَنِ، فَقِيلَ: يَا رَسُولَ اللهِ! مَا الْكِتَابُ وَاللَّبَنُ؟ قَالَ: يَتَعَلَّمُونَ الْقُرْآنَ فَيَتَأَوَّلُونَهُ عَلَىٰ غَيْرِ مَا أَنْزَلَهُ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ، وَيُحِبُّونَ اللَّبَنَ فَيَدَعُونَ الْجَمَاعَاتِ وَالْجُمَعَ وَيُبْدُونَ).**[1]

حديثٌ صحيحٌ

أخرجه أحمدُ في «الْمُسْند» (ج٤ ص١٤٦)، وأَبُو يَعْلَىٰ في «الْمُسْند» (ج٣ ص٢٨٥)، وابنُ عبدِ الحَكَمِ في «فُتوح مِصْر» (ص١٩٧)، والفَسَويُّ في «الْمَعْرِفَة والتاريخ» (ج٢ ص٥٠٧)، والهَرَوِيُّ في «ذِمِّ الكَلاَم» (ج٢ ص٤١)، وأَبُو نُعَيْمٍ في

(١) معنىٰ يُبْدُون: أي يخرجون إلىٰ الباديةِ لطلبِ مَواضعِ اللَّبن في الْمَراعي.

انظر: «الصَّحيحة» للشَّيْخِ الأَلبانِيِّ (ج٦ ص٦٤٧).

«صِفَةِ النِّفاقِ» (ص١٦٠)، والبَيْهَقِيُّ في (شُعَبِ الإيمان» (ج٦ ص٢٦٦)، والرُّويَانِيُّ في «الْمُسْند» (ج١ ص١٨٢)، وابنُ بَطَّةَ في «الإبانةِ الكُبرىٰ» (ج٢ ص١٤٢)، والطَّبَرَانِيُّ في «الْمُعْجَم الكبير» (ج١٧ ص٨١٥) وابْن عَبْدِالبَرِّ في «جامع بيان العلم» (ج٢ ص١١٩٩) من طُرُقٍ عن أَبِي قَبِيلٍ حُيَي بن هَانِي الْمَعَافِرِيِّ المِصْرِيّ قال: سمعتُ عُقْبَةَ بنَ عَامِرٍ ﷺ به.

قلتُ: وهذا سندُهُ حسنٌ.

وتابعه أَبُو الخَيْرِ مَرْثَدُ بنُ عَبْدِ اللهِ اليُزَنِيُّ.

أخرجه أحمدُ في «الْمُسْند» (ج٤ ص١٥٥)، وفي «العِلَل» (ج٣ ص٤٥٢) من طريق أَبِي عبدِ الرَّحمنِ عبد الله بن يَزيد الْمُقْرئ عن ابْنِ لَهِيعَةَ قال: وحدثنيهُ يزيدُ بنُ أَبِي حَبِيبٍ عن أَبِي الخَيْرِ عن عُقْبَةَ بنِ عَامِرٍ ﷺ به.

قلتُ: وهذا سندُهُ صحيحٌ.

والحديث صَحَّحه الشَّيْخُ الأَلْبَانيُّ في «الصَّحيحة» (ج٦ ص٦٤٧).

قالَ ابنُ عبد البَرِّ رحمه الله **في «جامع بيان العلم» (ج٢ ص١١٩٩)**: (أَهْلُ الْبِدَعِ[1] أَجْمَعُ أَضْرَبُوا عَنِ السُّنَّةِ، وَتَأَوَّلُوا الْكِتَابَ عَلَىٰ غَيْرِ مَا بَيَّنَتِ السُّنَّةُ فَضَلُّوا وَأَضَلُّوا، وَنَعُوذُ بِاللهِ مِنَ الْخِذْلَانِ، وَنَسْأَلُهُ التَّوْفِيقَ وَالْعِصْمَةَ بِرَحْمَتِهِ). اهـ

---

(١) **قلتُ**: فالْمُبتدعةُ **الزَّنادقة** أَضْرَبُوا عَنِ السُّنَّةِ، وتأَوَّلوا القُرآنَ علىٰ غيرِ تَأْويلِهِ الصَّحيح عَنِ السَّلفِ الصَّالحِ، فضلُّوا وأَضَلُّوا، نعوذُ باللهِ مِنَ الخِذْلاَنِ.

فالرَّأيُ المذمومُ هو القولُ في أَحْكامِ شَرَائعِ الدِّينِ بالاسْتِحْسانِ والظُّنونِ، والاشْتِغالُ بحُفْظِ الاختلافِ بَيْنَ العُلماءِ دُونَ ردِّهِ إلىٰ أُصُولِ الكِتَابِ والسُّنَّةِ.(١)

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿فَمَاذَا بَعْدَ الْحَقِّ إِلَّا الضَّلَالُ﴾ [يونس:٣٢].

وَقَالَ تَعَالَىٰ: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ٨٢].

قلتُ: فقدْ أَخْبَرَ سبحانَهُ أنَّ الاخْتلافَ ليس مِنْ عندِهِ(٢)، وما لم يَكُنْ مِنْ عندِهِ؛ فليسَ بالصَّوابِ.

قالَ الإمامُ ابنُ القَيِّمِ رَحِمَهُ اللهُ: (وَأَنْتَ لَا تَجِدُ الْخِلَافَ فِي شَيْءٍ أَكْثَرَ مِنْهُ فِي آرَاءِ الْمُتَأَوِّلِينَ الَّتِي يُسَمُّونَهَا قَوَاطِعَ عَقْلِيَّةً، وَهِيَ عِنْدَ التَّحْقِيقِ خَيَالَاتٍ وَهْمِيَّةٍ، نَبَذُوا بِهَا الْقُرْآنَ وَالسُّنَّةَ وَرَاءَ ظُهُورِهِمْ؛ كَأَنَّهُمْ لَا يَعْلَمُونَ، وَاتَّبَعُوا مَا ﴿يُوحِي بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ زُخْرُفَ الْقَوْلِ غُرُورًا وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ * وَلِتَصْغَىٰ إِلَيْهِ أَفْئِدَةُ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ وَلِيَرْضَوْهُ وَلِيَقْتَرِفُوا مَا هُمْ مُقْتَرِفُونَ * أَفَغَيْرَ اللهِ أَبْتَغِي حَكَمًا

---

(١) **قلتُ**: **والزَّنادقةُ** إذا أرادُوا أَنْ يُرَوِّجُوا بِدَعَهُم ومَعاصِيَهُمُ، احْتجوا بالخِلافِياتِ بَيْنِ العُلماءِ، بدُونِ بيانِ الرَّاجحِ والْمَرْجُوحِ في ذَلِكَ.

وهذا ابنُ الرَّاونديّ الزِّنديقُ يُحتجّ علىٰ إباحتِهِ للغِنَاءِ بإخْتِلافِ العُلماءِ!.

انظر: «الفتاوىٰ» لابنِ تَيْمِيَّةِ (ج١١ ص٥٧٠)، و«الْمُنتظم» لابنِ الَجوْزِيِّ (ج٣ ص١٠٨)، و«البِدَايَةِ والنِّهاية» لابنِ كَثِيرٍ (ج١٠ ص٤٧٤)، و«تَحريم آلاتِ الطَّرب» للشَّيْخِ الألبانيِّ (ص١٦٤).

(٢) **قلتُ**: والاختلافُ من أُصولِ أهل الأهواءِ والزَّندقةِ، لأنَّه من عندهم، فافهم لهذا.

وَهُوَ الَّذِي أَنْزَلَ إِلَيْكُمُ الْكِتَابَ مُفَصَّلًا وَالَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَعْلَمُونَ أَنَّهُ مُنَزَّلٌ مِنْ رَبِّكَ بِالْحَقِّ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُمْتَرِينَ ﴾ [الأنعام: ١١٢ و١١٣ و١١٤].(١) اهـ

قلتُ: وهذا القَصْدُ ينافي قَصْدَ تحريفِهِ، وتأويلِهِ؛ بالتَّأويلات الباطلة... لذلك لا يجتمعُ قصدُ الهَدَي، وقصدُ ما يضادهِ أبداً!.(٢)

قالَ العلاَّمةُ الشَّاطِبِيُّ رحمه الله **في «الاعْتصام» (ج٢ ص٦٨٣)**: (مِنْ أَسْبَابِ الْخِلَافِ: اتِّبَاعُ الْهَوَىٰ، وَلِذَلِكَ سُمِّيَ أَهْلُ الْبِدَعِ «أَهْلَ الْأَهْوَاءِ»؛ لِأَنَّهُمُ اتَّبَعُوا أَهْوَاءَهُمْ، فَلَمْ يَأْخُذُوا الْأَدِلَّةَ الشَّرْعِيَّةَ مَأْخَذَ الِافْتِقَارِ إِلَيْهَا!). اهـ

فالْقُرْآنُ الكريم لَمْ يُنْزِلْ لِمُجَرَّدِ التِّلَاوَةِ، وَانْعِقَادِ الصَّلَاةِ بِهِ، بَلْ أُنْزِلَ لِيُتَدَبَّرَ، وَيُعْقَلَ وَيُهْتَدَىٰ بِهِ عِلْمـًا، وَعَمَلاً، وَيُبَصِّرَ مِنَ الْعَمَىٰ، وَيُرْشِدَ مِنَ الْغَيِّ، وَيُعَلِّمَ مِنَ الْجَهْلِ، وَيَشْفِيَ مِنَ الْعِيِّ، وَيَهْدِيَ إِلَىٰ صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ.(٣)

قلتُ: وهؤلاء **الزَّنادقةُ** يحملونَ أوزارَهُم، وأوزارَ الَّذين يُضلُّونَهُم بغيرِ علم.

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿لِيَحْمِلُوا أَوْزَارَهُمْ كَامِلَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَمِنْ أَوْزَارِ الَّذِينَ يُضِلُّونَهُمْ بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ [النحل:٢٥].

---

(١) انظر: «مُختصرَ الصَّواعقِ الْمُرْسَلة» له (ج١ ص١١٠).

(٢) **قلتُ**: لذلكَ يجبُ الإنكارُ علىٰ الزَّنادقةِ في باطِلهم، وبيانُ الحقِّ فيهم، لأنَّه معلومٌ إذا ازْدَوج التَّكلم بالباطلِ، والسُّكوتُ عن بيانِ الحقِّ تَوَلَّدَ مِنْ بينهما جَهْلُ الحقِّ، وإضلالُ الخَلْقِ، اللَّهُمَّ سدَّد سدَّد.

وانظر: «الفَرْق بين النَّصيحة والتَّعيير» لابنِ رَجَبٍ (ص٢٦).

(٣) وانظر: «مُختصر الصَّواعقِ الْمُرسْلةِ» (ج١ ص١٠٩).

قالَ الإمامُ مُجاهدٌ رحمه الله **في «تفسيره» (ص٤٢١)؛ عَنِ الآيَةِ:** (حَمَلَهُمْ ذُنُوبِ أَنْفُسِهِم، وَذُنُوبَ مَنْ أَطَاعَهُمْ، وَلَا يُخَفِّفُ ذَلِكَ عَمَّنْ أَطَاعَهُم مِنَ العَذَابِ شَيْئًا).

وَعَنْ الإِمَامِ يَحْيَىٰ بنِ مَعِينٍ رحمه الله **قَالَ: فِي قَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿وَبَدَا لَهُمْ مِنَ اللهِ مَا لَمْ يَكُونُوا يَحْتَسِبُونَ﴾** [الزمر:٤٧]، قَالَ: (لَقُوا اللهَ بأَعْمَالٍ كَانُوا يَظُنُّونَ أَنَّهَا حَسَنَاتٌ، فَإِذِا هِيَ سَيِئَاتٌ).[1]

وعَنْ عِكْرِمَةَ قَالَ: (أُتِيَ عَلِيٌّ رضي الله عنه**، بِزَنَادِقَةٍ فَأَحْرَقَهُمْ، فَبَلَغَ ذَلِكَ ابْنَ عَبَّاسٍ، فَقَالَ: لَوْ كُنْتُ أَنَا لَمْ أُحَرِّقُهُمْ، لِنَهْيِ رَسُولِ اللهِ** ﷺ**: «لاَ تُعَذِّبُوا بِعَذَابِ اللهِ» وَلَقَتَلْتُهُمْ، لِقَوْلِ رَسُولِ اللهِ** ﷺ**: «مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ فَاقْتُلُوهُ»).**

أَخْرَجَهُ البُخَارِيُّ في «صحيحه» (ج٦ ص١٤٩)، والقسطلاني في «إرشاد الساري» (ج٦ ص٥٤٥)، والبَلاَذُرِيُّ في «أنساب الأشراف» (ج٣ ص٣٥)، ونصر المقدسي في «الحُجَّة» (ج١ ص١٠٤)، وابنُ أبي شيبة في «المصنف» (ج١٠ ص١٣٩)، والطيالسي في «الْمُسْند» (٢٦٨٩)، وابنُ الجارود في «الْمُنْتَقَىٰ» (٨٤٣)، والفسوي في «الْمَعْرفة» (ج١ ص٥١٦)، وأبُو داود في «سُننهِ» (ج٤ ص٥٢٠)، وعبد الرزاق في «المصنَّف» (٩٤١٣)، والطَّبراني في «الْمُعْجَم الكبير» (١١٨٥٠)، والحاكم

---

(١) **أثرٌ صحيحٌ.**

أخرجه ابنُ مُحْرِز البَغْدَادِيّ في «معرفة الرِّجال» (ص٢٩٣).

وإسنادُهُ صحيحٌ.

وذكَرَهُ القُرْطُبِيُّ في «جامع أحكام القُرآن» (ج٨ ص٥٧٠٩)، وابنُ كَثِيرٍ في «تَفسير القُرآن» (ج٧ ص١٠٣).

في «الْمُسْتدرك» (ج٣ ص٥٣٨)، والحَازِمِيُّ في «الاعتبار» (ص٢٩١)، والطَّحَاوِيُّ في «مُشْكِلِ الآثار» (٢٨٦٤)، والتِّرْمِذِيُّ في «سُننه» (ج٤ ص٥٩)، والنَّسَائيُّ في «السُّنن الكُبرىٰ» (٣٥٢٣)، وفي «السُّنن الصغرىٰ» (ج٧ ص١٠٤)، وأحمدُ في «الْمُسْنَد» (ج١ ص٢٨٢)، وابنُ رَاهَوَيْه في «الْمُسْنَد» (ص٤٠٣)، وابنُ عيينة في «حديثه» (ص٢٦١)، وتمام الرازي في «الفوائد» (ج٣ ص٤٠)، وابنُ أخي مِيمِي في «الفوائد» (ص٧٤)، وابنُ عَسَاكِر في «مُعجم الشيوخ» (ج٢ ص١٢١٨)، وابنُ عبد البَرِّ في «التَّمهيد» (ج٥ ص٣٠٤)، وابنُ حجر في «مُوافقة الخُبْر الخَبَر» (ج٢ ص٤٢٩)، والذهبي في «الْمُنْتَقَىٰ» (ص٣٥)، وفي «السِّير» (ج٣ ص٣٤٦)، وابنُ الجوزي في «جامع المسانيد» (ج٤ ص١٠٠)، وعثمان الدارمي في «النقض عَلَىٰ الْمَرِيسي» (ص٥٩٠)، وفي «الرد عَلَىٰ الجهمية» (ص١٧٢)، والْمَرَاغي في «مشيخَته» (ص٣٠٨ و٣٠٩)، وابنُ مَاجَه في «سُننه» (ج٢ ص٨٤٨)، والشَّافِعِيُّ في «الْمُسْنَد» (ج٢ ص٨٧)، والبَغَوِيُّ في «شرح السُّنَّة» (ج١٠ ص٢٣٨)، والبَيْهَقِيُّ في «الْمَعرفة» (٥٠١٨)، وفي «السُّنن الصغرىٰ» (ج٣ ص٢٧٨)، وفي «السُّنن الكبرىٰ» (ج٨ ص١٨٩٥)، والدَّارَقُطْنِي في «سُننه» (ج٣ ص١١٣)، وأَبُو يَعْلَىٰ في «الْمُسْنَد» (ج٤ ص٤٠٩)، وابنُ حِبَّانَ في «صحيحه» (ج١٢ ص٤١٢)، والخَطِيب في «السَّابق واللاَّحِق» (ص١٢٩)، والحُمَيْدِيّ فِي «الْمُسْنَد» (ج١ ص٢٤٤) من طريق أيوب عَنْ عِكْرَمَةَ به.

وفي رواية عند التِّرْمِذِيِّ: (فَبَلَغَ ذَلِكَ عَلِيًّا، فَقَالَ: صَدَقَ ابْنُ عَبَّاسٍ).

وفي رواية عند البَلاَذُرِيِّ: (فَبَلَغَ ذَلِكَ عَلِيًّا، فَقَالَ: للهِ دُرّ ابْنُ عَبَّاسٍ).(١)

وقال التِّرْمِذِيُّ: هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ.

ومن هذا الوجه ذَكَرَهُ ابنُ حَجَرٍ في «إتحافِ الْمَهَرة» (ج٧ ص٥٥٥).

وعَنْ قُطْبَةَ بْنِ مَالِكٍ ﷺ قَالَ: (كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقُولُ: اللَّهُمَّ جَنِّبْنِي مُنْكَرَاتِ الأَخْلَاقِ، وَالأَهْوَاءِ، والأَدْوَاءِ). وفي رواية: (مُنْكَرَاتِ الأَخْلَاقِ والأَعْمَالَ).

حديثٌ صحيحٌ

أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ في «سُننه» (٣٥٩١)، والبَيْهَقِيُّ في «الدَّعوات الكبير» (ج١ ص١٦٩)، وفي «شُعب الإيمان» (ج٥ ص٧)، والبزَّارُ في «الْمُسْنَد» (ج٩ ص١٥٥)، والرَّافِعِيُّ في «أَخْبار قَزْوِين» (٧٠٠)، وأَبُو مُطِيعٍ الْمِصْريُّ في «الأمالي» (١/ ٣٩/ ط)، والوَخْشِيُّ في «الوَخْشِيَات» (١/ ١/ ط)، وابنُ عَسَاكِر في «مُعجم الشُّيوخ» (ج٢ ص١٠١٦)، وفي «تاريخ دمشق» (٣٧٤٠٨)، وابنُ الْمُقْرئ في «الْمُعْجَم» (١٢٩٥)، وابنُ بَشْكَوال في «غَوامِض الأَسْماء الْمُبهمة» (٤٨٥)، والأَصْبَهانيّ في «الترغيب» (١٢١٩)، وفي «الحُجة» (٧٩)، والذَّهَبِيُّ في «مُعجم الشُّيوخ» (٢٣٥)، وابنُ أَبِي عَاصِمٍ في «السُّنَّة» (١٣)، والحَكِيم التِّرْمِذِيُّ في «نوادر الأصول» (ج٣ ص٤٢١)، وابنُ حِبَّانَ في «صحيحه» (ج٣ ص٢٤٠)، والطَّبرانيُّ في «الْمُعْجُم الكبير» (ج١٩ ص١٩)، وفي «الدُّعاء» (ج٣ ص١٤٤٧)، والحاكمُ في «الْمُسْتَدْرَك» (ج١ ص٥٣٢)،

---

(١) **قَالَ الدَّارِمِيُّ** رَحِمَهُ اللهُ في «**الرَدِّ عَلَىٰ الجَهْمِيَّةِ**» (ص١٧٣): (فَمَضَتِ السُّنَّةُ مِنْ عَلِيٍّ، وَابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا فِي قَتْلِ **الزَّنَادِقَةِ**). اهـ

وأَبُو نُعَيْمٍ في «صفةِ النِّفاق» (ص٣٨)، وفي «أَخْبار أَصْبهان» (١٦٥)، وفي «الحِلْية» (ج٢ ص١٥٤)، وابنُ قانِعٍ في «مَعْرفة الصحابة» (ج٢ ص٣٦٣) من طريق أَبي أُسَامَةَ عَنْ مِسْعَرِ بنِ كدَام عَنْ زِيَادِ بْنِ عِلَاقَةَ عَنْ عَمِّهِ قُطْبَةَ بنِ مالك ﷺ به.

قلتُ: وهذا سندُهُ صحيحٌ علىٰ شَرْطِ الشَّيخين.

وقَالَ الحاكمُ: هذا حديثٌ صحيحٌ علىٰ شرط مُسْلم ولم يخرجاه.

وقَالَ التِّرْمِذِيُّ: هذا حديثٌ حسنٌ غريبٌ.

ومن هذا الوجه ذَكَرَهُ ابنُ حَجَرٍ في «إتحاف الْمَهَرة» (ج١٢ ص٧١٨).

والحديث صحَّحه الشَّيخُ الأَلْبَانِي في «صحيح سُنن التِّرْمِذِيِّ» (ج٣ ص١٨٤).

وذكره الهَيْثَمِيُّ في «الزَّوائد» (ج١٠ ص١٨٨) ثم قَالَ: روىٰ التِّرْمِذِيُّ منه التَّعوذ مِنَ الأهواءِ، ورواه البزارُ ورجاله ثقات.

وَعَنْ عَبْدِ الرَّحْمنِ بنِ يَزِيدَ بنِ جَابِرٍ قَالَ: سَمِعْتُ بَلاَلَ بْنَ سَعْدٍ يَقُولُ فِي دُعَائِهِ: (اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ زَيْغِ الْقُلُوبِ، وَمِنْ تَبِعَاتِ الذُّنُوبِ، وَمِنْ مُرْدِيَاتِ الْأَعْمَالِ، وَمُضِلَّاتِ الْفِتَنِ).

أثرٌ صحيحٌ

أَخْرَجَهُ ابنُ مُهنَّا في «تاريخ دَارَيَّا» (ص٨٣)، والبَيْهَقِيُّ في «شُعبِ الإيمانِ» (٨٣٦)، وأَبُو نُعَيْمٍ في «حِلْيَةِ الأَوْلياء» (ج٥ ص٢٢٩)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (ج١٠ ص٤٩٩) من طريق الْعَبَّاسِ بْنِ الْوَلِيدِ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبِي قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ جَابِرٍ بِهِ.

قلتُ: وهذا سَندُهُ صحيحٌ.

وَعَنِ ابْنِ الْمُبَارَكِ رَحِمَهُ اللَّهُ قَالَ: (أَنَّ الْبُصَرَاءَ لَا يَأْمَنُونَ مِنْ أَرْبَعِ خِصَالٍ ذَنْبٍ قَدْ مَضَىٰ لَا يُدْرِي مَا يَصْنَعُ الرَّبُّ فِيهِ، وَعُمْرٍ قَدْ بَقِيَ لَا يُدْرِي مَاذَا فِيهِ مِنَ الْهَلَكَاتِ، وَفَضْلٍ قَدْ أُعْطِيَ لَعَلَّهُ مَكْرٌ، وَاسْتِدْرَاجٌ، وَضَلَالَةٌ، وَقَدْ زُيِّنَتْ لَهُ فَيَرَاهَا هُدًىٰ وَمَنْ زَيْغِ الْقَلْبِ سَاعَةً سَاعَةٌ أَسْرَعَ مِنْ طَرْفَةِ عَيْنٍ قَدْ يُسْلَبُ دِينَهُ، وَهُوَ لَا يَشْعُرُ).

أَثَرٌ حَسَنٌ

أخرجه البَيْهَقِيُّ في «شُعبِ الإيمانِ» (٨٣٥)، والذَّهَبِيُّ في «السِّيَرِ» (ج٨ ص٤٠٦) من طريقين عن ابْنِ الْمُبَارَكِ به.

قلتُ: وهذا سندُهُ حسنٌ.

وَعَنَ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِّي ﷺ قَالَ: (وَمَنْ خَاصَمَ فِي بَاطِلٍ وَهُوَ يَعْلَمُهُ[1]، لَمْ يَزَلْ فِي سَخَطِ اللهِ حَتَّىٰ يَنْزِعَ[2] عَنْهُ، وَمَنْ قَالَ فِي مُؤْمِنٍ مَا لَيْسَ فِيهِ أَسْكَنَهُ اللهُ رَدْغَةَ الْخَبَالِ[3] حَتَّىٰ يَخْرُجَ مِمَّا قَالَ).

حديثٌ صحيحٌ

---

(١) أي: يعلم أنه باطل، أو يعلم نفسه أنه علىٰ باطل، أو يعلم أن خصمه علىٰ الحق، أبو يعلم الباطل، أي: ضده الذي هو الحق، ويصرُّ عليه.

انظر: «عَوْد الْمَعْبُود» للآبادي (ج٣ ص٣٣٤).

(٢) أي: يترك وينتهي عن مخاصمته.

انظر: «عَوْد الْمَعْبُود» للآبادي (ج٣ ص٣٣٤).

(٣) رَدْغَة الخَبَال: هي طين ووحل كثير... عصارة أهل النار، نعوذ بالله من ذلك.

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاودَ في «سُننهِ» (ج٤ ص٢٣)، وأحمد في «الْمُسْنَد» (ج٢ ص٧٠)، وابنُ عَساكر في «تاريخ دِمَشْقٍ» (٦٩٩٩٤٢)، و(٦٩٩٩٤٥)، والحاكمُ في «الْمُسْتَدْرِكِ» (ج٢ ص٢٧)، والبَيْهَقِيُّ في (السُّنن الكُبرىٰ» (ج٦ ص٨٢)، وفي «شُعَبِ الإيمان» (ج٦ ص١٢١) من طريق زُهَيْرٍ ثَنَا عُمَارَةُ بْنُ غَزِيَّةَ عَنْ يَحْيَىٰ بْنِ رَاشِدٍ عن ابن عمر به.

قلتُ: وهذا سندُهُ صحيحٌ، وقد صحَّحه الشَّيْخُ الأَلْبَانِيُّ في «الصَّحِيحة» (ج١ ص٧٩٨).

وقال الحاكمُ: هذا حديثٌ صحيحٌ الإسناد، ووافقه الذَّهَبِيُّ.

وقال الْمُنْذِرِيُّ في «التَّرغيب» (ج٣ ص١٥٢): (رواه أبو داودَ، والطَّبَرَانِيُّ بإسنادٍ جيد). اهـ

وأَخْرَجَهُ أَبُو الشَّيْخِ في «التَّوبِيخ والتَّنْبِيه» (٢٢١)، و(٢٢٢)، والحاكم في «الْمُسْتَدْرَك» (٧١١٨)، والطَّبَرَانِيُّ في «الْمُعْجَم الأَوْسَطِ» (٢٩٢١)، وفي «الْمُعْجَمِ الكَبير» (ج١٢ ص٣٨٨)، والرَّامَهُرْمُزِيُّ في «أمثال الحديث» (٩٠)، والوَاحِدِيُّ في «الوَسِيطِ» (٢٣٩)، وابنُ بِشْران في «الأمالي» (٤)، والبَيْهَقُيُّ في «السُّنن الكُبرىٰ» (١٠٥٨٣)، وفي «شُعَب الإيمان» (ج١٢ ص١٢٣)، والخَطِيبُ البَغْدَادِيُّ في «الْمُوَضِّح» (١٧٣)، وفي «تاريخ بَغْدَاد» (٢٧١٤)، وابنُ مَاجَه في «سُننهِ» (٢٣٢٠)، وابنُ أَبِي العَقَب في «فوائده» (١/ ٦٢/ ط)، والهَرَوِيُّ في «ذم الكلام» (١٢٤)، وأَبُو دَاودَ في «سُننهِ» (ج٤ ص٢٣)، والنَّسَائِيُّ في «عَمَلِ اليَوْمِ واللَّيْلَةِ» (١٦٠)، وأَحْمَدُ في «الْمُسْند» (ج٢ ص٨٢) من عدة طرق عَنِ ابنِ عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولِ

اللهِ ﷺ: (مَنْ أَعَانَ عَلَىٰ خصومَةٍ بِبَاطِلٍ؛ فَقَدَ بَاءَ بِغَضَبٍ مِنَ اللهِ حَتَّىٰ يَنْزِعَ)، وفي رواية: (حَتَّىٰ يَرْجِعَ) أي: حتىٰ يرجع، ويتوب إلىٰ الله تعالىٰ.

وَعَنْ ثَوْبَانَ ﷺ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: (أَخْوَفُ مَا أَخَافُ عَلَيْكُمُ الْأَئِمَّةَ الْمُضِلِّينَ)؛ أَيْ: رُؤوس الزَّنْدَقَةِ. وفي رواية: (أَخْوَفُ مَا أَخَافُ عَلَىٰ أُمَّتِي تَعْدِي الأَئِمَّةِ الْمُضِلِّينَ).

حديثٌ صحيحٌ

أخرجه أَبُو دوادَ في «سُننِهِ» (ج٤ ص٤٥١)، والتِّرْمِذِيُّ في «سُنَنِهِ» (ج٤ ص٤٣٧)، وأحمدُ في «الْمُسْند» (ج٥ ص٢٧٨)، والدَّارِمِيُّ في «الْمُسْند» (ج٢ ص٤٠١)، وابنُ حِبَّانَ في «صحيحه» (ج١٦ ص٢٢٠)، والهَرَوِيُّ في «ذَمُّ الكلام» (ج١ ص٣٧٢)، وابنُ مَاجَه في «سُننِهِ» (ج٢ ص١٣٠٤)، وشُهْدَةُ في «مَشْيختها» (ص١١٤)، والرُّويَانِيُّ في «الْمُسند» (ج١ ص٤١٠)، والبَيْهَقِيُّ في «السُّنن الكُبرىٰ» (ج٩ ص١١)، والحاكمُ في «الْمُسْتدرك» (ج٤ ص٤٤٩)، من طرق عن أَبِي قِلاَبَةَ عن أبي أَسْماء عن ثوبانَ ﷺ به.

قلتُ: وهذا سندُهُ صحيحٌ.

وقال الحاكمُ: هذا حديثٌ صحيحٌ.

وقال التِّرْمِذِيُّ: هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ.

قالَ الإمامُ ابنُ القَيِّم رحمه الله في «هداية الحياري» (ص٢١):

(١) الْجَهْلُ بِهِ -يعني بالحَقِّ- وَهَذَا الْغَالِبُ عَلَىٰ أَكْثَرِ النُّفُوسِ، فَإِنَّ مَنْ جَهِلَ شَيْئًا عَادَاهُ، وَعَادَىٰ أَهْلَهُ!.

٢) فَإِنِ انْضَافَ إِلَيهِ بُغْضُ مَنْ أَمَرَهُ بِالْحَقِّ، وَمُعَادَاتُهُ لَهُ، وَحَسَدُهُ كَانَ الْمَانِعُ مِنَ الْقَبُولِ أَقْوَىٰ!.

٣) فَإِنِ انْضَافَ إِلَىٰ ذَلِكَ أُلْفُهُ، وَعَادَتُهُ، وَمُرَبَّاهُ عَلَىٰ مَا كَانَ عَلَيْهِ آبَاؤُهُ قَوِيَ الْمَانِعُ!.

٤) فَإِنِ انْضَافَ إِلَىٰ ذَلِكَ تَوَهُّمُهُ أَنَّ الْحَقَّ الَّذِي دُعِيَ إِلَيْهِ يَحُولُ بَيْنَهُ، وَبَيْنَ جَاهِهِ قَوِيَ الْمَانِعُ!.

٥) فَإِنِ انْضَافَ إِلَىٰ ذَلِكَ خَوْفُهُ مِنْ عَشِيرَتِهِ، وَقَوْمِهِ عَلَىٰ نَفْسِهِ، وَمَالِهِ، وَجَاهِهِ ازْدَادَ الْمَانِعُ مِنْ قَبُولِ الْحَقِّ قُوَّةً!). اهـ

وَعَنِ الإِمَامِ مَالِكِ بنِ أَنَسٍ رحمه الله قَالَ: (سَمِعْتُ أَنَّهُ يُقَالُ: لاَ تُمكِّن رَجُلاً زَائِغُ القَلْبِ مِنْ أُذُنِكَ).

أثرٌ صحيحُ

أخرجه ابنُ مُحْرز في «مَعْرفة الرِّجال» (ص٢٩٢) من طريق يحيىٰ بن مَعِينٍ قالَ: حدثنا مَعْنٌ قَالَ: قَالَ مَالِكٌ بهِ.

قلتُ: وهذا سندُهُ صحيحٌ.

وذكرَهُ البَاجِيُّ في «الْمُنْتقىٰ» (ج٤ ص٢٧٤)، والشَّاطِبيُّ في «الاعْتِصام» (ج١ ص١٣١).

وَعَنْ أَبِي الْحَسَنِ الطَّرْخَابَاذِيِّ الهَمَذانيِّ رحمه الله قَالَ: (أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ مِحْنَةٌ بِهِ يُعْرَفُ الْمُسْلِمُ مِنَ الزِّنْدِيقِ).[1]

وقَالَ الإمامُ أَحْمَدُ رحمه الله: (قُولُوا لأَهْلِ البِدَعِ، بَيْنَنَا وَبَيْنَكُم، يَوْمُ الجَنَائِزِ).

أثرٌ حسنٌ

أخرجه أَبُو عَبْدِ الرَّحمنِ السُّلَمِيُّ في «سُؤَالاَتِهِ» (ص١٤٦) من طريق أبي عليٍّ الصَّوَّافِ يقول: سَمِعْتُ عبدَاللهِ بنَ أحمدَ يقولُ: سمعتُ أبي رحمه الله يقول: فذكرَهُ.

قلتُ: وهذا سندُهُ حسنٌ.

وأخرجه أَبُو عَبْدِ الرَّحمنِ السُّلَمِيُّ في «سُؤَالاَتِهِ» (ص١٤٦)، والْمِزِّيُّ في «تهذيب الكمال» (ج١ ص٦٧)، وابنُ الجَوْزِيِّ في «مناقب الإمام أحمد» (ص٥٦٠) من طريق أبي سَهْل بن زياد القَطَّان به.

وإسنادُهُ حسنٌ.

وأورده الذَّهَبِيُّ في «سِير أعلام النُّبلاءِ» (ج١١ ص٣٤٠)، نَقْلاً عن السُّلَمِيِّ.

وذكرَهُ ابنُ كَثِيرٍ في «البداية والنهاية» (ج١٠ ص٣٨٧)، وابنُ حَجَرٍ في «تهذيب التهذيب» (ج١ ص٦٥).

---

(١) نقله عنه الْمِزِّيُّ في «تهذيب الكمال» (ج١ ص٤٥٧).

قلتُ: ومرادُ الإمامِ أحمدَ رحمه الله **أنَّ الْمُبتدعَةَ الزَّنادقة** يَحصُل لهم في مَوتِهِم مِنَ الذُّلِّ، والعِقَابِ، وما يَرَوْا من الأَهوالِ، فيتمنَّىٰ هؤلاء أنَّهم لم يبتدِعوا في دينِ اللهِ تَعَالَىٰ شَيئًا فـ: ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾ [الروم:٤]، اللَّهم سلِّم سلِّم.(١)

قال تعالىٰ: ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ قَالَ رَبِّ ارْجِعُونِ (٩٩) لَعَلِّي أَعْمَلُ صَالِحًا فِيمَا تَرَكْتُ كَلَّا إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَائِلُهَا وَمِنْ وَرَائِهِمْ بَرْزَخٌ إِلَىٰ يَوْمِ يُبْعَثُونَ (١٠٠)﴾ [المؤمنون: ٩٩ و١٠٠].

وقال تعالىٰ: ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ يَتَوَفَّى الَّذِينَ كَفَرُوا الْمَلَائِكَةُ يَضْرِبُونَ وُجُوهَهُمْ وَأَدْبَارَهُمْ وَذُوقُوا عَذَابَ الْحَرِيقِ (٥٠) ذَلِكَ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيكُمْ وَأَنَّ اللهَ لَيْسَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ (٥١)﴾ [الأنفال: ٤٩ و٥٠].

وقال تعالىٰ: ﴿اتَّخَذُوا أَيْمَانَهُمْ جُنَّةً فَصَدُّوا عَنْ سَبِيلِ اللهِ إِنَّهُمْ سَاءَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [المنافقون:٢].

وقال تعالىٰ: ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذِ الظَّالِمُونَ فِي غَمَرَاتِ الْمَوْتِ وَالْمَلَائِكَةُ بَاسِطُو أَيْدِيهِمْ أَخْرِجُوا أَنْفُسَكُمُ الْيَوْمَ تُجْزَوْنَ عَذَابَ الْهُونِ بِمَا كُنْتُمْ تَقُولُونَ عَلَىٰ اللهِ غَيْرَ الْحَقِّ وَكُنْتُمْ عَنْ آيَاتِهِ تَسْتَكْبِرُونَ﴾ [الأنعام:٩٣].

وقال تعالىٰ: ﴿مَا يَلْفِظُ مِنْ قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ (١٨) وَجَاءَتْ سَكْرَةُ الْمَوْتِ بِالْحَقِّ ذَلِكَ مَا كُنْتَ مِنْهُ تَحِيدُ (١٩)﴾ [ق: ١٨ و١٩].

---

(١) **قلتُ**: ويُحتملُ أيضًا أن يكونَ مُراد الإمامِ أحمدَ رحمه الله أنْ يُشَيِّعَ جنائزَ الْمُبتدعة القليلُ مِنَ النَّاس، كَمَا ذَكَرَ الحافظُ ابنُ كثيرٍ في «البداية والنهاية» (ج١ ص٣٨٧). لكن هذا لا يكونُ علىٰ كلِّ حالٍ.

وقال تعالىٰ: ﴿وَاتَّبِعُوا أَحْسَنَ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَكُمُ الْعَذَابُ بَغْتَةً وَأَنْتُمْ لَا تَشْعُرُونَ (٥٥) أَنْ تَقُولَ نَفْسٌ يَاحَسْرَتَا عَلَىٰ مَا فَرَّطْتُ فِي جَنْبِ اللهِ وَإِنْ كُنْتُ لَمِنَ السَّاخِرِينَ (٥٦)﴾ [الزمر: ٥٥ و٥٦].

وهذا الإمام أبو طاهر مِطْيَارُ بنُ أحمد الرُّسْتَمِي رحمه الله الذي قال الحافظ محمد بن عبد الواحد الدَّقاق في حَقِّه:

ما رأيتُ رَجُلاً قط خيراً منه في هَجْرِ أهلِ البدعِ، قال:

الأَشْعَرِيَّةُ ضُلاَّلٌ **زَنَادِقَةٌ**

إِخْوَانُ مَنْ عَبَدَ العُزَّىٰ مَعَ الـــلاَّتِ

بِرَبِهِمْ كَفَرُوا جَهْراً وَقَوْلُهُم

إِذَا تَـــدَبَّـــرْتَـــهُ أَسْـــوَا الْـمَـقَـالاَتِ

يَنْفُونَ مَا أَثْبَتُوا عَوْداً بِبَدْئِهِمُ

عَقَائِدُ القَوْمِ مِنْ أَوْهَي الْمُـحَالَاتِ

والرَّفْضُ وَالنَّصْبُ والإِرْجَاءُ صَاحِبُها

لاَهٍ عَـنِ اللهِ مَـلْـعُـونُ الْـمَـقَـامَاتِ[1]

وَعَنِ الإمامِ مَالِكِ بنِ أَنَسٍ رحمه الله قَالَ: (لِرَجُلٍ؛ يَا هَذَا مَا تَلاَعَبْتَ بِهِ فَلاَ تَلْعَبَنَّ بِدِينِكَ![2]**.**

---

(١) أخرجه الدَّشْتِيُّ في «إثبات الحَدِّ للهِ تعالىٰ» (ص١٩٦).

(٢) **قلتُ**: وهؤلاءِ **الزَّنادقةُ** يلعبونَ في الدِّينِ، والعياذُ باللهِ.

أثرٌ صحيحٌ

أخرجه الغَضَائِرِيُّ في «حَدِيثِهِ» (ص٢١)، والبَيْهَقِيُّ في «شُعَبِ الإيمانِ» (١٥٣٨)، واللاَّلَكَائِيُّ في «الاعتقادِ» (٢٩٥) من طريقين عن القَعْنَبِيِّ قَالَ: قَالَ مَالكُ بنُ أَنَسٍ بِهِ.

قلتُ: وهذا سندُهُ صحيحٌ.

وقالَ شَيْخُ الإسْلامِ ابنُ تَيْمِيَّةَ رحمه الله **في «مِنْهاج السُّنَّة» (ج٧ ص٩)**: (أَصْلُ الرَّفْضِ كَانَ مِنْ وَضْعِ قَوْمٍ **زَنَادِقَةٍ مُنَافِقِينَ، مَقْصُودُهُمُ الطَّعْنُ فِي الْقُرْآنِ، وَالرَّسُولِ** ﷺ**، وَدِينِ الْإِسْلَامِ**، فَوَضَعُوا مِنَ الْأَحَادِيثِ مَا يَكُونُ التَّصْدِيقُ بِهِ **طَعْنًا فِي دِينِ الْإِسْلَامِ**... وَلِهَذَا دَخَلَتْ عَامَّةُ **الزَّنَادِقَةِ** مِنْ هَذَا الْبَابِ؛ فَإِنَّ مَا تَنْقُلُهُ **الرَّافِضَةُ** مِنَ الْأَكَاذِيبِ تَسَلَّطُوا بِهِ عَلَىٰ الطَّعْنِ فِي الْإِسْلَامِ، وَصَارَتْ شُبَهًا عِنْدَ مَنْ لَمْ يَعْلَمْ أَنَّهُ كَذِبٌ،... وَضَلَّتْ طَوَائِفُ كَثِيرَةٌ مِنَ الْإِسْمَاعِيلِيَّةِ وَالنُّصَيْرِيَّةِ، وَغَيْرِهِمْ مِنَ الزَّنَادِقَةِ الْمَلَاحِدَةِ الْمُنَافِقِينَ، وَكَانَ مَبْدَأُ ضَلَالِهِمْ تَصْدِيقُ **الرَّافِضَةِ** فِي أَكَاذِيبِهِمُ الَّتِي يَذْكُرُونَهَا فِي **تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ وَالْحَدِيثِ**؛ كَأَئِمَّةِ الْعُبَيْدِيِّينَ إِنَّمَا يُقِيمُونَ مَبْدَأَ دَعْوَتِهِمْ بِالْأَكَاذِيبِ الَّتِي اخْتَلَقَتْهَا الرَّافِضَةُ؛ لِيَسْتَجِيبَ لَهُمْ بِذَلِكَ **الشِّيعَةُ الضُّلَّالِ**، ثُمَّ يَنْقُلُونَ الرَّجُلَ **مِنَ الْقَدْحِ فِي الصَّحَابَةِ رضي الله عنهم، إِلَىٰ الْقَدْحِ فِي عَلِيٍّ رضي الله عنه، ثُمَّ فِي النَّبِيِّ صلىٰ الله عليه سلم ثُمَّ فِي الْإِلَهِيَّةِ**، كَمَا رَتَّبَهُ لَهُمْ صَاحِبُ الْبَلَاغِ الْأَكْبَرِ، وَالنَّامُوسِ الْأَعْظَمِ، وَلِهَذَا كَانَ **الرَّفْضُ أَعْظَمَ بَابٍ، وَدِهْلِيزٍ إِلَىٰ الْكُفْرِ وَالْإِلْحَادِ**). اهـ

وقال شَيْخُ الإسْلامِ ابنُ تَيْمِيَّةَ رحمه الله **في «مِنْهاج السُّنَّة» (ج٧ ص٢١٠)**: (**فَالرَّافِضَةُ فِيهِمْ شَبَهٌ مِنَ الْيَهُودِ مِنْ وَجْهٍ، وَشَبَهٌ مِنَ النَّصَارَىٰ مِنْ وَجْهٍ، فَفِيهِمْ شِرْكٌ،**

وَغُلُوٌّ، وَتَصْدِيقٌ بِالْبَاطِلِ كَـ «النَّصَارَىٰ»، وَفِيهِمْ جُبْنٌ، وَكِبْرٌ، وَحَسَدٌ، وَتَكْذِيبٌ بِالْحَقِّ كَـ «الْيَهُودِ»، وَهَكَذَا **غَيْرُ الرَّافِضَةُ مِنْ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ وَالْبِدَعِ**، تَجِدُهُمْ فِي نَوْعٍ مِنَ الضَّلَالِ، وَنَوْعٍ مِنَ الْغَيِّ، فِيهِمْ شِرْكٌ، وَكِبْرٌ، لَكِنَّ الرَّافِضَةَ أَبْلَغُ مِنْ غَيْرِهِمْ فِي ذَلِكَ). اهـ

قلتُ: فَمَا مِنْ أحدٍ مِنْ أهلِ الأهواءِ والبِدَعِ[1]؛ إلاَّ وفيهِ هذا الشَّبَهُ مِنَ اليَهودِ والنَّصَارىٰ، والكلُّ بحسبهِ في الميلِ إلىٰ الأهواءِ والبِدَعِ[2]، اللَّهُمَّ سَلِّم سَلِّم.

قلتُ: وإنْ كانُوا يقُولُونَ: هُمْ كُفَّارٌ، فقُلُوبهم، وأبدانهُم إليهم أميلُ مِنْهَا إلىٰ أهلِ السُّنَّةِ والجماعة.[3]

قالَ شَيْخُ الإسْلامِ ابنُ تَيْمِيَّةَ في «مِنْهاج السُّنة» (ج٧ ص٤٠٩): (وَلِهَذَا مَا زَالَ أَهْلُ الْعِلْمِ يَقُولُونَ: **إِنَّ الرَّفْضَ مِنْ أَحْدَاثِ الزَّنَادِقَةِ الْمَلَاحِدَةِ، الَّذِينَ قَصَدُوا إِفْسَادَ**

---

(١) **قلتُ**: مِنَ «الإخْوانِيَّةِ»، و«التُّراثِيَّةِ»، و«السُّروريَّةِ»، و«القُطبيَّةِ»، و«الدَّاعِشيَّةِ»، و«اللاَّدِنيَّةِ»، و«الصُّوفيَّةِ»، و«الرَّبيعيَّةِ»، و«الأشْعريَّةِ»، وغَيْرِهِم.

(٢) وانظر: «مِنْهاج السُّنَّةِ» لابنِ تَيْمِيَّةَ (ج٧ ص٢١٠ و٢١١)، و«الرِّسالة الصَّفديَّة» له (ص٥٠٢).

(٣) **قلتُ**: وهذا ظاهرٌ مِنْ أهلِ الأهَواءِ من سَكنهِم في الغَرْبِ، وقبولِ أفكارهم السِّياسية، والدَّعوةِ إليها في حَيَاتِهم اليوميَّة، والإستعانةِ بهم للقَضَاءِ علىٰ بُلدانِ الْمُسلمينَ بالثَّوراتِ الجائرة، بل ويتعاونونَ مَعهم بكلِّ ما أوتوا من قُوَّةٍ، ولم يَمِيلُوا إلىٰ التَّعاون مع «بَلَدِ الحَرَمَيْنِ»، وغَيْرِها مِنْ بُلدانِ الْمُسلمينَ.

قالَ شيخُ الإسْلامِ ابنُ تَيميَّةَ رحمه الله في «مِنْهاج السُّنَّة» (ج٧ ص٢٠٩): (وَهَكَذَا يُوجَدُ مَنْ فِيهِ شَبَهٌ مِنَ النَّصَارَىٰ، وَالرَّافِضَةِ مِنَ الْغُلَاةِ فِي أَنْفُسِهِمْ وَشُيُوخِهِمْ... وَإِنْ كَانُوا يَقُولُونَ: هُمْ كُفَّارٌ، فَقُلُوبُهُمْ وَأَبْدَانُهُمْ إِلَيْهِمْ أَمْيَلُ مِنْهَا إِلَىٰ الْمُهَاجِرِينَ، وَالْأَنْصَارِ، وَالتَّابِعِينَ، وَجَمَاهِيرِ الْمُسْلِمِينَ). اهـ

الدِّينِ؛ دِينِ الْإِسْلَامِ، وَيَأْبَىٰ اللهُ إِلَّا أَنْ يُتِمَّ نُورَهُ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ، **فَإِنَّ مُنْتَهَىٰ أَمْرِهِمْ تَكْفِيرُ عَلِيٍّ، وَأَهْلِ بَيْتِهِ**، بَعْدَ أَنْ كَفَّرُوا الصَّحَابَةَ، وَالْجُمْهُورَ). اهـ

وقالَ شَيْخُ الإسْلامِ ابنُ تَيْمِيَّةَ في «مِنْهاج السُّنة» (ج٨ ص٢٣٦): (وَقَدْ دَخَلَ فِي شِيعَةِ عَلِيٍّ ﷺ مِنَ **الزَّنَادِقَةِ، وَالْمُرْتَدِّينَ** مَا لَا يُحْصِي عَدَدَهُ إِلَّا اللهُ تَعَالَىٰ... **وَالرَّافِضَةُ يُوَالُونَ الْيَهُودَ، وَالنَّصَارَىٰ، وَالْمُشْرِكِينَ عَلَىٰ قِتَالِ الْمُسْلِمِينَ**؛ كَمَا عُرِفَ مِنْهُمْ!).اهـ

وقالَ شَيْخُ الإسْلامِ ابنُ تَيْمِيَّةَ رحمه الله في «الردِّ علىٰ الإخْنائِيِّ» (ص٢١٣): (فإذا عُرِّفَ الجاهلُ بسُنتهِ المعلُومةِ عندَ جميعِ عُلماءِ أمَّته، ثُمَّ بَعْدَ ذَلكَ يُشاقّ الرَّسُولَ ﷺ من بعدِ ما تَبَيَّنَ له الهُدَىٰ، ويتّبع غيرَ سبيلِ الْمُؤْمِنِينَ؛ فإنَّ اللهَ يولّيهِ ما تَوَلَّىٰ، ويُصليهِ جهنَّمَ، وساءَتْ مَصِيراً[1]. اهـ

قلتُ: فالْمُبتدِعُ العابدُ الجاهلُ يُشبه أهلَ والأهواءِ مِنْ هذا الوَجْهِ، فلا يُعذَرُ بعدَ ذَلِكَ.

وقالَ شَيْخُ الإسْلامِ ابنُ تَيْمِيَّةَ رحمه الله في «الردِّ علىٰ الإخْنائِيِّ» (ص٣١٣): (مَنْ قامتْ عليهِ الحُجَّةُ اسْتحقَّ العُقوبة، وإلَّا كانتْ أعمالهُ البدعيَّة المنهي عنها باطلةٌ لا ثَوَابَ فِيهَا، وكانتْ مَنقصةٌ له خافضِةٌ له بحَسَبِ بُعدهِ عَنِ السُّنَّةِ، فإنَّ هذا حُكم أهلِ الضَّلالِ، وهو البعدُ عَنِ الصِّراطِ الْمُستقيمِ... ثمَّ مَنْ قامتْ عليهِ الحُجَّةُ اسْتحقَّ العُقوبة، وإلاَّ كانَ بعدهُ، ونقصُه، وانْخفاضُ درجتهِ، وما يلحقُه في الدُّنيا، والآخرةِ مِنِ

(١) **قلتُ**: فلا يُعذرُ بعدَ بلاغِ الحُجة إليه.

انْخفاضِ منزلتِهِ، وسُقوطِ حُرمتِهِ، وانْحطاطِ درجتِهِ هو جَزاؤُهُ، والله حَكَمٌ عدلٌ لا يظلم مِثْقالَ ذرّةٍ). اهـ

وقالَ شَيْخُ الإسْلامِ ابنُ تَيْمِيَّةَ رحمه الله في «الردِّ علىٰ الإخْنائِيِّ» (ص٣١٢): (والبدعةُ كُلَّما كانتْ أظهرُ مُخالفة للرَّسولِ ﷺ يَتَأَخَّرُ ظُهورُها، وإنَّما يحدثُ أَوَّلاً ما كانَ أخفىٰ مُخالفة للكِتَابِ والسُّنَّةِ؛ كبدعةِ الخوارجِ، ومعَ هذا فَقَدْ جاءَتْ الأحاديثُ الصَّحيحةُ فيها بذمِّهم، وعِقابِهم، وأَجْمَعَ الصَّحابةُ رضي الله عنهم علىٰ ذَلِكَ). اهـ

وقالَ شَيْخُ الإسْلامِ ابنُ تَيْمِيَّةَ رحمه الله في «الردِّ علىٰ الإخْنائِيِّ» (ص٣١١)؛ عَنِ الرَّفْضِ: (يقالُ: إنَّ أَوَّلَ مِنِ ابْتدعَهُ كانَ **مُنافقًا زَنْدِيقًا**، فإنَّ هؤلاءِ -يَعْني: الرَّافضة- مِنْ جِنْسِ أمثالِهم مِنَ **الزَّنادقةِ**، والْمُنَافقينَ). اهـ

وقالَ شَيْخُ الإسْلامِ ابنُ تَيْمِيَّةَ رحمه الله في «بيان تَلْبيس الجَهميَّةِ» (ج٢ ص٧٩): (ومِمَّا عليهِ العُلماءُ أَنَّ مَبدأَ «الرَّفضِ» كانَ مِنَ **الزَّنادقةِ الْمُنافقِينَ**، ومَبدأَ «التَّجهُّمِ» كَانَ مِنْ **الزَّنَادِقَةِ الْمُنَافِقِينَ**). اهـ

وقالَ شَيْخُ الإسْلامِ ابنُ تَيْمِيَّةَ رحمه الله في «بيان تَلْبيس الجَهميَّةِ» (ج٢ ص٨٢): (ولهذا اسْتِجابِ **لهؤلاءِ الزَّنَادِقَةِ الْمُنافقِينَ** طوائفٌ مِنَ الْمُؤمنِينَ في بعضِ ما دعُوهُم إليه!، حَتَّىٰ أقامُوا الفِتْنة، وهذا مَوْجُودٌ في **الزَّنادقةِ الجهميَّةِ، والزَّنادقةِ الرَّافضةِ، والزَّنَادقةِ الجامعةِ للأَمَرَيْنِ**، وأعظمهُم القَرامطةُ، والْمُتفلسفةُ ونحوهُم). اهـ

وقالَ شَيْخُ الإسْلامِ ابنُ تَيْمِيَّةَ في «مِنْهاج السُّنة» (ج٦ ص٣٧٠): (كَمَا فَعَلَتِ الرَّافِضَةُ، **وَبِهِمْ تَسَتَّرَتِ الزَّنَادِقَةُ**، كَالْغَالِيَةِ مِنَ النُّصَيْرِيَّةِ وَغَيْرِهِمْ، وَمِنَ الْقَرَامِطَةِ الْبَاطِنِيَّةِ، وَالإِسْمَاعِيلِيَّةِ وَغَيْرِهِمْ، فَهُمْ مَنْشَأُ كُلِّ فِتْنَةٍ). اهـ

وقالَ شَيْخُ الإسْلامِ ابنُ تَيْمِيَّةَ في «مِنْهاج السُّنة» (ج٥ ص١٥٧): (وَدَخَلَ فِي الرَّافِضَةِ مِنَ **الزَّنَادِقَةِ الْمُنَافِقِينَ**: الْإِسْمَاعِيلِيَّةُ، وَالنُّصِيرِيَّةُ، وَغَيْرُهُمْ). اهـ

وقالَ شَيْخُ الإسْلامِ ابنُ تَيْمِيَّةَ في «مِنْهاج السُّنة» (ج٢ ص٨١): (وَأَكْثَرُ مَا تَجِدُ الرَّافِضَةَ؛ إمَّا فِي **الزَّنَادِقَةِ الْمُنَافِقِينَ الْمُلْحِدِينَ**؛ وَإِمَّا فِي جُهَّالٍ لَيْسَ لَهُمْ عِلْمٌ لَا بِالْمَنْقُولَاتِ، وَلَا بِالْمَعْقُولَاتِ). اهـ

وقالَ شَيْخُ الإسْلامِ ابنُ تَيْمِيَّةَ في «الفتاوىٰ» (ج١٢ ص٣٥٣)؛ عَنِ الْمُتفلسِفَةِ: (فَإِنَّ قَوْلَ هَؤُلَاءِ **الزَّنَادِقَةِ**...). اهـ

وقالَ شَيْخُ الإسْلامِ ابنُ تَيْمِيَّةَ في «الفتاوىٰ» (ج١٢ ص٣٥٥)؛ عَنِ الْمُبْتَدِعَةِ: (وَلَمَّا ظَهَرَ هَؤُلَاءِ تَكَلَّمَ السَّلَفُ مِنَ التَّابِعِينَ، وَتَابِعِيهِمْ فِي تَكْفِيرِهِمْ، وَالرَّدِّ عَلَيْهِمْ بِمَا هُوَ مَشْهُورٌ عِنْدَ السَّلَفِ، وَاطَّلَعَ الْأَئِمَّةُ الْحُذَّاقُ مِنْ الْعُلَمَاءِ عَلَىٰ أَنَّ حَقِيقَةَ قَوْلِ هَؤُلَاءِ **هُوَ التَّعْطِيلُ، وَالزَّنْدَقَةُ**، وَإِنْ كَانَ عَوَامُّهُمْ لَا يَفْهَمُونَ ذَلِكَ، كَمَا اطَّلَعُوا عَلَىٰ أَنَّ حَقِيقَةَ قَوْلِ الْقَرَامِطَةِ والْإِسْمَاعِيلِيَّة، **هُوَ التَّعْطِيلُ وَالزَّنْدَقَةُ**، وَإِنْ كَانَ عَوَامُّهُمْ إنَّمَا يَدِينُونَ بِالرَّفْضِ). اهـ

وقالَ شَيْخُ الإسْلامِ ابنُ تَيْمِيَّةَ في «الفتاوىٰ» (ج١٢ ص٣٥٨): (وَالْجَهْمِيَّةُ[1] هُمْ: نُفَاةُ صِفَاتِ اللهِ تَعَالَىٰ الْمُتَّبِعُونَ لِلصَّابِئَةِ الضَّالَّةِ). اهـ

---

(١) **وقالَ شَيْخُ الإسْلامِ ابنُ تَيْمِيَّةَ** رحمه الله **في «الفتاوىٰ» (ج١٢ ص٣٥٩)**: (فَقَابَلَهُمْ قَوْمٌ أَرَادُوا تَقْوِيمَ السُّنَّةِ، فَوَقَعُوا فِي الْبِدْعَةِ، وَرَدُّوا بَاطِلًا بِبَاطِلٍ، وَقَابَلُوا الْفَاسِدَ بِالْفَاسِدِ). اهـ

وقَالَ العَلاَّمَةُ الشَّيْخُ عَبْدُ اللَّطِيفِ بنُ الشَّيْخ عَبْدِ الرَّحْمنِ رحمه الله**؛ عَنِ الجَهْمِيَّةِ:** (وذَلِكَ أَنَّ الإمَامَ أَحْمَدَ وأَمْثالَهُ مِنْ أَهْلِ العِلْمِ والحَدِيثِ، لا يَخْتلِفُونَ في تَكْفِيرِ الجَهْمِيَّةِ، وأَنَّهُمْ ضَلاَلٌ زَنَادِقَةٌ، وقَدْ ذَكَر مَن صَنَّفَ في السُّنَّةِ تَكْفِيرُهُمْ عَنْ عَامَّةِ أَهْلِ العِلْمِ والأَثَرِ[1]). اهـ

وقَالَ الإمَامُ ابنُ القَيِّمِ رحمه الله **في «إعْلاَمِ المُوقعِينَ» (ج٤ ص٥٥٠) عَنْ تَوْبَةَ الزِّنْدِيقِ:** (وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَىٰ أَنَّ تَوْبَةَ الزِّنْدِيقِ بَعْدَ الْقُدْرَةِ لَا تَعْصِمُ دَمَهُ قَوْله تَعَالَىٰ: ﴿قُلْ هَلْ تَرَبَّصُونَ بِنَا إِلا إِحْدَىٰ الْحُسْنَيَيْنِ وَنَحْنُ نَتَرَبَّصُ بِكُمْ أَنْ يُصِيبَكُمُ اللهُ بِعَذَابٍ مِنْ عِنْدِهِ أَوْ بِأَيْدِينَا﴾ [التوبة: ٥٢] قَالَ السَّلَفُ فِي هَذِهِ الْآيَةِ: ﴿أَوْ بِأَيْدِينَا﴾ [التوبة: ٥٢] بِالْقَتْلِ إنْ أَظْهَرْتُمْ مَا فِي قُلُوبِكُمْ، وَهُوَ كَمَا قَالُوا؛ لِأَنَّ الْعَذَابَ عَلَىٰ مَا يُبْطِنُونَهُ مِنْ الْكُفْرِ[2] بِأَيْدِي الْمُؤْمِنِينَ لَا يَكُونُ إلَّا بِالْقَتْلِ؛ فَلَوْ قُبِلَتْ تَوْبَتُهُمْ بَعْدَ مَا ظَهَرَتْ زَنْدَقَتُهُمْ لَمْ يُمَكِّنْ الْمُؤْمِنِينَ أَنْ يَتَرَبَّصُوا بِالزَّنَادِقَةِ أَنْ يُصِيبَهُمْ اللهُ تعالىٰ بِأَيْدِيهِمْ). اهـ

---

(١) انظر: «مَجْمُوعَة الرَّسَائِلِ والمَسَائِلِ النَّجْديّةِ» (ج٣ ص٣٠٧).

(٢) **قلتُ**: لذَلِكَ لا تَنْخدعُ بتَوْبةِ **الزِّنْدِيقِ**، فَلا بدَّ مِنْ التَّأَكُّدِ مِنْ ذَلِكَ، لأنَّ الزِّنْدِيقَ هُوَ المُنَافقُ، فيُظْهِرُ شَيْئًا، ويُبْطِنُ شَيْئًا آخَرَ، اللَّهُمَّ سَلِّم سَلِّم.

وانظر: «إعْلاَمَ المُوقعِينَ» لابنِ القَيِّمِ (ج٤ ص٥٤٧ و٥٤٨).

قلتُ: وهَذَا يَدُلُّ عَلَىٰ أَنَّ الزَّنْدِيقَ لَهُ وُجُودٌ بَيْنَ المُسْلِمِينَ، فَلابدَّ عَلَيْنَا أَنْ نَتربَّصَ بهِ أن يُصِيبَهُ اللهُ تَعَالَىٰ بعَذَابٍ، أَوْ يُصِيبَهُ اللهُ تَعَالَىٰ بَعَذَابٍ بأَيْدِينَا[1]، اللَّهُمَّ سَدِّد.

قَالَ الإِمَامُ ابنُ القَيِّمِ رحمه الله في «إعْلاَمِ المُوقعِينَ» (ج٤ ص٥٤٨): (فَهَذَا الزِّنْدِيقُ قَدْ قَامَ الدَّلِيلُ عَلَىٰ فَسَادِ عَقِيدَتِهِ، وَتَكْذِيبِهِ وَاسْتِهَانَتِهِ بِالدِّينِ، وَقَدْحِهِ فِيهِ). اهـ

فَعَنِ الإِمَامِ سَهْلِ بنِ عَبْدِ اللهِ التُّسْتَرِيّ رحمه الله قَالَ: (النَّاسُ نِيَّامٌ، فَإِذا انْتَهَبُوا نَدِمُوا؛ وَإِذا نَدَمُوا لَمْ تَنْفَعَهُمْ نَدامَتُهُمْ).[2]

وَعَنِ الإِمَامِ سَهْلِ بنِ عَبْدِ اللهِ التُّسْتَرِيّ رحمه الله قَالَ: (إِنَّمَا سُمِّيَ الزِّنْدِيْقُ زِنْدِيْقًا، لأَنَّهُ وَزَنَ دِقَّ الكَلاَمِ بِمَخْبُولِ عَقْلِهِ وَقِيَاسِ هَوَىٰ طَبْعِهِ، وَتَرَكَ الأَثَرَ، وَالاَقْتِدَاءَ بِالسُّنَّةِ، وَتَأَوَّلَ القُرْآنَ بِالهَوَىٰ، فَسُبْحَانَ مَنْ لاَ تُكَيِّفُهُ الأَوهَامُ).[3]

---

(١) انظر: «الصَّارِمَ المَسْلُولَ» لابنِ تَيْمِيَّةَ (ج٣ ص٦٥٣)، و«المَجْمُوع» للنَّووِيّ (ج١ ص٢٠٧)، و«أَحْكَام القُرآن» للجَصّاص (ج٣ ص٢٧٤)، و«فَتْح البَارِي» لابنِ حَجَرٍ (ج١٢ ص٢٧٣)، و«نَيْل الأَوْطَارِ» للشَّوْكَانِيِّ (ج٧ ص٢٠٥)، و«عُمْدَة القَارِي» للعَيْنِيّ (ج٢٤ ص٧٧)، و«الإشْرَاف» لابنِ المُنْذِرِ (ج٢ ص٢٤٧)، و«إرْشَاد السَّارِي» للقَسْطَلانِيّ (ج١٠ ص٧٥)، و«التَّاريخ في الرِّجال» لابنِ مَعِين (ص٤١) رِوَاية: «ابنِ طَهْمَان».

(٢) **أثرٌ حسنٌ**.

أَخْرَجَهُ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمنِ السُّلمِيُّ في «طَبَقَاتِ الصُّوفيَّةِ» (ص٣٠٧).

وإِسْنَادُهُ حَسَنٌ.

(٣) نَقَلَهُ عَنْهُ الحَافِظُ الذَّهَبِيُّ في «سِيَرِ أَعْلامِ النُّبلاَءِ» (ج١٣ ص٣٣٢)

وَعَنِ الإِمَامِ سَهْلِ بنِ عَبْدِ اللهِ التُّسْتَرِيّ رحمه الله قَالَ: (لَا يَصِحُّ الْإِخْلَاصُ إِلَّا بِتَرْكِ سَبْعَةٍ: الزَّنْدَقَةُ وَالشِّرْكُ وَالْكُفْرُ، وَالنِّفَاقُ وْالْبِدْعَةُ، وَالرِّيَاءُ وَالْوَعِيدُ).[1]

وَعَنِ الإِمَامِ سَهْلِ بنِ عَبْدِ اللهِ التُّسْتَرِيّ رحمه الله قَالَ: (الدُّنْيَا كُلُّهَا جَهْلٌ إِلَّا الْعِلْمَ فِيهَا، وَالْعِلْمُ كُلُّهُ وَبَالٌ إِلَّا الْعَمَلَ بِهِ، وَالْعَمَلُ كُلُّهُ هَبَاءٌ مَنْثُورٌ إِلَّا الْإِخْلَاصَ فِيهِ وَالْإِخْلَاصُ فِيهِ أَنْتَ مِنْهُ عَلَىٰ وَجَلٍ حَتَّىٰ تَعْلَمَ هَلْ قُبِلَ أَمْ لَا؟).[2]

---

(١) **أثرٌ حسنٌ.**

أَخْرَجَهُ أَبُو نُعَيْمٍ فِي «حِلْيَةِ الأولِيَاءِ» (ج١٠ ص٢٠٢).

وإِسْنَادُهُ حَسَنٌ.

(٢)**أثرٌ حسنٌ.**

أَخْرَجَهُ أَبُو نُعَيْمٍ فِي «حِلْيَةِ الأولِيَاءِ» (ج١٠ ص١٩٤).

وإِسْنَادُهُ حَسَنٌ.